

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

18/06/2014



هشام بنيعيش، رئيس الجمعية المغربية للطب الشرعي

الأطباء هم حجر الأساس في حماية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية من أي تعذيب

17/5/14



د هشام بنيعيش

هو فعلا حراك تشريعي في مجال العدالة، كما عبر عنه الدكتور هشام بنيعيش، رئيس الجمعية المغربية للطب الشرعي، حيث شهدت نهاية الأسبوع الماضي، عدداً من الندوات التي تصب في مجال تطوير خطة العدالة وإصلاحها، من بينها ندوة «التدخل الطبي للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية»، حيث يشرح الدكتور بنيعيش سياستها وأهدافها..

حاوره: منير الكاوي

جسد أي شخص سواء كان في عداد الإحياء أو الموتى من هذا ليد على الأطباء تطوير معارفهم القانونية سواء عن طريق حضور الدورات التكوينية من هذا القبيل، أو الإطلاع على التجارب الدولية في هذا الصدد، وذلك حتى لا يتعرض خبراته الطبية للطمأن بسبب عدم احترام مساطر معينة، وأيضاً حتى تكون خبرته لمعة علمية لدى طالبها سواء من هم في عداد الضحايا أو النيابة العامة أو هيئة المحكمة من هنا حرصنا على أن يكون الفضاء والمحققون والمحامون جنباً إلى جنب مع الأطباء.

○ مهما نص القانون على أهمية طلب إجراء خبرة طبية سواء أثناء الحراسة النظرية أو غيرها، فإنه لا يوجد ترتيب جرائم على رفض إجرائها، كيف ترى هذا الأمر؟
○ فعلاً، ليس هناك جزاءات لترتب على النيابة العامة في حالة رفضها إنجاز فحص طبي على الموضوعين تحت الحراسة النظرية، فبعد حديث النص القانوني على «ينبغي على وكيل الملك أو الوكيل العام للملك...» تبقى دون اثر قانوني إذا رفض هذا أو ذاك تلبية طلب إنجاز خبرة طبية، وللأسف الشديد ليس هناك جواب حتى في مشروع مسودة المسطرة الجنائية الحالية.

○ هل يتوفر الطبيب الشرعي أو غيره، على كل المعلومات من أجل إنجاز خبرة طبية موضوعية وعلمية على الأشخاص الزاعمين أنهم تعرضوا للتعذيب؟
○ ينبغي معرفة أن الفحص الطبي الذي ينتج ضمن مدة الوضع تحت الحراسة النظرية يكون له أهمية كبيرة في مسار البحث والتحقيق، فما يحدث عادة هو إلقاء القبض على شخص معين ووضعه تحت الحراسة النظرية، وقد يكون حاملاً لآثار علف سواء قبل اعتقاله أو أثناء بضعه في الحراسة النظرية، فمما تكل القانون للشخص المعتقل أن يطلب خبرة طبية من القانون أيضاً لطبيب الشرطة القضائية أن يخلي مسؤوليته من أي ادعاءات ويطلب بدوره إنجاز خبرة طبية على هذا الشخص، وإذا كان عملياً من الصعوبة إجراء فحص طبي لكل الأشخاص الموضوعين

○ أي علاقة لتسليم الطب الشرعي بمنسب سير العدالة؟
○ في إطار تطوير منظومة العدالة، وفق ما قرره الخطة الأخيرة، وضع الحراك التشريعي والقانوني الذي يتضمن تعديل عدد من المساطر من بينها المسطرة الجنائية، وكذا مشروع قانون ينظم عمل الأطباء الشرعيين، يأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي حول التدخل الطبي للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، حيث نص مشروع تعديل وتنظيم قانون المسطرة الجنائية على نور الأطباء الشرعيين وعموماً الممارسين لمهنة الطب، في تلبية العدالة، حيث حضر لهذا اليوم الدراسي بكلفة الطب بالدار البيضاء يوم 14 يونيو 2014، عدد من القضاة والأطباء والمحققين من داخل المغرب وخارجه، تدارسوا التأثير القانوني والقواعد الأخلاقية والأدبية للتدخل الطبي على الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، والتحقيق في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

○ ما هي الأهداف التي وضعت لهذا اليوم الدراسي؟
○ أولاً من خلال تنظيم هذا اليوم الدراسي يتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تخصيص السادة الأطباء وعموم الخبراء، لتلوه في إصلاح منظومة العدالة، وبأنهم حجر أساس في إقرار حقوق الإنسان وحمايتها من أي تعسف ونظر لورود عدد من الشكايات بخصوص مزاعم تعرض بعض الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية للتعذيب أو معاملةات خاطئة بكرامتهم، فإن دور الأطباء يبقى أساسياً في التفتيش وفحص هؤلاء الأشخاص.

○ وماذا عن التأثير القانوني والحقوقى لهذا؟
○ ينبغي لا يمكن إغفال التأثير القانوني والحقوقى للأطباء أثناء إنجاز خبرة ما، على

يمكن أن تتجزأ، بل هي مجتمعة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد بالتصوير السعوي البصري للقول أنه لم يقع أي علف أو تعذيب، لأن التصوير يكون في لحظة زمنية معينة، وهو مجتزء من مدة زمنية في إطار الحراسة النظرية تختلف حسب طبيعة الجرم المرتكب من جهة وجنائية وإرهاب.

○ أي قيمة للتأثير الخبرة الطبية في الممارسات القضائية إذا كان القاضي لا يأخذ بها أحياناً، أو يرفض إجرائها بالرة؟
○ هناك مسؤولية على غائي هيئة الحكم، وهي تعليل رفض نتائج الخبرة الطبية، وكذا تعليل رفض إجرائها، وبالتالي إذا لم يكن هناك أدلة أخرى فإن حصته معرض للتعسف، ما دام أن من موجبات التفتيش سوء التفتيش أو المعنى بعدمه. بالمقابل من حق القاضي أو المعني بالأمر أن يطلع في الخبرة الطبية المجتزئة وقد تكون أمام خبرة طبية تنتج مرة أو مرتين أو ثلاث مرات.

تحت الحراسة النظرية، ولكن على الأقل يجب أن يلتزم كل ضباط الشرطة القضائية بعرض كل شخص يحمل آثار علف قبل اعتقاله على أنظار الأطباء المختصين كي يخلوا ذمتهم من أي اتهامات بممارسة العنف.

○ في هذا السياق، تحدث مشروع المسطرة الجنائية على جوان ليجو، ضباط الشرطة القضائية لعملية التصوير السعوي البصري أثناء عمليات الاستدراج، إلى أي حد يمكن لهذه الإمكانية أن تخفف من كثرة الطعون في الجائز الشبهة، وتساعد الطرف في إثبات أو انقضاء عبية التعذيب أو الإكراه لدى محاكم الشرطة القضائية؟
○ التصوير السعوي البصري ليس هو الضمانة الوحيدة للقول بأنه ليس هناك تعذيب أو مساس بكرامة الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، ومهما يكن فإن هذه الوسيلة التقنية لا تسقط حق الشخص في الاتصال بالقائمه أو محاميها أو طلب إجراء خبرة طبية عليه، فهي حقوق لا

في الصميم

كلفة سنوات الرصاص الجماعي بالدار البيضاء

2/571

تزاممات ودرج مولاي الشريف ومكونة وأكلز وناكونيت وكل السجون السرية التي استقبلت 26 ألف ضحية، سنجد أن ملي سنوات الرصاص الجماعي بالبيضاء كلف أضعاف هذا المبلغ بكثير بنسبة 33 مرة (33 مليار درهم). وإذا علمنا مثلا أن المركز الجامعي بمراكش كلف مليار درهم، فمعناه أن كلفة سنوات الرصاص بالبيضاء حرمتمنا من 33 مركز جامعي بالمغرب وحرمتمنا من مئتين ضحيتين من حجم طنجة المتوسط.

انصرفت الآن ثمان سنوات على بدء مشروع إعادة إيواء سكان الصفيح، والحصيلة مشرفة بحكم أن 48649 أسرة تم ترحيلها و18278 أسرة في طور الترحيل (يقعها جاهزة) و29528 في طور الأشغال و11665 أسرة في طور الدراسة التقنية. كما أن ملف إعادة إسكان الدور الأيلة للسقوط دخل السرعة النهائية بعد اقتناء حوالي 4000 شقة لتوزيعها على المعنيتين وتجهيز 90 هكتارا لإيواء ما تبقى منهم على يد «إدماج سكن».

أما مشروع إعادة الهيكلة فهو الآخر وضع عل السكة الصحيحة، خاصة وأن 74 دربا تقطنته 42 ألف أسرة تمت إعادة تأهيله (واد حار، تزفيت، إدخال إنارة وريعت بالكهرباء...) فيما 126 دربا تقطنته 122 ألف أسرة ستشمله عما قريب الأشغال بعد فتح الأظرفة من طرف شركة العمران.

نحن الآن في تصف الطريق، والدار البيضاء أمامها سقف 2018 لملي هذا الملف استعدادا لإخراج أساسات القطب المالي من الأرض لإنتاج ثروة أخرى. لكن على أساس أن يعاد توزيع الثروة الجديدة بشكل عادل على كل المجالات الثرابية سواء بالدا البيضاء أو بباقي التراب الوطني، وهذا رهان الوالي خالد سفير.

الم يمنحه الملك كارت بلانش، لإخراج البيضاء من تسبير سنوات الجمر 19

108 ألف أسرة تقطن في دور الصفيح بالدار البيضاء..
164 ألف أسرة تقطن في أحياء ناقصة التاهيل بالدار البيضاء..
9250 أسرة تقطن في دور على وشك الانهيار بالدار البيضاء.
إذا جمعنا هذه الأرقام سنصل إلى رقم أكثر إلما، فمن أصل 762242 أسرة بالبيضاء هناك 281250 أسرة (أي 31 في المائة من المجموع) تقطن في ظروف حاملة بالادمية ومهينة للكرامة، أي خلال العقود الماضية وفي الوقت الذي كانت فيه الدار البيضاء تنتج الثروة للمغرب ككل، كان ثلث سكانها يعيشون في ظروف حقيرة ومهينة بشكل يكشف عن توزيع إجرامي للثروات. فموازاة مع سنوات الرصاص السياسي والحقوق الذي عرفه المغرب منذ الاستقلال، كانت الدار البيضاء تعيش سنوات الرصاص الجماعي.. لكن مع فارق أن الدولة أنشأت هيئة الإنصاف والمصالحة لملي سنوات الجمر، ولم تثنى حياة الإنصاف والمصالحة لملي سنوات الرصاص الجماعي بالبيضاء.

وكان علينا انتظار أواسط العشرية الأولى من القرن 21 لتنتبه الدولة إلى القطاعات التي ارتكبتها في العاصمة الاقتصادية وتكشف عن أضخم مشروع لمحاربة الهشاشة الاجتماعية ببلادنا، ألا وهو إعادة إسكان دور الصفيح والدور المتداعية للسقوط، وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التاهيل بالبيضاء. المشروع كلف المغاربة 33 مليار درهم موزعة على 14 مليار درهم لاقتناء العقارات الخاصة بإعادة إيواء ساكنة الصفيح و14 مليار درهم لتجهيز هذا الوعاء بالمجاري والإنارة والطرق والمرافق الضرورية الدنيا، ثم 3 ملايين درهم للتأهيل الحضري، وحوالي ملياري من الدراهم للدور الأيلة للسقوط... إذا استحضرننا العرض الذي قدمه إدريس اليزمي أمام البرلمان يوم 16 يونيو 2014 الذي كشف فيه أن الدولة صرفت 180 مليار سنتيم لملي سنوات



عبد الرحيم أريري

aririabderrahim@gmail.com

El presidente de Gobierno marroquí lamenta que la mujer trabaje fuera de casa

Publicado el Miercoles, 18 de Junio del 2014

ABC de España / El presidente del Gobierno marroquí, Abdelilah Benkirán, lamentó hoy ante el Parlamento de su país que las mujeres trabajen fuera de casa y hayan abandonado así "el papel sagrado y divino con que Dios las creó y habilitó".

Las declaraciones de Benkirán ya han comenzando a causar eco en las redes sociales, generalmente con posturas contrarias a las afirmaciones del mandatario islamista.

Benkirán, que no esconde sus opiniones conservadoras, reivindicó el papel de las mujeres como faros o "lámparas" en las familias, y preguntó a los parlamentarios: "¿No sabéis que cuando las mujeres salieron de sus casas, las casas se apagaron?".

"Gracias al cariño, la comida, la bebida, la atención y el control de vuestras madres habéis crecido y os habéis convertido en hombres y mujeres", dijo a los parlamentarios, mientras que hoy en día "hay una modernidad que quiere anular esta dimensión y hacer de la mujer, hombre; y del hombre, mujer".

Consciente del alcance de sus palabras, Benkirán se anticipó a las críticas que ya le llueven en las redes sociales: "No nos culpéis porque damos gran importancia a la dimensión familiar. Si esto es un error, lo aceptamos y nos enorgullecemos de nuestro error".

Las mujeres, limitadas Las palabras de Benkirán chocan con los objetivos de varios de los ministerios de su mismo Gobierno y hasta de los Objetivos del Milenio de la ONU (objetivo 3: promover la igualdad de sexos), y ponen de manifiesto la raíz profundamente conservadora de los partidos políticos islamistas.

Ayer mismo, el presidente del oficial Consejo Nacional de Derechos Humanos, Dris Yazami, presentó el último informe de su organismo ante el Parlamento, en el que lamentó "las limitaciones del acceso al mercado de trabajo" de las mujeres.

Según cifras del Alto Comisariado del Plan (organismo estadístico) citadas por Yazami, solo un 20,9 % de las mujeres de entre 15 y 59 años tienen un trabajo remunerado.

<http://www.entornointeligente.com/articulo/2690220/El-presidente-de-Gobierno-marroqui-lamenta-que-la-mujer-trabaje-fuera-de-casa->



ضحايا سنوات الرصاص يضربون عن الطعام طلبا للتعويض

هـب

24/06/14

ملفاتهم العالقة، خاصة بعد عدة لقاءات عقدت مع المسؤولين بالمجلس لم تثمر حسب تعبيرهم إلا «تماطلا وتسويفا» تنصل من خلاله المسؤولون عن دورهم في معالجة الملفات العالقة، بل وصل الأمر في بعض الأحيان يضيف أحد المعتقلين إلى درجة رفض التفاعل مع المقترحات التي تمت صياغتها من لدن المعتقلين المتضررين.

ويطالب الضحايا بفتح الملفات المصنفة خارج الأجال ودراستها مع إصدار التوصيات والتعويض المادي مع الإدماج الاجتماعي والسكن، كما يطالبون بالإسراع بإصدار توصيات تكميلية، خاصة للأشخاص الذين لم يستفيدوا من الإدماج الاجتماعي.

إبراهيم في رسالة توصلت «المساء» بنسخة منها أنه يعاني من تشوه في الجسم وعاهة مستديمة أصبح بسببها من ذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفا بأنه يعيش الفقر المزري بسبب الوضع البئيس الذي يعيشه والذي ازداد سوءا بعدما تأخر البت في طلبه بالتعويض منذ 2005.

فمعظم الضحايا الذين راسلوا «المساء» مرارا وتكرارا وجدوا أنفسهم بعد مضي السنوات طريح الفراش، إما بسبب المرض أو بسبب الإعاقة الجسدية، لهذا فلم يبق في نظرهم سبيل لنيل حقهم إلا بالاعتصام للتبديد بما وصف من قبلهم بسياسة الإقصاء والتهميش واللامبالاة التي طالت

مازال المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يواصلون اعتصامهم أمام المقر المركزي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط دون تحقيق نتيجة تذكر.

فالمطالب التي رفعها المعتقلون للجهات المعنية ما زالت عالقة وسط غضب عارم أصيب به هؤلاء الذين دخل بعضهم في إضراب عن الطعام، كحالة إبراهيم غزو المضرب عن الطعام منذ التاسع عشر من شهر ماي الماضي، والذي يعتبر نفسه ضحية من ضحايا سنوات الجمر والرصاص، إذ يقول



بيد الله يعامل الوزراء والبرلمانيين كتلاميذ في القسم



بيد الله والطالبي واليزمي خلال الجلسة

يعطي الكلمة لرئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله الذي تكلم كمعلم في قسم لتلاميذ الابتدائي حيث قال موجها الكلام إلى الوزراء والبرلمانيين: «شوية السكات» الأمر الذي دفع البعض للضحك. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي لم يسلم هو الآخر من ملاحظات بيد الله، فبعدما وصل هو الآخر متأخرا بعض الشيء توجه نحو رئيس الحكومة والوزراء وبعض البرلمانيين للسلام عليهم وهنا قال له بيد الله: «السيد الرئيس المكان دياك».

في بداية الجلسة التي جمعت مجلسي النواب والمستشارين أول أمس لحضور العرض الذي قدمه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وصل بعض البرلمانيين والوزراء متأخرين بعض الوقت وكانوا يتبادلون السلام والتحيات الأمر الذي تسبب في ضجة داخل قاعة مجلس النواب، وهنا تدخل رئيس المجلس رشيد الطالبي العلمي حيث قال: «أعلن افتتاح الجلسة» في إشارة غير مباشرة إلى ضرورة الالتحاق بالأمكان والتمزام الصمت قبل أن



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

النشأ الجديد
www.alittihad.press.ma



إدريس اليزمي يرسم لوحة حقوق الإنسان بالمغرب أمام البرلمان ويحدد الأولويات : المساواة، مكافحة التمييز، مناهضة التعذيب استقلالية السلطة القضائية، المحاكمة العادلة ونزاهة الانتخابات المطالبة بإلغاء عقوبة الاعدام وبإحداث آليات الحماية ضمن اختصاصات المجلس

مراسلة خاصة

شامل ومتكثف مع الواقع الجديد، يحترم المقضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأجناس، والالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة بحقوق الإنسان عامة وتلك المتعلقة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واللجوءين.

وقدم رئيس المجلس، توضيحات حول مجمل الأحداث الاجتماعية التي عرفها المغرب، خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2011 إلى مئة شهر جينر 2013، بكل من خريفية ويوغرة واسفي والحي الجامعي السوسيوي الباترياء والداخلية وبني بوعياش وداري الشلجيات والسحيسحات بالعرالشي وبني كادو والسجن المحلي بسلا وبوجور والسمارة والمعون ومقارعة مكناسة معقبي أحداث الداخلية ومحاكمة المتابعين في إطار أحداث أكديم إزيك أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالرباط.

وسجل المجلس، حسب السيد إدريس اليزمي، في عدد من هذه الحالات، أن غياب أو ضعف تواصل السلطات العمومية بخصوص تدبير الأحداث، شكلا عملا أساسيا في تطورها، خاصة انتشار الإشاعات التي تُداول فيها حالات وفيات غير صحيحة أو غير مؤكدة، علاوة على مشكل عدم التناسب في استعمال القوة في أغلب الحالات المخالفة، بالإضافة إلى حالات اعتقال مدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان في سياق التظاهر السلمي وغير التعذيب.

وأعتبر المجلس الوطني هذه المظالم بمثابة مشاكل بنيوية تكمن بداية حلها في تحديد المبادئ القانونية العامة لتطبيق استعمال القوة من قبل الأعران المكلفين بإلغاء التظلم، وكذا تقوية الإطار القانوني لحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، طبقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة من الحالات التي يُعزى لقطع معها، تلك المتعلقة بحالات انتهاك حرية التنقل في سياق تدبير التظاهرات بشكل مخالف للقانون، وإلى سلامة البنية التحتية للمتظاهرين خارج الإطار القانوني والتناسب لاستعمال القوة.

ويرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التداول في هذه التحديات جميعها يقتضي تنظيم مناظرة وطنية مكثفة لحوار عمومي مسؤول، يجمع كافة الأطراف المعنية.

أما في مجال معالجة ادعاءات التعرض للتعذيب، فقد وقف المجلس على عدد من العوائق البنيوية، التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب، تتمثل :

- « ضعف ضمانات الوفاقية من التعذيب خلال فترة الحراسة التحقيقية »
- « ضعف ضمانات الوفاقية من التعذيب في فترة الاعتقال الاحتياطي بسبب ضعف البات الكفيلين والمرافقة »
- « عدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والمنهج إلى الخبرة الطبية في أي حالة إزعاج التعرض للتعذيب وإمتناع قضاء النيابة العامة وقضاء التحقيق في بعض الحالات عن الأمر بإجراء الخبرة الطبية للموقوفين الذين يدعون التعرض للتعذيب »
- « ضعف دور الطب الشرعي في التحقق من ادعاءات التعذيب، بالنظر للاختلالات المشار إليها في الدراسة المنجزة من قبل المجلس بهذا الخصوص »
- « المخاطر العملية المخالفة والمتعلقة بتحرير المسطرة التأديبية المنصوص عليها في القانون المنظم للمؤسسات السجنية والتي يؤدي في عدد من الحالات إلى حرمان السجناء من حقوقهم الأساسية خاصة تلك المتعلقة بالتعذيب »
- « أن هذه المظالم جميعها تؤكد، أكثر من أي وقت مضى، استعجال إصدار الإطار القانوني للعقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للمعول »

وفي مجال الحريات الجماعية، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتسوية ملف 22 جمعية لم يتم تمكينها من وصل إيداع التصريح بتأسيسها، في حين لجأت 37 جمعية إلى القضاء بهذا الخصوص.

وعرفت حرية الصحافة والتعبير اشتكالا من المس بها تمثلت في اللجوء إلى القانون الجنائي لمخاطبة بعض الصحفيين، وإصدار عقوبات حبسية وإغرامات، فعلى سبيل الإشارة، بلغ عدد الملفات المعروضة على القضاء، والمتعلقة بالصحافة 119 قضية، ضمنها 82 قضية بات فيها مختلف المحاكم سنة 2011، مقابل 106 قضايا سنة 2012 تم البث في 51 منها وفق المعطيات المقدمة من قبل وزارة العدل والحريات إلى المجلس، ويجدر التأكيد أن ضمان ممارسة مؤسسة حرية التعبير والرأي يستلزم مراجعة عاجلة وشفافة للنصوص القانونية المنظمة لقطاع الإعلام والنشر.

وفي علاقة بالشكايات والطلمات التي توصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية، إلى غاية 31 جينر 2013، قدم رئيس المجلس رقما تازر 41.704 شكاية وطلم، شُئت الحالات التالية: سير العدالة وحقوق المقاضين وحقوق السجناء، تلبها حقوق المرتفقين في علاقتهم بالآراء العمومية، كما

وقف إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس لمدة ساعة ونصف أمام البرلمان بمجلسه النواب والمستشارين ليستعرض حصيلة هذه المؤسسة الوطنية الدستورية منذ إحداثها في مارس 2011. وإبرز اليزمي أربعة تحديات أساسية حددت أولويات عمل المجلس أولاها تتمثل في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمتنافسة ومكافحة التمييز. وثاني التحديات تتعلق بمنظومة العدالة وهي تدور حول أربع رهانات أساسية: تكريس ضمانات المحاكمة العادلة بما في ذلك اللجوء إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إيماء العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للمعول. وقد خصص المجلس لكل هذه الهمم عددا من مذكراته وتقاريره.

ويشمل التحدي الثالث في تكريس ضمانات الحريات العامة والجمعيات والتظاهر السلمي والصحافة، وقد اعتمد المجلس مذكرته حول حرية الجمعيات وهو الآن يصدر نشر دراسته حول حرية التظاهر السلمي ومذكرته بهذا الخصوص، كما أولى المجلس أهمية مماثلة لتطوير الإطار القانوني للصحافة والنشر.

أما التحدي الرابع فهو المتمثل في تقوية الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بضمان حقوق الفئات الهشة خاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والسجن والأجناس واللجوءين... ولقد كان للمجلس مساهمات في هذه الموضوعات جميعها.

وشدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه هناك تحد أساسي ومركزي يخلق كل هذه التحديات سالفة الذكر والمتمثل في كيفية تشجيع المشاركة الوطنية في البات الديمقراطية التكميلية والتشاركية، والنهوض بأحوال المجتمع المدني و بالمنظومة التعليمية كرامة للمواطنة و بتقافة حقوق الإنسان التي لا تفصل عنها.

ودعا اليزمي إلى انضمام بلدنا للمرتوكول الثاني للحق بالعدم الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام وأن تعمل بلادنا على التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إغائها وقد صلق العديد من أعضاء البرلمان لهذه الدعوة.

وأعتبر اليزمي أن أولوية الأولويات، تتمثل في إصدار القانون المحدث للهيئة المكلفة بالمتنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز، وقانون مكافحة العنف ضد النساء والإطار القانوني لشروط تشغيل العمال المتزانيين.

وتابع جزء هام من التحديات خاصة تلك المتعلقة بمجال الحماية، يرى أن ذلك يستلزم تزويد منظومتنا القانونية بالبات الوفاقية من التعذيب، وتقلي تقنيات الأطفال ضحايا انتهاك حقوقهم، ومكافحة التمييز في تعامل مع عمل الهيئة المكلفة بالمتنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المؤسسة الوطنية المرجعية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ليقترح أن يتوسع اختصاصه ليشمل هذه الآليات.

و يعتبر المجلس أيضا أن الأولويات القانونية المتعلقة بإصلاح العدالة تتمثل في إصدار القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، والإطارين القانونيين للعقوبات البديلة والمعول.

وقدم رئيس المجلس في خطابه ملخصا للتحديات المندرجة تحتية تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، على اعتبار أن المجلس ورث هذه الهممة عن هيئة الإصاف والمصالحة. وفي هذا الإطار، أوضح أنه تم تعويض 26063 من ضحايا الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في الماضي ونوى حقوقهم، ببال مالي وصل إلى 1.804.702.899.80 درهم إلى غاية 31 جينر 2013.

وبنه الرئيس إلى ضرورة مواصلة الجهد لاستجلاء الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري ومن أبرزها ملف المهدي بن بركة. وإلى تغليب بعض التوصيات المركزية المؤسساتية كالانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحاكمة الجنائية الدولية وإلغاء عقوبة الإعدام وتلك المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب من العقاب وترشييد الحكامة الأمنية.

ولم يفت الرئيس الحديث عن الهجرة، التي اعتبرها واحدة من التحديات وإن كانت، في نفس الوقت، أحد عوامل إزعاج البلاد، وأكد على ضرورة معالجة تدخلات السلطات العمومية في هذه المجالات، في صيغة تصور

18/06/2014

Conseil national des droits de l'Homme

1

www.cndh.org.ma



أرقام في التقرير

بفائض ساكنة سجنية يبلغ 36482 نزيلا.

- ضعف معدل التاثير الجمعي للسكان (145 جمعية لكل 100.000 نسمة) والتباينات المسجلة على مستوى العضوية (57.3% من الجمعيات لديها أقل من 100 عضوا)
- × الفوارق المسجلة على مستوى الانتشار الترابي للجمعيات (يتركز 30% من النسيج الجمعي الوطني في كل من جهة الرباط سلا زمور زعير وجهة سوس ماسة درعة)
- × 75 % من الجمعيات لديها إشعاع على المستوى المحلي بشكل خاص وتركز على الأنشطة التي تحقق القرب، وهو مؤشر يجب النظر إليه مع استحضار واقع أن 78.1 % من الجمعيات لا تنتمي إلى أي شبكة جموعية.
- 20 بالمائة من الجمعيات تعمل بميزانية سنوية تقل عن 5000 درهم، ثلث الجمعيات لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 10000 درهم.
- توصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية إلى غاية 31 دجنبر 2013 بما مجموعه 41.704 شكاية وطلب، هُمت الجوانب التالية: سير العدالة وحقوق المتقاضين وحقوق السجناء، يليها حقوق المرتفقين في علاقتهم بالإدارات العمومية. كما تبين أيضا أن جزءا من الشكايات والتي ينعدم معها اختصاص المجلس، تهم بالدرجة الأولى، وبنسبة أقل الشطط في استعمال السلطة والمس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- يبلغ عدد عضوات وأعضاء اللجان الجهوية للمجلس 306 ، من بينهم 133 امرأة (43.46 في المئة) و 96 شابا (31 في المئة) و 21 شخصا في وضعية إعاقة (6.8 في المئة). أما من حيث انتماءاتهم السوسيو مهنية، فقد توزعت بين القطاع العام والخاص ومهن الطب والصحافة والقضاء والمحاماة...
- خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2011 إلى متم دجنبر 2013 ، استقبل المجلس 160 وفدا اجنبيا من بينها 58 وفدا برلمانيا
- قفزت الساكنة السجنية من 57763 سنة 2009 إلى 72816 سنة 2013 حسب الإحصائيات الرسمية. 42 بالمائة منها في حالة اعتقال احتياطي، و 40.45 بالمائة من هذه الساكنة لا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم عليهم بها سنة واحدة.
- من المؤشرات الإحصائية الدالة الأخرى على حجم الاكتظاظ السجني هو مؤشر المساحة المخصصة لكل نزيل مؤسسة سجنية، حيث يبلغ المعدل الوطني حسب إحصائيات المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج 1.68 متر مربع لكل نزيل، لكن مع تفاوتات حادة حسب المؤسسات السجنية تتراوح بين 0.70 سنتيمتر مربع لكل نزيل و 13.49 متر مربع لكل نزيل.
- و الجدير بالذكر أن المعدل الوطني يقل عن المعيار الدولي الذي حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر والذي هو 3.4 متر مربع لكل نزيل بحوالي النصف. وإذا تم إعمال هذا المعيار الدولي في احتساب الاكتظاظ السجني في بلادنا فإن نسبة ملء مؤسساتنا السجنية تبلغ 202 بالمائة،



الوطني المندمج لحماية حقوق الإنسان، يقتضي، كما جاء في مداخلة السيد الزيمي، علاوة على التعجيل بإصدار القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بإعمال الضمانات الدستورية للحقوق والحريات، وإرساء الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب وتعزيز الضمانات القانونية للوقاية من التعذيب، ومكافحة أشكال التمييز، والمتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقليل الأطفال ضحايا انتهاك حقوقهم، يقتضي تجاوز الأسباب البنيوية للشكايات عبر مراجعة النظام القانوني للمسطرة القضائية في المؤسسات السجنية، وتنويع وتوسيع بدائل الاعتقال الاحتياطي وإدراج العقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية وتقوية آليات الرقابة والتفتيش في أماكن سلب الحرية، ومراجعة مسطرة العفو، ومأسسة آليات الديمقراطية التشاركية وشبه المباشرة، خاصة على مستوى الجماعات الترابية. ويشكل خاص تطوير الإطار القانوني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في اتجاه ملامته مع الدستور وتوسيع اختصاصاته ولا سيما تذيوله اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وفي مجال الانتخابات أوصى المجلس لحقوق الإنسان ب:

- بإرساء مبدأ التسجيل التلقائي في الموائع الانتخابية عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية؛
- بتصحيح أخطاء وفوارق التمثيلية المسجلة على مستوى تقطيع الدوائر الانتخابية المحلية من أجل ضمان تمثيل متكافئ للسكان وللناخبين والناخبات، مع اعتبار التمييز الجغرافي الإيجابي للمناطق ضعيفة الكثافة السكانية أو ضعيفة الولوج ضمن حد لا يتجاوز نسبة مئوية معقولة؛
- تضمين القوانين الانتخابية مقتضيات تنص على تعيين وكيل مالي لكل مرشح أو لائحة مرشحين وفتح حساب بنكي خاص بمصاريف الحملة الانتخابية ومنح مساعدي الحملة الانتخابية وضعية إجراء يعقود شغل محددة المدة؛
- التمييز في مقتضى قانوني صريح على كون التجمعات و أشكال التعبير الداعية لعدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة.
- التمييز على آليات تسهيل تصويت الأشخاص ذوي الحراك المحدود و سكان الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال و المغاربة المقيمين بالخارج والسكان السجنية غير الحكومة بعدم الأهلية الانتخابية، و العاملين في أنشطة اقتصادية تتطلب حراكا مجاليا قويا و الأشخاص في المؤسسات الاستشفائية و الطلبة المستقرين خارج دوائر إقامتهم الدائمة. وضمن نفس المنطق، وبالنظر للاستعمال الجد محدود لنظام التصويت بالوكالة فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى استبدال آلية التصويت بالوكالة للمادة المغربية المقيمين بالخارج بالآليات الأخرى كالصوت بالمراسلة أو التصويت الإلكتروني.
- اعتبار بعد «الولوجية

تبيّن أيضا أن جزء من الشكايات والتي يتعقد معها اختصاص المجلس، تهم الشطوط في استعمال السلطة والمس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتجدر الإشارة، حسب السيد الزيمي، إلى أن أربع مجالات فقط وهي: ثروة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمضام والسجون والحقوق الأساسية تمثل لوجدها أزيد من 65% من مجموع الشكايات والطلبات، حيث بلغ عدد الطلبات والشكايات المتعلقة بهيئة الانتصاف والمصالحة 13.311 طلبا، والعدالة 7802 طلبا وشكاية، والسجون 5005 طلبات وشكاية، وإدعاء انتهاك الحقوق الأساسية 1289 طلبا وشكاية، فيما تمت إحالة 552 شكاية على مؤسسة الوسيط للاختصاص.

ولعل ما يدل على أهمية الانتظارات، حجم الشكايات التي توصلت بها اللجان الجهوية، في الفترة الممتدة من تاريخ تنصيبها إلى غاية شتم سنة 2013، بما مجموعه 12.206 شكاية. وفي هذا الإطار توصلت اللجان الجهوية الثلاث بالإقاليم الجنوبية للمملكة بـ 933 شكاية خلال هذه الفترة وهو ما يمثل 2.23 % من مجموع الشكايات المتوصل بها خلال هذه الفترة. إن تجاوز الاختلالات الحالية واستكمال بناء النظام

لحدوث العنف ضد النساء بنسبة انتشار تبلغ 55 ٪،
 وضمن نفس الاهتمام، يسجل المجلس، بقلق، المنحى
 التصاعدي في عدد رسوم زواج الأطفال والطفلات دون
 سن 18 سنة، الذي انتقل من 18341 رسماً سنة 2004
 إلى 35152 رسماً سنة 2013، وهو ما يمثل، حسب
 المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحدياً حقيقياً لحق
 الأطفال في التعليم والالتزامات الدولة
 المغربية بهذا الخصوص، بمقتضى
 المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل
 التي صادقت عليها سنة 1993.
 كما عمل المجلس على
 المساهمة في إيجاد حل لمسألة
 منع الأسماء الأمازيغية، بعد
 تلقيه شكايات عديدة من
 مواطنين داخل المغرب وخارجه،
 وذلك في إطار عمل اللجنة العليا
 للحالة المدنية التي أزيلت
 اللبس المتعلق بحرية
 الاختيار الاسم
 للطفل.



**عممت أطر المجلس كلمة إدريس اليزمي باللغة
 العربية والأمازيغية وب «برايل». وتعد هذه
 هي المرة الأولى في تاريخ المؤسسة البرلمانية
 التي يوزع فيها خطاب بطريقة برايل حتى يتمكن
 المكفوفون من متابعته واعتماده كمرجع.**

العامة، في تجهيز مكاتب التصويت، طبقاً لمقتضيات
 الفصل 29 الفقرة الأولى من اتفاقية حقوق الأشخاص
 ذوي الإعاقة و التزامات السلطات العمومية المكرسة
 بمقتضى الفصل 34 من الدستور.

وتعتبر الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية
 إعاقة من بين المواضيع المركزية في إستراتيجية عمل
 المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتمكينهم وتمكينهن
 من المشاركة والمساهمة المباشرة في السياسات
 العمومية اعتبرت إحدى الأولويات منذ تنصيب هذه
 المؤسسة الدستورية ولجانها الجهوية، من خلال
 ضمان تمثيلهم وتمثيلهن في أجهزتها الوطنية
 والجهوية، تأكيداً لحقهم وحققهن في المشاركة والولوج
 للمؤسسات الدستورية والعمومية.

ويجد هذا الاهتمام الاستراتيجي تبريره في
 الوضعية المقلقة لحجم انتشار العنف ضد النساء،
 حيث أبرزت دراسة المندوبية السامية للتخطيط، سنة
 2011، أن نسبة انتشار العنف النفسي بلغت 48 ٪،
 وانتهاك الحريات الفردية 31 ٪، والعنف المرتبط
 بتطبيق القانون 17,3 ٪، والعنف الجسدي 15,2
 ٪ والعنف الجنسي الذي يتضمن العلاقات الجنسية
 تحت الإكراه 8,7 ٪ والعنف الاقتصادي 8,2 ٪. كما
 أبرزت الدراسة أن إطار الحياة الزوجية هو أول مكان



مفاجأة.. اليزمي يتهم السلطات بالمسؤولية عن قتل متظاهرين

دعا إلى اعتماد البطاقة الوطنية كأساس للتصويت

■ الرباط أخبار اليوم ■

1400/13

على التعذيب، من بينها ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، وعدم وجود مقتضى يلزم بالجوء الفوري والممنهج إلى الخبرة الطبية في أي حالة ادعاء التعرض للتعذيب، وامتناع قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق عن الأمر بإجراء الخبرة الطبية.

مفاجات اليزمي شملت أيضا الانتخابات، حيث قال إن مجلسه يوصي بإرساء مبدأ التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية، وكذا التنصيص، في مقتضى قانوني صريح، على كون التجمعات وأشكال التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة. • التفاصيل ص 3

في خروج مثير، حمل إدريس اليزمي، خلال تقديمه أول تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم أمس الثلاثاء أمام البرلمان، السلطات مسؤولية قتل متظاهرين، كما حدث مع ناشط حركة 20 فبراير وجماعة العدل والإحسان، كمال عماري، بأسفي سنة 2011 بمدينة أسفي، ورشيد شين الذي فارق الحياة إثر تدخل أمني لتفريق مظاهرة بمدينة آسا في شهر شتبر من العام الماضي.

اتهام آخر وجهه اليزمي إلى السلطات يتعلق بالاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين، ووجود «عوائق بنيوية» تحول دون التوصل إلى القضاء النهائي



قال إن الاستعمال المفرط للقوة تسبب في المس بالحق في الحياة في حالي أسفي وأسا

اليزمي يفجر مفاجأة في البرلمان ويتهم السلطات بالمسؤولية عن مقتل متظاهرين

...ويدعو إلى اعتماد البطاقة الوطنية في التصويت

وجه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان صفعة قوية إلى وزارة الداخلية، حيث مرّ أقل من أسبوع على رفع الوزير محمد حصاد لوائح المنطقة الانتخابية واعتماد بطاقتي التعريف الوطنية كأساس جديد للتصويت. عرض التسجيل في اللوائح القديمة اليزمي قال فوق منصة البرلمان، إن حصوله على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية، مع تضمين اللوحة المرشحة وفتح حساب بنكي على تعيين وكيل مالي لكل مرشح أو التخصيص في مقتضى قانوني صريح، على كون التجمعات والشكل التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة.

اليزمي أوصى أيضا بالتخصيص على البات تسهيل تصويت الأشخاص ذوي الحراك المحدود وسكان الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال والمغاربة المقيمين بالخارج والسكان السجينة غير الحكومة بعدم الأهلية الانتخابية، والمعاملين في أنشطة اقتصادية تتسبب حراكا شديدا قويا والأشخاص في المؤسسات الاستشفائية والطبية المستقرين خارج دوائر إقامتهم الدائمة. وضمن المنطق نفسه، وبالمنظر إلى الاستعمال البند محدود، لنظام التصويت بالوكالة قال اليزمي إن الحاجة بالغة ماسة إلى استبدال آلية التصويت بالوكالة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج بآليات أخرى كالتصويت بالمراسلة أو التصويت الإلكتروني.

.. ويحرج بنكيران بدعوته رسميا إلى إلغاء عقوبة الإعدام

انتزع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، تصفيقات حارة من فرق المعارضة، خاصة منها نواب حزب الأصالة والمعاصرة، حين تناقش في موضوع إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات المغربية، بحضور كل من رئيس الحكومة عبد الله بنكيران، ووزيره في العدل مصطفى الرميد، وكلاهما برفضا. هذه الفكرة بحكم مرجعيتها الإسلامية. اليزمي دعا إلى استحضار القيمة مبادرة بشركات ومؤسسات وبلدياتين ضد عقوبة الإعدام ورافعه من أجل إلغاءها، وهي المبادرة التي يتزعمها برلمانيون من اليمين، موضحا أن مجلسه وأه كل الوعي بالناش الدائر حول موضوع عقوبة الإعدام وتضارب الأفكار والمواقف داخل المجتمع، خصوصا أمام بعض الجرائم الشديدة وخلفاتها لدى أقاليم الضحايا، «أراد يدعو المجلس إلى حوار هادئ ورضين ومعتن حول هذا الموضوع، ليتبين المجلس هذه الناحية ليوثق على موقفه الداعي إلى انضمام بلديات البروتوكول الثاني للحق بالبعد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام وأن تعمل بالارتباط على التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغاءها».



اليزمي في مجلس المستشارين

منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إدماج العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو. كما أدرج بمراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالحرية العامة، (الجمعيات والنشريات السلمية والصحافة والنشر) ضمن أولويات المجلس بما يكرس على الخصوص توسيع ممارستها، ومركزية دور القضاء في حمايتها. ودعا اليزمي إلى الإسراع بمراجعة مسطرة الحصول على العفو والبعد في العمل بالعقوبات البديلة، دون انتظار المصادقة على مشروع المسطرة الجنائية الجديدة التي أعدتها الحكومة.

المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (أسفي) لبعض المحتجين وخاصة في صفوف النساء والقاصرين ومداومة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف. أبرز التحذيرات التي توقفت عندها اليزمي ودعا إلى رفعها، تتعلق بمنظومة العدالة، وهي: تدور حول أربعة رهانات أساسية: تكريس ضمانات المحاكمة العادلة بما في ذلك الولوع إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية

النظرية والاعتقال الاحتياطي، وعدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والمنهج إلى الخبرة الطبية في أي حالة لإدعاء التعرض للتعذيب وأمناء قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق في بعض الحالات عن الأمر بإجراء الخبرة الطبية للموقوفين الذين يدعون التعرض للتعذيب. أقوى فقرات التقرير المطول الذي تلاه اليزمي أمام البرلمان وأعضاء في الحكومة يتقدمهم رئيسها عبد الإله بنكيران، كانت حين قال إن بعض التظاهرات التي رافقت بعض الحركات الاحتجاجية وخاصة في سنة 2011 والتي أنتجت للمجلس إمكانية رصد ومواكبتها، أفضت إلى خلاصات من بينها «الاستعمال

■ الرباط يونس مسكين ■

فجر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مفاجأة مدوية خلال تقديمه تقريره، هو الأول من نوعه، أمام غرفتي البرلمان، أول أمس الاثنين، حيث حفل مقتل متظاهرين في كل من مدينتي أسفي وأسا، في إشارة منه إلى قضية كل من كمال عماري الذي لقي حتفه عقب تدخل القوات العمومية لتفريق إحدى مظاهرات 20 فبراير سنة 2011 بمدينة أسفي، ورشيد شين الذي فارق الحياة إثر تدخل أممي لتفريق مظاهرة بمدينة أسا شهر شتنبر من العام الماضي.

محمد سالمي، المسؤول الأول عن الدائرة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان التي ينتسب إليها الراحل كمال عماري، قال في تصريح له، «أخبار اليوم» إن تصريحات اليزمي، جاءت متأخرا جدا، لأن المجلس أنجز تقريره منذ وقوع الحادث وكان عليه إخراج خلاصاته وتسليمها لذوي الحقوق، لكنه لم يفعل رغم كل الطلبات والملاحظات التي توصل بها. وأضاف سالمي أن الأمر يجب ألا يتوقف عند مجرد التصريح، بل على الدولة أن تقوم بالتفاعل الإيجابي معه، وتحمل مسؤولياتها هذه الواقعة».

اليزمي قال إن المجلس قام بالتتبع والتدخل في حالات ادعاءات التعذيب، «ومن بين هذه الحالات، واقعة وفاة السيد كمال عماري بأسفي (2 يونيو 2011)، حالات السادة ياسين المهيلى بأسفي، بوشتي شارف بالسجن المحلي سلا، وعلي أعراس بالسجن المحلي سلا». وأضاف أن المؤسسة وقفت على عدد من العوائق البنوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب، من بينها ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة

في سابقة من نوعها، اتهم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمام البرلمان المغربي، السلطات بقتل متظاهرين والإفراط في استعمال القوة



اليزمي: الاستعمال المفرط للقوة مس بالحق في الحياة بأسفي وآسا

بعض عناصر القوات العمومية للعنف.

ولاحظ المجلس خلال تتبعه وتدخله في حالات ادعاءات التعذيب، ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية، وضعف ضمانات الوقاية من التعذيب في فترة الاعتقال الاحتياطي بسبب ضعف اليات التفتيش والمراقبة، وعدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والممنهج إلى الخبرة الطبية في حالة ادعاء التعرض للتعذيب، وامتناع قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق في بعض الحالات عن إجراء الخبرة الطبية للموقوفين الذين يدعون التعرض للتعذيب.

التفاصيل ص 3

الرباط، المهدي السجاري

فجر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قنبلة من العبار الثقيل تحت قبة البرلمان، بتقرير كشف فيه عن الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا، مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة بالنسبة لحالتين في أسفي وآسا. وتحدث رئيس المجلس، خلال تقديمه لتقرير مفصل أول أمس أمام أعضاء البرلمان بغرفتيه، والذي حضره رئيس الحكومة وعدد من وزرائه، عن المس بالسلامة البدنية لبعض المحتجزين، خاصة في صفوف النساء والقاصرين، ومداومة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض



إدريس اليزمي

قدم وصفته للانتخابات نزيهة ودعا إلى الكشف عن باقي ملفات الاختفاء القسري

اليزمي: الاستعمال المفرط للقوة مس بالحق في الحياة بأسفي وآسا

لانتخابات، من أجل تمكن اعتماد المنظمات الدني - حكومة الدولة، ووضع نظام خاص بهيئة مرافقي الملاحطين الدوليين (المرجومون)، وإلغاء شرط التسجيل في النواحي الانتخابية كشرط للترشح للاعتقاد، ومنح معلمي السلطات الحكومية داخل اللجنة الخاصة للاعتقاد وضعاً استثنائياً، والتخصيص على إمكانية الطعن القضائي في قرارات اللجنة الخاصة للاعتقاد.

ولمما يخص العلاقة مع الحكومة أكد اليزمي على إيجابية التعاون الذي ما فتئت تدينه رئاسة الحكومة لتسريع إنهاء الملفات العالقة في مجال جبر الأضرار الفريدة، وتمكين من 7 مشاريع نصوص تشريعية ومشروع دورية واحدة لإدعاء رأيه بشأنها.

غير أنه سجل في المقابل عدم إحالة عدد آخر من مشاريع القوانين ذات العلاقة بحقوق الإنسان على المجلس، ويتعلق الأمر بمشروع قانون بشأن شروط تشغيل العمال المترشحين والقانون المنطوق بمكافحة العنف ضد النساء، ومشروع القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية والقانون الإطار المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو أمر لم يمنع المجلس من إدعاء ملاحظاته، مما تأتي له من نصوص عبر آراء استثنائية ومكررات.

ورغم التقدم المحو في استجلاء الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإضرار العنفي بمسؤولية الدولة بخصوصها، فإن رئيس المجلس أشار إلى ضرورة الملحة لمواصلة الجهود لكشف الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري، ضمناً لحق العائلات ونوابها في معرفة الحقيقة كحق غير قابل للتقادم.



(كريم مزاري)

الرباط
المهدي السجاري

فجر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قنبلة من العبار الثقيل تحت قبة البرلمان، بتقرير كشف فيه عن الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا، مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة بالنسبة لحالتين في أسفي وآسا.

وتحدث رئيس المجلس، خلال تقديمه لتقرير مفصل أول أمس أمام أعضاء البرلمان بغرفتيه، والذي حضره رئيس الحكومة وعدد من وزرائه، عن المس بالسلامة البدنية لبعض المحتجزين، خاصة في صفوف النساء والقاصرين، ومداومة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف.

ولاحظ المجلس خلال تتبعه وتدخله في حالات ادعاءات التعذيب، ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية، وضعف ضمانات الوقاية من التعذيب في فترة الاعتقال الاحتياطي بسبب ضعف اليات التفتيش والمراقبة، وعدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والممنهج إلى الخبرة الطبية في حالة ادعاء التعرض للتعذيب، وامتناع قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق في بعض الحالات عن إجراء الخبرة الطبية للموقوفين الذين يدعون التعرض للتعذيب.

أكد اليزمي أنه على الرغم من عدم استيفاء الأغلبية الساحقة للجمعيات المنظمة (2011-2013)، فعليا لشروط القانونية والمتعلقة بضرورة التصريح القبلي طبقا لقتضيات الفصل 11 من ظهير 15 نونبر 1958، فإن هذا الأمر لم يمنع المواطات والمواطين من ممارسة

وتمتع مساعدي الحملة الانتخابية وضعية إجراء بملفود شغل محددة المدة. كما دعا إلى التخصيص في مقتضى قانوني صريح على كون التجمعات وإنشال التعبير الداعية لعدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة.

وفي الاتجاه ذاته أوصى بالتخصيص على اليات تسهيل تصويت الأشخاص ذوي الحراك المحدود بالوكالة، فقد تفرقت الحاجة الماسة إلى استبدال آلية التصويت بالوكالة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، باليات أخرى كالصوت بالمراسلة أو التصويت الإلكتروني، يضيف اليزمي.

وأكد في هذا السياق على ضرورة تعديل القانون المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحابة

حقهم في التظاهر في الشارع العام. كما سجل المجلس أن هذه التظاهرات حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد عنفا إلا في حالات محدودة جدا.

واقدم رئيس المؤسسة الوطنية وصفته من أجل انتخابات نزيهة وشفافة، منها إرساء مبدأ التسجيل التلقائي في النواحي الانتخابية عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية، وتضمين القوانين الانتخابية مقتضيات تنص على تعيين وكيل مالي لكل مرشح أو لائحة مرشحين، وفصح حساب بنكي خاص بصاريات الحملة الانتخابية

مع الحدث

في مناقشة توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان برفع عقوبة الإعدام

• بلال التليدي

342/11

الالفت للانتباه في تقرير المجلس أنه يسطر بخط عريض على كل المبادرات الصادرة من الحكومة أو المؤسسة التشريعية التي طلب رأيه الاستشاري فيها وتم إشراكه في صناعة السياسات أو التي قدم مشورته فيها فيما يخص القوانين والتشريعات، وينتقد المبادرات التي يتم فيها تغييب رأي المجلس. لكنه، في المقابل ينتج الرأي ويوصي باعتماده في القضايا الخلافية دون أن يأخذ بعين الاعتبار توجهات مكونات المجتمع، إذ ما يهمه فقط هو ما تمليه منظومة حقوق الإنسان الدولية.

التجارب الدولية، وفي أعني الديمقراطية، تشير إلى أن المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لا تقتض على حق مكونات المجتمع في إبداء الرأي، ولا تحل محلها، ولا تنتصر لرأي الأقلية وتقرضها على الأغلبية إذا تعلق الأمر بقضايا خلافية، بل التجارب الديمقراطية تؤكد بأن الجمع بما في ذلك الحكومات والمؤسسات التشريعية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، تأخذ بعين الاعتبار النقاش المجتمعي ولا تتسابق بل تراعي متجهاته حتى لا تخط بالتوازنات القائمة.

أن يكون لبعض الحساسيات الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأي في الموضوع يقترب من مقتضيات منظومة حقوق الإنسان الدولية هذا شيء، وأن يصبح رأي هذه الحساسيات هو الموقف الرسمي للمجلس فهذا يضع الصفة الوطنية للمجلس موضع السؤال، لأن المطلوب من هذا المجلس أن يعكس توجهات الرأي المجتمعية المستقلة عن الدولة والمؤسسات الحكومية لا أن يعبر عن وجهة نظر حساسية واحدة، ويلزم بها هذه المؤسسة الوطنية الدستورية.

كان المتوقع من المجلس إقراراً منه بخلافية هذا الموضوع والحاجة فيه إلى فتح حوار هادئ، أن يتوقف عن إبداء الرأي في الموضوع ليس مسابقة للحكومة ولا للموقف الدولة الرسمي، ولكن سعياً في إشراك مكونات المجتمع، ورعاية لهذا الحوار حتى ينتج الرأي الرصين الهادئ الممثل لمجموع المجتمع بدل الممثل لحساسية معينة توجد داخل المجلس أو داخل المجتمع.

نعم لا جدل في كون دور المجلس هو أن يرقى بوضعية حقوق الإنسان في المغرب وأن يقدم الآراء والاقتراحات والمذكرات ويتابع تنفيذ الوصيات، لكن في القضايا الخلافية التي يكون للمجتمعات - بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية - فيها آراء مختلفة ومبررة حقوقياً، فإن الأمر يتطلب نوعاً من التريث والحكمة والتعلل، إذ ما جدوى الحوار الهادئ والرصين والمعلن إذا كانت نتيجته محسومة ومعبر عنها ضمن توصية لا نرى من مكونات المجتمع وافق عليها؟

مساء يوم الاثنين قدم السيد إدريس الزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريراً أمام مجلسي البرلمان كما ينص على ذلك الفصل 160 من الدستور، قدم فيه الإطار العائلي الذي يربطه بالمؤسسة التشريعية والحكومة، والمكتسبات والتحديات التي عرفها الملف الحقوقي هذا فضلاً عن استعراضه لوضعية حقوق الإنسان والحريات في المغرب، وختمه بالتذكير ببعض التوصيات لاسيما التوصيات المؤسساتية الثلاث التي أقرتها هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي تتعلق بالمحكمة الدولية والإفلات من العقوبة وكذا عقوبة الإعدام.

سنركز في هذه الافتتاحية على موضوع رفع عقوبة الإعدام، وذلك لثلاث اعتبارات:

1 - أن تقرير المجلس أقر وبكامل الوعي منه بأن هذا الموضوع هو محل نقاش وتضارب الأفكار والمواقف داخل المجتمع خصوصاً أمام الجرائم البشعة ومخلفاتها لدى الأفرار.

2 - أن الخطة الحكومية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي كان المجلس شريكاً في إعدادها، لم تتضمن أي مطلب بإلغاء عقوبة الإعدام ولا الانضمام إلى البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

3 - أن المجلس دعا بصريح العبارة إلى انضمام المغرب لهذا البروتوكول والتصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق الغائها.

وجه التعليق على هذا الموضوع أننا أمام مفارقة كبيرة، إذ في الوقت الذي يقر فيه المجلس بأن قضية رفع عقوبة الإعدام هي قضية خلافية في المجتمع، وفي الوقت الذي يدعو فيه إلى حوار هادئ ورصين ومعلن حول هذا الموضوع، يسابق الزمن للتعبير عن موقف سابق عن مخرجات هذا الحوار المفترض.

أن يكون المجلس مستقلاً عن الدولة في اختياراته، فهذا أمر معقول، يحكم أن الدستور منحه هذه الاستقلالية، وأعطاه الحق في تقديم الرأي الاستشاري في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات، لكن، استقلاليته عن الدولة والمؤسسات الحكومية لا تعني أن يكون في اتجاه مخالف لتوجه المجتمع الذي يعترف المجلس بأنه لم يحسم في الأمر، وأن الجدل لا يزال محتتماً حوله.

قدم توصيات تتعلق بالعمليات الانتخابية

اليزمي يكشف الاختلالات التي تعيق تحقيق معادلة حقوق الإنسان

● سناء كزيم

قدم إيريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس الإثنين 16 يونيو 2014، تقريرا أمام البرلمان بغرفتيه يتضمن إسهامات المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2013، وهو التقرير الذي يعتبر الأول من نوعه منذ إحداث المجلس.

وتمن اليزمي المجهودات المبذولة من قبل المؤسسات الوطنية في مجال المساهمة في جودة التشريعات، واعتبار الآراء الاستشارية ضمن الأشغال التحضيرية للنصوص التشريعية التي يمكن العودة إليها في فهم وتأويل بعض مقتضيات عند التطبيق، وتعزيز أحوال البرلمان في تسييم السياسات العمومية بالاستناد -عند الاقتضاء- على الآراء والدراسات المنجزة من قبل المؤسسات الوطنية الاستشارية، مشددا في هذا الإطار على أن المغرب يكون أحد الدول السباقة لتفعيل «مبادئ يفراد» ذات الصلة بالعلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهو ما أكد من خلال اجتماع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤخرا بجنيف (مارس 2014).

وكشف اليزمي خلال عرضه عن عدد من الاختلالات التي تعيق تحقيق معادلة حقوق الإنسان، مبرزا استمرار مجموعة من التجاوزات ضد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية والإنسانية وإهمية ووجود حالات للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية، والغلو في استعمال السلطة التقديرية لتكثيف المخالفات والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب ضد المعتقلين وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش.

فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة إرساء مبدأ التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية، وتصحيح اختلالات وفوارق التمثيلية المسجلة على مستوى تقطيع الدوائر الانتخابية المحلية من أجل ضمان تمثيل متكافئ للسكان وللناخبين والناخبات، مع اعتبار التمييز الجغرافي الإيجابي للمناطق ضعيفة الكثافة السكانية أو صعبة الولوج ضمن حد لا يتجاوز نسبة مئوية معقولة، بالإضافة إلى تضمين القوانين الانتخابية مقتضيات تنص على تعيين وفيل مالي لكل مرشح أو لائحة مرشحين وفتح حساب بنكي خاص بمصاريف الحملة الانتخابية ومنح مساعدي الحملة الانتخابية وضعية أجراء يفقدون شغل محددة المدة، مع التخصيص في مقتضى قانوني صريح، على كون التجمعات وأشكال التعبير الداعم لعدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة.

وفيما يتعلق بالتظاهرات السلمية والتجمعات، أكد اليزمي على أنها حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد عنفا إلا في حالات محدودة جدا، مستترحا أن بعض التظاهرات التي رافقت بعض الحركات الاحتجاجية وخاصة في سنة 2011 والتي أتيحت للمجلس إمكانية رصد ما واكتبتها سواء بالتقرير عنها أو تجريب محاولات الوساطة بشأنها، أكدت غياب أو ضعف التواصل لدى السلطات العمومية إبان الأحداث مما شكل أحد عوامل الاحتقان، خاصة في حالة الإشاعات التي راجت إخبار عن حالات وفيات غير صحيحة، نكلتها، في بعض الأحيان، بعض وسائل إعلام إلكترونية أو مواقع تواصل اجتماعية خاصة، دون التحقق من صحتها.

وسجل تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بناء على ما توصل به من معطيات من وزارة الداخلية إلى أن سنة 2011 قد شهدت تنظيم 23 ألف و121 تجمعا ومظاهرة (ضمنها 1683 بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي 7.27 بالمائة)، و20 ألف و40 تجمعا ومظاهرة سنة 2012 (ضمنها 935 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي 4.66 بالمائة) و16 ألف و96 تجمعا ومظاهرة سنة 2013 (ضمنها 825 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي 5.12 بالمائة)، غطت كل التراب الوطني.

واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن طبيعة العمل المنزلي، والشرط التي يتم فيها، على الأقل في السياق المغربي، هي من الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاو لها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي بالمعنى المنصوص عليه في الاتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. لذا أوصى بأن يكون الحد الأدنى لسن الاستخدام في العمل المنزلي هو 18 سنة، علما أن غالبيةهم العظمى من الفتيات المنحدرات من الأوساط الفقيرة وهن ضحايا العنف المدرسي وشيكات المسامرة التي تتاجر فيهن.

"اليزمي" يكشف الاختلالات التي تعيق تحقيق معادلة حقوق الإنسان

34211-3

قدم إيريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس الإثنين 16 يونيو 2014، تقريرا أمام البرلمان بغرفتيه يتضمن إسهامات المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2013، وهو التقرير الذي يعتبر الأول من نوعه منذ إحداث المجلس.

وتمن اليزمي المجهودات المبذولة من قبل المؤسسات الوطنية في مجال المساهمة في جودة التشريعات، واعتبار الآراء الاستشارية ضمن الأشغال التحضيرية للنصوص التشريعية التي يمكن العودة إليها في فهم وتأويل بعض مقتضيات عند التطبيق...

التفاصيل ص: ③



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير جريء وصريح أمام مجلسي البرلمان

اليازمي يحمل الدولة مسؤولية وفاة بعض الأشخاص ويتهم الإدارة بالعنف المفرط

الجيلالي بنحليمة

لم تكن لغة إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في التقرير الذي استعرض عصر أول أمس الإثنين في قبة البرلمان، مهادنة. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسسة الاستشارية الثانية التي قدمت تقريرها في قبة البرلمان، بعد المجلس الأعلى للحسابات، وضع السلطات العمومية أمام مسؤولية العنف الممارس ضد الأفراد، معتبرا أن هناك عنفا مفرطا يستعمل في مواجهة المحتجين وأدى في حالات إلى فقدان الحياة.

إدريس اليازمي اعتبر أن القوات العمومية تلجأ إلى الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (كما في حادثة أسفي وأسفا) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين وخاصة في صفوف النساء والقاصرين، ومداومة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أرجع العنف الذي تلجأ إليه السلطات إلى كثرة الاحتجاجات التي تشهدها شوارع المملكة، والتي تعوض بحسب قول اليازمي، «ضعف عمل بعض آليات الوساطة الجماعية مثل اللجان الإقليمية لحل النزاعات الجماعية للشغل و التفاعل التباين مع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات المتعاملين مع الإدارة من قبل الفشتيات العامة للوزارات».

إدريس اليازمي لم يبرئ السلطات العمومية في وفاة عدد من الأشخاص، معتبرا أن المجلس قام بتتبع والتدخل في حالات ادعاءات التعذيب، ومن بين هذه الحالات، واقعة وفاة كمال عماري بأسفي (2 يونيو 2011)، وحالات ياسين المهيلي بأسفي، بوشني شارف بالسجن المحلي سلا 1، وعلى أعراس بالسجن المحلي سلا 1. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال شكك في براءة الدولة من فقدان حياة هؤلاء معتبرا أن المجلس تمكن من الوقوف على عدد من العوائق البنيوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب إعمالا للفصل 22 من الدستور. في نفس السياق أضاف اليازمي أن تحديد هذه العوائق بناء على دراسة هذه الحالات والشكايات المتوصل بها ونتائج تقارير زيارات أماكن سلب الحرية، وهو ما بين بوضوح اليازمي ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية،

إضافة إلى ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب في فترة الاعتقال الاحتياطي بسبب ضعف آليات التفتيش والمراقبة، وعدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والمنهج إلى الخبرة الطبية في أي حالة لادعاء التعرض للتعذيب وامتناع قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق في بعض الحالات عن الأمر بإجراء الخبرة الطبية للموقوفين الذين يدعون التعرض للتعذيب، مضافا إليها ضعف دور الطب الشرعي في التحقق من ادعاءات التعذيب، بالنظر للاختلالات المشار إليها في الدراسة المنجزة من قبل المجلس بهذا الخصوص، ثم المخاطر العملية للملاحظة والمتعلقة بتحويل المسطرة التأديبية المنصوص عليها في القانون النظم للمؤسسات السجنية والتي يؤدي في عدد من الحالات إلى حرمان السجناء من حقوقهم الأساسية خاصة تلك المتعلقة بالتطبيق.

في المقابل سجل تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قدمه رئيسه أمام أعضاء غرفتي البرلمان، وبناء على ما توصل به من معطيات من وزارة الداخلية أن سنة 2011 قد شهدت تنظيم 23121 تجمعا ومظاهرة (ضمنها 1683 الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي 7.27 %) و 20.040 تجمعا ومظاهرة سنة 2012 (ضمنها 935 الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي 4.66 %) و 16.096 تجمعا ومظاهرة سنة 2013 (ضمنها 825 الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي 5.12 %، غطت كل التراب الوطني.

واعتبر اليازمي أنه على الرغم من عدم استيفاء الأغلبية الساحقة لهذه التجمعات المنظمة فعليا للشروط القانونية والمتعلقة بضرورة التصريح القبلي طبقا لقتضيات الفصل 11 من ظهير 15

نوفمبر 1958، فإن هذا الأمر لم يمنع المواطنين والمواطنات من ممارسة حقهم في التظاهر في الشارع العام. كما سجل المجلس أنها قد حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد عنفا إلا في حالات محدودة جدا.

في المقابل اعتبر اليازمي أن بعض التظاهرات التي رافقت بعض الحركات الاحتجاجية وخاصة في سنة 2011، كانت مطبوعة بغضب أو ضعف التواصل لدى السلطات العمومية إبان الأحداث شكل أحد عوامل الاحتقان، خاصة في حالة الإشاعات التي راجت أخبار عن حالات وفيات غير صحيحة، نقلتها، في بعض الأحيان، بعض وسائل إعلام إلكترونية أو مواقع تواصل اجتماعية خاصة، دون التحقق من صحتها.

أرشيف



وصايا المجلس الوطني لحقوق الإنسان للحكومة

الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام:

اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الذي تلاه أمام أعضاء مجلس النواب والمستشارين وجل أعضاء الحكومة، بما فيه عدد الإله بن كيران رئيس الحكومة، «أن المجلس واع كل الوعي أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام محل نقاش وتضارب الأفكار والمواقف داخل المجتمع خصوصاً أمام بعض الجرائم الشعبة ومخلفاتها لدى أقارب الضحايا». ودعا اليازمي بصريح العبارة الحكومة والبرلمان إلى الشروع في حوار هادئ ورحيم ومعتدل حول هذا الموضوع، داعياً إلى انضمام المغرب للبروتوكول الثاني للحقوق المعاهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام والتصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها.

إصلاح العدالة: ضمان المحاكمة العادلة أولاً

اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التحديات المتعلقة بمنظومة العدالة تدور حول أربع رهانات أساسية: تكريس ضمانات المحاكمة العادلة بما في ذلك الولوع إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إدماج العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو.

المنافسة: اليازمي يدعو إلى الإسراع بوضع قانون حياة المناصفة

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره رئيسه إلى الإسراع بإصدار القانون الموحد للهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز، وقانون مكافحة العنف ضد النساء والإطار القانوني لشروط تشغيل العمال المنزليين. المجلس رفع جزء هاماً من التحديات المشار إليها، خاصة

تلك المتعلقة بمجال الحماية، تستلزم تزويد المنظومة القانونية بأليات الوقاية من التعذيب، وتلقي تظلمات الأطفال ضحايا انتهاك حقوقهم، ومكافحة التمييز في تكامل مع عمل الهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما دعا نفس التقرير إلى استكمال مسار إعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية للطفولة والإعاقة والشباب، كما سيتابع بمقرراته مسار أعمال الخطة الوطنية للمساواة (إكرام). في هذا الإطار أوصى المجلس بالأولويات المستعجلة التالية في مجال المساواة والمنافسة ومكافحة التمييز:

المصادقة على الاتفاقية لمنظمة العمل الدولية بخصوص العمال المنزليين؛ الانضمام إلى اتفاقية أسطنبول (ماي 2011) لمجلس أوروبا حول الوقاية ومكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي؛ إصدار الإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء وتضمنه مساطر أوامر حماية النساء ضحايا العنف؛ إصدار القانون المنظم للهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ إصدار القانون المحدد لشروط تشغيل العمال المنزليين مع إقرار سن 18 سنة كسن أدنى للاستخدام في العمل المنزلي؛

العنف ضد النساء: المغرب يعيش وضعا مقلقا

من بين النقاط التي ركز عليها تقرير رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استأثر العنف ضد النساء بنصيب وافر، ووضع اليازمي وضع النساء من بين الأولويات المطروحة بقوة على الحكومة والبرلمان لضمان التمتع الفعلي للنساء بحقوقهن في المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. في هذا السياق قال اليازمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسجل الوضعية المقلقة لحجم انتشار العنف ضد النساء، الذي يعتبر، بحسب اليازمي، «تميزاً في حد ذاته»،

وردد في تقرير المجلس حول وضعية السجون كما جاءت في التقرير الصادر في نهاية أكتوبر 2012 «بمعنا أزمة السجون». العناوين الكبرى للتقرير أعادها اليازمي أمام البرلمان معتبراً أن العلامات الكبرى في السجون المغربية تتمثل في حالات سوء المعاملة ووجود حالات للتمييز والوضم والاختلالات في تطبيق بعض المساطر كالمسطرة التأديبية للسجناء، كما سجل المجلس استمرار مجموعة من التجاوزات ضد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة ووجود حالات للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية والغلو في استعمال السلطة التقديرية لتكييف المخالفات والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب ضد المعتقلين وضعف تفعيل البات الرقابة والتفتيش؛ ثم إن استسحال ظاهرة الاكتظاظ تعدّ سبباً رئيساً للعديد من الانتهاكات والتجاوزات التي تؤثر سلباً على الخدمات وتؤوض مختلف الحقوق الأساسية للسجناء والتي يعتبر الإفراط في اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي أبرز أسبابها.

ومن مظاهر الاختلالات بالسجون، التي سجلها اليازمي، المعاناة الإضافية التي تتحملها الفئات الهشة من نساء وأشخاص في وضعية إعاقة والأجانب والممنين، الذين يعانون بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة ويخضعون أحياناً من حقوقهم الأساسية بسبب الوضم والتمييز وعدم توفر اللوجيات وكذا الضمانات القانونية والعلاجية والإدماجية. أزمة السجون كذلك، تظهر في ضعف تفعيل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بالقواعد الخاصة والضمانات المرتبطة بعدالة الأحداث، ووجود بعض الاختلالات على مستوى مساطر العفو، ومعايير الترشيع له، والصعوبات الخاصة بالولوج إليه بالنسبة لبعض فئات السجناء، وغياب إطار قانوني متكامل لنظام العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية، خصوصاً في الجع التي لا تعدد العقوبة الحبسية فيها خمس سنوات. نقطة أخرى ركز عليها التقرير الذي تلاه

اليازمي قال إن نتائج البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء الذي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 أكد أن نسبة انتشار العنف النفسي 48 بالمائة، وانتهاك الحريات الفردية 31 بالمائة، والعنف المرتبط بتطبيق القانون 17,3 بالمائة، والعنف الجسدي 15,2 بالمائة والعنف الجنسي الذي يتضمن العلاقات الجنسية تحت الإكراه 8,7 بالمائة والعنف الاقتصادي 8,2 بالمائة. كما أبرزت الدراسة أن إطار الحياة الزوجية هو أول مكان لحدوث العنف ضد النساء بنسبة انتشار تبلغ 55 بالمائة. وضمن نفس النخى الملق، سجل المجلس، أن الإحصائيات التي بها من طرف وزارة العدل والحريات، في إطار تقييم مرور عشر سنوات على صدور مدونة الأسرة، أبرزت انتقال عدد رسوم تزويج الأطفال والطفلات دون سن 18 سنة من 18 ألفاً و 341 رسماً سنة 2004 إلى 35 ألفاً و 152 رسماً سنة 2013، كما أن نسب قبول طلبات الزواج دون سن الأهلية بقيت مستقرة عند مستوى 80 بالمائة حيث تراوحت بين 88 و 88 بالمائة سنة 2006 و 46، 85 بالمائة في سنة 2013.

إضافة إلى ذلك فإن تحليل توزيع طلبات الإذن بالزواج دون سن الأهلية حسب السن تبرز أن 32,46 بالمائة من هذه الطلبات تتركز في الشريحة العمرية بين 14 و 16، وهو ما يمثل تحدياً حقيقياً لحق الأطفال في التعليم ولاتفرعات الدولة المغربية بهذا الخصوص بمقتضى المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها. وفي سياق متصل، يسجل المجلس محدودية اندماج النساء في سوق الشغل الوطني. فلم تبلغ نسبة النساء الشغلات ضمن الفئة العمرية من 15 إلى 59 سنة سوى 20,93 في المئة حسب المعطيات المقدمة من قبل المندوبية السامية للتخطيط والتي تهم الفصل الثالث من سنة 2013.

أزمة السجون: لا بد من إيجاد حلول بديلة لعقوبات سلب الحريات

ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي الارتفاع المتزايد للسكانة السجنية. بحسب الإحصائيات التي أوردها اليازمي فقد قفزت ساكنة السجون من 57763 سنة 2009 إلى 72816 سنة 2013 حسب الإحصائيات الرسمية: 42 بالمائة من الساكنة السجنية هي في حالة اعتقال احتياطي، و 40,45 بالمائة من هذه الساكنة لا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم عليهم بها سنة واحدة. وبسبب الاكتظاظ واستقرار الاعتقادات المخصصة، فقد تراجعت الحصة الغذائية لكل نزيل إلى 11 درهما يومياً سنة 2013.

ولعل من المؤشرات الإحصائية الدالة الأخرى على حجم الاكتظاظ السجني هو مؤشر المساحة المخصصة لكل نزيل مؤسسة سجنية، حيث يبلغ المعدل الوطني حسب إحصائيات المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج 1,68 متر مربع لكل نزيل، لكن مع تفاوتات حادة حسب المؤسسات السجنية تتراوح بين 0,70 ستمتراً مربعاً لكل نزيل و 13,49 متراً مربعاً لكل نزيل. والجدير بالذكر أن المعدل الوطني يقل عن المعيار الدولي الذي حددته العدالة الدولية للصليب الأحمر والذي هو 3,4 أمتار مربعة لكل نزيل بحوالي النصف. وإذا تم إعمال هذا المعيار الدولي في احتساب الاكتظاظ السجني في بلادنا فإن نسبة ملء مؤسساتنا السجنية تبلغ 202 بالمائة، بفاصل ساكنة سجنية يبلغ 36482 نزيل.

إن هذه المعطيات الإحصائية المقلقة والتي لا تحتاج إلى تعليق، تؤكد أكثر من أي وقت مضى استعجالية إصدار الإطار القانوني للعقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعقوبات البديلة. ومن منظور المجلس فإن الاستعجالية هي من الحدة والخطورة التي تقتضي إصدار هذين الإطارين القانونيين دون ربط ذلك بإيقاع المسار الحالي لمراجعة المسطرة الجنائية والقانون الجنائي.

3098/1-3

30812-3

في تقريره الحقوقي أمام البرلمان

اليزمي: المغرب حقق مكتسبات ووضع خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

صبيد السموني

والإنسانية في السياسات العمومية وتنحلت مختلف الفاعلين

اهتمام خاص بحقوق الإنسان
بجهات الجنوب

أكد اليزمي أن ملف حقوق الإنسان بالجهات الجنوبية المملكتة بحسن باهتمام خاص، وأن الجهود متواصلة لحل ما تبقى من ملفات جبر الأضرار للآلاف الضحايا السابقين أو نوبيهم في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مشيراً إلى حصول 5.027 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي ونوبي حقوقهم الممنوعين من الأقاليم الجنوبية لحقوقهم الممنوعين من الأقاليم الجنوبية المملكتة على تعويضات إجمالية بلغت 26.063.618.529.270 درهم، وذلك من بين 26.063 من الضحايا، سواء الذين صرحت لجانهم لفرات تكميلية من هيئة الإنصاف والمصالحة للتعويض، أو الذين صرحت لجانهم بقرارات تكميلية من هيئة الإنصاف والمصالحة، كما تم رصد تعويضات مالية للآلاف من 217 الضحايا المفقدين الذين تعرضوا للاختلاف واحتجزوا لدى البوليساريو، بلغت قيمتها الإجمالية 85.234.375.000 درهم.

وأشار إلى أن المجلس ساهم في تأسيس متحف الصحراء بالداخلية، وأهتم بالثقافة الحسانية، وأحدث مركز الدراسات الصحراوية، وساهم في إتمام الحسانية في النهج الفرنسي، مؤكداً أن المجلس حرص على التعامل مع شكائات وتنظّمات المواطنين التي توفرت بها لجان الجبهة الثلاث، وفقاً لأختصاصاته ومنهجية عمله. وفي تحليله لـ 933 شكاية توفرت بها لجان الجبهة الصحراوية، قال إن جزءاً كبيراً منها يتعلق بمسكيات بعض أعوان السلطة، وبأوضاع السجون والطامة بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مشيراً إلى قيام لجان الجبهة لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية بست زيارات تتبع للمستشفيات وثلاث زيارات إلى دور الأيتام ومراكز حماية الطفولة.

واستعرض اليزمي بعض الجهود التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان والوطنية وبناء قدرات مختلف الفاعلين، وأكد أن المجلس نظم 41 محاضرة وورشاً و12 دورة تكوينية استفاد منها الآلاف من المكونين، فضلاً عن إلقاءه لـ 44 جلسة عمل مع وفود تونسية، مؤكداً بأن حرص المجلس ولجانه الجبهة على كالات مستقلة وحادية للأنصاف الفعال وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، يندرج في إطار الأضطلاع بالوزارة ووعيه العميق بالاختيارات الاستراتيجية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما حددا جلاية الملك محمد السادس من أجل تمكين سكان مختلف الجهات المملكتة بما فيها الأقاليم الجنوبية من الولوج إلى حقوقهم وحرياتهم الأساسية على قدم المساواة وببوتون تمكين.

بأوضاع النساء والأطفال، بخلاف مالي وصل إلى 159.799.892 درهم، مؤكداً أن البرلمان بمساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إخراج مؤسسة أرشيف المغرب إلى حيز الوجود، وإشراكه على إعداد العديد من المشاريع تتعلق بحفظ الذاكرة، وقال اليزمي إن تفرد التجربة المغربية جعلها مصدر إلهام للجميع بعد التطورات الأخيرة بالمنظمة العربية والمغاربية، مؤكداً وجود رغبة كبيرة للاستفادة من التجربة المغربية من طرف العديد من الدول كإثيوبيا من الغرب، واستقبل أزيد من 22 وفداً من مختلف الدول العربية والإسلامية والإفريقية بغاية التعرف عن قرب على هذه التجربة وسبل الاستفادة منها.

المقاربة خاتمة على الطابع السلمي
لاحتجاجاتهم

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الاحتجاجات التي شهدتها مختلف المدن المغربية خلال الثلاث سنوات الماضية حافظت على طابعها السلمي ولم

تهدد أمناً إلا في حالات محدودة جداً، وأن أهمية تلك الاحتجاجات لم تكن تستوفي الشروط القانونية والمتعلقة بضرورة التصريح القبلي، مشيراً إلى أن المجلس قام بالتدخل الاستباقي في عدد من حالات التوتر التي ترتبت عنها انتهاكات لحقوق الإنسان، كما تابع محاكمة معتقلي أحداث الداخلية بمحاكمة الاستئناف بالعين سنة 2012، ومحاكمة المظالمين في إطار أحداث أكتوبر 2013، وقال إن غياب أو ضعف التواصل لدى السلطات العمومية إبان الأحداث شغل أحد عوامل الاحتقان، خاصة في حالة الإشاعات التي راجت عن حالات وإفادات غير صحيحة، فتلحقها في بعض الأحيان بعض وسائل إعلام الكترونية أو مواقع تواصل اجتماعية خاصة بون التحقن من صديقتهما، مؤكداً أن مسار حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، يقتضي تفاني جهود جميع السلطات الدستورية كافة، وتعاونها مع مختلف الفاعلين المعنيين، كما تقتضي بناء تحالف مجتمعي واسع وادعم لهذا المسار، وإحداث المزيد من الانضمام

الهدية، حيث أكد جلاية الملك بالتحالف مع الماضي هو إنجاز من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه ولا يظل سجين سلبيات، عاملاً على تحويله إلى مصدر قوة وبنائية لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي يعارض فيه كل المواطنين حقوقهم وينهضون بواجباتهم بكل مسؤولية وحرية والتزام.

وأوضح اليزمي أن المغرب تمكن من تعويض 26.063 شخصاً من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ونوبي حقوقهم، بخلاف مالي وصل إلى 1.804.702.899.80 درهم إلى غاية 31 جينير 2013، من ضمنهم 5027 من الضحايا الممنوعين من الأقاليم الجنوبية بمبلغ مالي إجمالي قدر بـ 618.529.270.00 درهم، مؤكداً أن التعويض شمل حتى الضحايا المفقدين الذين تعرضوا للاختلاف والاحتجاز لدى البوليساريو والبالغ عددهم 217 شخصاً بمبلغ مالي إجمالي قدر بـ 85.234.375.000 درهم.

وبخصوص الإجماع الاجتماعي، أكد اليزمي أن عدد المستفيدين من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بلغ 1.306 حالات، منها 828 حالة تم تنفيذها، و335 حالة في طور التنفيذ، و118 حالة نبي بعد دراسة ملفاتها، أنها استطاعت الإجماع ثانياً، معلناً أن مجموع المستفيدين من توصية النسوية الإلزامية والبالغة 540 حالة، وتمت تسوية 366 حالة منها فعليا، فيما 72 حالة في طور التسوية، و102 حالة في طور الدراسة من قبل القطاعات الحكومية المعنية.

وفي ما يتعلق بالتغطية الصحية، أوضح اليزمي أن عدد البطاقات الصادرة عن الصندوق الوطني لتأمينات الاحتياط الاجتماعي بلغت إلى حدود 31 جينير الماضي 7271 بطاقة للعائلة المؤمن لهم، فيما بلغ عدد المستفيدين من نوبي المؤمن 15.690.000 درهم، مؤكداً أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أشرف على تتبع تنفيذ 149 مشروعاً بـ 13.295.000 درهم، في إطار جبر الضرر الجماعي، وشمل البرنامج أربعة محاور رئيسية، وهم دعم قدرات الفاعلين المحليين وحفظ الذاكرة وتحسين شروط عيش السكان، والنهوض



اليزمي

61 8506

أعلن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب حقق مكتسبات حقوقية مكنة من نشطين ببنائية حقوقية جديدة بإحداث مؤسسة الوسيط وحلق التدوينة الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبسنارة الحقوق الثقافية واللغوية في أجندة السياسات العمومية في الدستور الجديد 2011.

ونوه اليزمي في عرضه الحقوقي، الذي قدمه أول أمس الاثنين بمجلس النواب، بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تهدف إلى تمكين المغرب من إقرار مساجد ومندمج للسياسات العمومية، وقال إن جهود الإصلاح انطلقت منذ سنة 1999 عبر طي صفحة الماضي ومبارة الإنصاف والمصالحة، وتوجت بالبرازات الحقوقية التي تشهنا المغرب بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفتح ورش العدالة الانتقالية من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وتمكين المغرب من عناصر سياسية تروم توسيع الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للثلاث الهشة مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقرير الخمسينية، وورش الجبهة المؤسسة.

وأغن اليزمي أن المغرب تمكن من ملاعة قوائمه الخلفية مع ما نصص عليه الحقوقي الكونية، عبر تفعيل والمصالحة على نصوص تسبح بتوسيع مجال الحقوق والحريات، منها ممونة الأسرة في سنة 2004، وتفعيل قانون الجنسية سنة 2007، وتفعيل ومراجعة قوانين الجريات العامة سنة 2002، ووضع مونة للتشغل في سنة 2004، والتطوير المترح لقانون المسطرة الجنائية، والقانون الصلافي من خلال تجريم التعذيب في سنة 2006، والتحرش الجنسي سنة 2003، وإلغاء محكمة العمل الخاصة سنة 2004، والمصالحة على الاتفاقية الدولية للاشخاص في وضعية إقالة والبروتوكول الاختياري الملحق بها سنة 2009، والمصالحة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري سنة 2013، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب سنة 2013، وقرار المغرب برفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.

هيئة الإنصاف والمصالحة علامة فارقة في مجال الانتقال والتثبيت الديمقراطي، أشاد اليزمي بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، وقال إنها شكلت علامة فارقة في مجال الانتقال والتثبيت الديمقراطي وترسيخ دولة القانون عبر اعتماد الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والسياسية لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، مؤكداً أن نجاح التجربة المغربية تتحقق استناداً إلى التوافق الوطني القوي مباشرة بعد الخطاب الملكي بتاريخ 7 يناير 2004 بأكادير بمناسبة تنصيب

استفحال الاكتظاظ داخل السجون

اليزمي يطالب السلطات باعتبار المشكل أولوية مستعجلة ويدعو إلى الإسراع في تبني الإطار القانوني للعقوبات البديلة

سلطا على الخدمات وتُفوض مختلف الحقوق الأساسية للسجناء. ويعتبر الإطار في الجوء إلى الاعتقال الاحتياطي أبرز أسبابها.

ومن مظاهر الاختلالات بالسجون كذلك المعاملة الإقصائية التي تلحقها الفئات الهشة من نساء وأشخاص في وضعية إعاقة والأجانب والمدينين الذين يعانون بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة ويخربون أحيانا من حقوقهم الأساسية بسبب الوصم والتمييز وعدم توفر الولوجيات وكذا الضمانات القانونية والعلاجية والإعماجية.

في السياق ذاته، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب تمكن من تعويض 26,063 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي ونوي حقوقهم سواء الذين صدرت لفلاندهم مقررات تحكيمية من هيئة التحكيم المستقلة للتعويض أو الذين صدرت لفلاندهم مقررات تحكيمية من هيئة الإنصاف والمصالحة. وذلك بغلاف مالي تجاوز مليار و800 مليون درهم، إلى غاية 31 ديسمبر 2013، ضمنهم 5027 من الضحايا المتحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة بمبلغ مالي إجمالي مقدر بأزيد من 618 مليون درهم.

وأكد اليزمي أنه تم تعويض الضحايا المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف واحتجزوا لدى البوليساريو، وتبلغ عددهم 217 بمبلغ مالي إجمالي يتجاوز 85 مليون درهم. وسجل اليزمي التقدم الملحوظ الحاصل على مستوى استجلاء الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العلني بمسؤولية الدولة بخصوصها، داعيا في هذا الإطار إلى مواصلة الجهود لكشف الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري ضمانا لحق العائلات ونوي المختلفين في معرفة الحقيقة كحق غير قابل للتقادم.

جمال بورهيسي



معالجة الاكتظاظ تعتبر أولوية في مجال إصلاح منظومة العدالة (أرشيف)

التجاوزات ضد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة ووجود حالات للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية والغلو في استعمال السلطة التقديرية لتكثيف المخالفات والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتدابير ضد المعتقلين وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش. وأكد التقرير أن استفحال الاكتظاظ يعد سببا رئيسا للعديد من الانتهاكات والتجاوزات التي تؤثر

تستدعي إصدار الإطار القانوني للعقوبات البديلة بشكل مستعجل ومراجعة الإطار القانوني للعفو بما يتواءم مع التوجهات الأساسية الواردة في ميثاق إصلاح منظومة العدالة. وأشار اليزمي في العرض الذي قدمه، مجددا الأوضاع المزرية داخل السجون، وهو ما سبق أن سجله المجلس في تقريره الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2012. وقال إن التقرير سجل استمرار مجموعة من

نمته إرئيس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أول أمس (الآن) بمجلسي البرلمان، إلى مخاطر استفحال أزمة الاكتظاظ داخل السجون المغربية، مشيرا إلى أن معالجتها تعتبر أولوية في مجال إصلاح منظومة العدالة، بل اعتبرها «تحديا أنبيا واستعجاليا».

وقال اليزمي إن نسبة ملء المؤسسات السجنية، تبلغ 202 بالمائة، بفائض سائكة سجنية يبلغ 36482 نزيل.

وأضاف، خلال تقديمه لحصيلة عمل المجلس، أن عدد نزلاء السجون قفز من 57763 سنة 2009، إلى 72816 سنة 2013، حسب الإحصائيات الرسمية. وأن 42 بالمائة من السائكة السجنية هي في حالة اعتقال احتياطي، و45 و40 في المائة منهم لا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم عليهم بها سنة واحدة. وبسبب الاكتظاظ واستقرار الإعتمادات المخصصة، تراجعت الحصص الغذائية لكل نزيل إلى 11 درهما يوميا سنة 2013. وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن من المؤشرات الإحصائية الدالة على حجم الاكتظاظ السجني مؤشر المساحة المخصصة لكل نزيل مؤسسة سجنية، إذ يبلغ المعدل الوطني، حسب إحصائيات المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج 1,68 متر مربع لكل نزيل، لكن مع تفاؤلات حادة، حسب المؤسسات السجنية تتراوح بين 70 سنتيمترا مربعا لكل نزيل و13,49 مترا مربعا لكل نزيل.

وقال إن المعدل الوطني يقل عن المعيار الدولي الذي حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي هو 3,4 مترا مربعا لكل نزيل بحوالي النصف، وأنه إذا تم إعمال هذا المعيار الدولي في احتساب الاكتظاظ السجني في بلادنا، فإن نسبة ملء السجون تتجاوز 200 في المائة.

ووصف اليزمي هذه المعطيات بالملققة، مبرزا أنها



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

دعا إلى الإسراع بإخراج قانون هيئة المناصفة وإلغاء عقوبة الإعدام

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرصد مجمل الاختلالات الحقوقية على كل الأصعدة



قدم ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، أول أمس الاثنين أمام أعضاء البرلمان تقريره حول "حسنية عمل المجلس ووضع حقوق الإنسان ببلادنا".
وتناول اليزمي في تقريره مختلف إسهامات مجلسه خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2013 في جميع المناحي وطنيا ودوليا .
واعتبر اليزمي أن من أول أولويات المجلس، تتمثل في إصدار القانون المحدث للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وقانون مكافحة العنف ضد النساء والإطار القانوني لشروط تشغيل العمال المنزليين.
وهكذا يعتبر المجلس أن رفع جزء هام من التحديات المشار إليها، خاصة تلك المتعلقة بمجال الحماية، تستلزم تزويد المنظومة القانونية بآليات الوقاية من التعذيب، وتلقي تظلمات الأطفال ضحايا انتهاك حقوقهم، ومكافحة التمييز في تكامل مع عمل الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المؤسسة الوطنية المرجعية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، أن يتوسع اختصاصه ليشمل هذه الآليات.

■ التفاصيل ص: 3



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

دعا إلى الإسراع بإخراج قانون هيئة المناصفة وإلغاء عقوبة الإعدام

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرصد مجمل الاختلالات الحقوقية على كل الأصعدة

■ بشري عطوشي



قدم ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، أول أمس الاثنين أمام أعضاء البرلمان تقريره حول 'حصيلة عمل المجلس ووضعية حقوق الإنسان ببلادنا'.

و تناول اليزمي في تقريره مختلف إسهامات مجلسه خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية مئتم سنة 2013 في جميع المناحي وطنيا و دوليا .

و اعتبر اليزمي أن من أول أولويات المجلس، تتمثل في إصدار القانون المحدث للهيئة المكلفة بالمناصفة و مكافحة أشكال التمييز، و قانون مكافحة العنف ضد النساء و الإطار القانوني لشروط تشغيل العمال المنزليين.

و هكذا يعتبر المجلس أن رفع جزء هام من التحديات المشار إليها، خاصة تلك المتعلقة بمجال الحماية، تستلزم تزويد المنظومة القانونية باليات الوقاية من التعذيب، و تلقي تظلمات الأطفال ضحايا انتهاك حقوقهم، و مكافحة التمييز في تكامل مع عمل الهيئة المكلفة بالمناصفة و

مكافحة كل أشكال التمييز، و حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. و اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المؤسسة الوطنية المرجعية في مجال حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، أن يتوسع اختصاصه ليشمل هذه الآليات. كما يدعو المجلس إلى حوار

هادئ ورضين ومعلن حول موضوع إلغاء عقوبة الإعدام ، ليؤكد على موقفه الداعي إلى انضمام المغرب للبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام و أن يعمل على التصويت الإيجابي على قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها.

و تمكن المجلس من خلال زيارته للمؤسسات السجنية و مراقبة أحوال السجناء و معاملتهم، من تحديد عدد من العناصر البنيوية للتشخيص و التي تشكل مخاطر على ضمان الحقوق الأساسية للسجناء خاصة المتهمين منهم للفئات الهشة، وهي عناصر اعتبرها المجلس في تقريره الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2012 بعنوان 'أزمة السجون و التي اعتبرها المجلس مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين المؤسسيين المعنيين بتدبير المؤسسة السجنية، وتتمثل هذه العناصر في حالات سوء المعاملة ووجود حالات للتمييز والاختلالات في تطبيق بعض المساطر كالمسطرة التأديبية للسجناء.

ومن مظاهر الاختلالات بالسجون كذلك المعاناة الإضافية التي تتحملها الفئات الهشة من نساء وأشخاص في وضعية إعاقة والأجانب والمدمنين، الذين يعانون بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحساسة من الكرامة

ويحرمون أحيانا من حقوقهم الأساسية بسبب الوصم والتمييز وعدم توفر النولوجيات وكذا الضمانات القانونية والعلاجية والإدماجية.

كما ذكر في هذا السياق بالارتفاع المتزايد للسكانة السجنية، حيث قفزت من 57763 سنة 2009 إلى 72816 سنة 2013 حسب الإحصائيات الرسمية. و أن 42 بالمائة من السكانة السجنية هي في حالة اعتقال احتياطي، و 40.45 بالمائة من هذه السكانة لا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم عليهم بها سنة واحدة. و بسبب الاحتفاظ واستقرار الاعتمادات المخصصة، فقد تراجعت الحصص الغذائية لكل نزيل إلى 11 درهم يوميا سنة 2013.

و من جانب آخر متعلق بالتظاهر السلمي أعد المجلس دراسة حول الحق في التظاهر السلمي كمقترح أرضية لمناظرة وطنية تجمع كافة الأطراف المعنية على أن ينصب النقاش على إقرار حق تنظيم المظاهرات السلمية لجميع المواطنين و المواطنين.

رئيس «CNDH» يدعو من البرلمان إلى إلغاء عقوبة الإعدام ويوصي بمنح المساعدين في الحملة الانتخابية وضعية إجراء

اليزمي: عدم التناسب في استعمال القوة خلال التظاهر السلمي تسبب في تطور الأحداث الاجتماعية

سابقة... رئيس «CNDH» يدعو من البرلمان إلى إلغاء عقوبة الإعدام ويوصي بمنح المساعدين في الحملة الانتخابية وضعية إجراء

اليزمي: عدم التناسب في استعمال القوة خلال التظاهر السلمي تسبب في تطور الأحداث الاجتماعية



الاعوان المظلمين بإتلاف القانون، وكذا تقوية
الإطار القانوني لحماية المدافعين والمدافعات
عن حقوق الإنسان، طبقا للتعليمات الدولية
لحقوق الإنسان ذات الصلة. ومن الحالات
التي يتعين التفتيش عليها، تلك المتعلقة بحالات
انتهاك حرمة المنازل في سياق تدبير التظاهر
بشكل مخالف للقانون، وليس بالسلامة المدنية
للمتظاهرين خارج الإطار القانوني والتناسب
لاستعمال القوة.

إلى ذلك، كشف اليزمي، أنه بناء على ما
توصل إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من
معلومات من وزارة الداخلية، فإن سنة 2011،
شهدت تنفيذ 23121 تجمعا ومظاهرة (ضمنها
1683 بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي
7,27 ٪) و20.040 تجمعا ومظاهرة سنة
2012 (ضمنها 935 في الجهات الجنوبية
الثلاث للمملكة أي 4,66 ٪) و16.096 تجمعا
ومظاهرة سنة 2013 (ضمنها 825 في الجهات
الجنوبية الثلاث للمملكة أي 5,12 ٪)، عطل كل
التراب الوطني.

أما في مجال معالجة ادعاءات التعرض
للتعذيب، فقد وقف المجلس على عدد من العوائل
التي تحول دون الوصول إلى القضاء
النهائي على التعذيب، تمثل في ضعف ضمانات
الولاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية
وفرة الاعتقال الاحتياطي، وعدم وجود مقتضى
يلزم الجوء الفوري والمفتوح إلى الخبرة الطبية
في حالة إلقاء التعرض للتعذيب، وضعف دور
الناب الشرعي في التحقق من ادعاءات التعذيب
والمخاطر العملية الملائمة والمتعلقة بتحرير
المسيرة الدبلوماسية المخصوص عليها في القانون
المختلف للمؤسسات القضائية، والذي يؤدي في
عدد من الحالات إلى حرمان السجناء من حقوقهم
الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالتفتيش.

من جانب آخر، قدم المجلس الوطني لحقوق
الإنسان توصيات بشأن المعاملات الانتخابية
المختلفة، حيث أوصى على لسان رئيسه بـ «إرساء
مبدأ السجل التلقائي في الوثائق الانتخابية
عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو
التصريح لدى القنصلية»، وكذا بـ «تعزيز
الضوابط لقراري التشغيلية المشددة على مستوى
تطبيق دولي الانتخابية المحلية من أجل ضمان
تدخل متوازن للسكان وللتدبير والتفتيش،
ضخمة الشكالات المستندة إلى «مصلحة فولوج ضمن
حد لا يتجاوز نسبة مئوية معينة»، بالإضافة إلى
«تعزيز القوانين الانتخابية مقتضيات نص على
تعيين وكيل مالي لكل مرشح أو لائحة مرشحين
وتفتح حساب بنكي خاص بمصاريف الحملة
الانتخابية و منح مساهمة الحملة الانتخابية
وضعية إجراء يعطون شغل محددة المدد».

كما دعا المجلس ذاته إلى «التصديق على البات
تسهيل تسوية الأشخاص ذوي الحركة المحدود
وسكان الجماعات الواقعة في مناطق اغتيةبة
وتنحلال و المغاربة المقيمين بالخارج و السافرة
السجناء غير المحكومين بعدم الاعتراف الانتخابية.
و التعاون في أنشطة التضامنية تتطلب حراثة
مجالا قويا و الاندماج في المؤسسات
الاستشفائية و الطبية المستقرين خارج موائل
الأممهم الدائمة وضمن شغل «النقل» و «التنقل»
للاستعمال الجيد محدد للتدابير التصويت
بالوكالة فقد ظهرت الحاجة الملحة إلى استبدال
آلية التصويت بالوكالة لفائدة المغاربة المقيمين
بالخارج بآليات أخرى كالتصويت بالمراسلة أو
التصويت الإلكتروني». يقول اليزمي.

دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني
لحقوق الإنسان، حكومة عبد الإله بنكيران إلى
المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالمعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام، حيث قال في عرض قدمه
أمام البرلمان مغربيته، أول أمس الاثنين، وذلك طبقا للتعليمات الدستورية، إن المجلس
الوطني لحقوق الإنسان، «وإلى كل الوعي أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام، محل نقاش
وتشاور الأقطاب والمواقف داخل المجتمع خصوصا أمام بعض الجرائم المشددة ومخالفاتها
لدى القارب الضحايا». داعيا في الوقت ذاته إلى حوار هادئ ورضي ومعتل من أجل أن
يعمل المغرب «على التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة
بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إنعائها».

من جهة أخرى، طالب اليزمي بمواصلة الجهد لاستجلاء الحقيقة بشأن
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العلني بمسؤولية الدولة بخصوصها،
ضمنما لحق العائلات وتوحيهم في معرفة الحقيقة كحل غير قابل للتفاوض. يقول اليزمي،
الذي أشار إلى تعويض 26063 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في
الماضي ونوى حقوقهم بملافا مالي وصل إلى 1.804.702.899,80 درهمًا إلى غاية 31
ديجنير 2013، ضمنهم 3027 من الضحايا المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة بمبلغ
مالي إجمالي يقرب ب 618.529.270,00 درهمًا، والضحايا من المدنيين الذين تعرضوا
للاختطاف والاحتجاز لدى البوليساريو، ويبلغ عددهم 217 بمبلغ مالي إجمالي يقرب ب
85.234.375,00 درهمًا.

نظرة الصفحة السابعة

دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني
لحقوق الإنسان، حكومة عبد الإله بنكيران إلى
المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالمعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام، حيث قال في عرض
قدمه أمام البرلمان مغربيته، أول أمس الاثنين، وذلك طبقا للتعليمات الدستورية، إن المجلس
الوطني لحقوق الإنسان، «وإلى كل الوعي أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام، محل نقاش
وتشاور الأقطاب والمواقف داخل المجتمع خصوصا أمام بعض الجرائم المشددة ومخالفاتها
لدى القارب الضحايا». داعيا في الوقت ذاته إلى حوار هادئ ورضي ومعتل من أجل أن
يعمل المغرب «على التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة
بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إنعائها».

من جهة أخرى، طالب اليزمي بمواصلة الجهد لاستجلاء الحقيقة بشأن
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العلني بمسؤولية الدولة بخصوصها،
ضمنما لحق العائلات وتوحيهم في معرفة الحقيقة كحل غير قابل للتفاوض. يقول اليزمي،
الذي أشار إلى تعويض 26063 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في
الماضي ونوى حقوقهم بملافا مالي وصل إلى 1.804.702.899,80 درهمًا إلى غاية 31
ديجنير 2013، ضمنهم 3027 من الضحايا المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة بمبلغ
مالي إجمالي يقرب ب 618.529.270,00 درهمًا، والضحايا من المدنيين الذين تعرضوا
للاختطاف والاحتجاز لدى البوليساريو، ويبلغ عددهم 217 بمبلغ مالي إجمالي يقرب ب
85.234.375,00 درهمًا.

وفي إطار مهامه المتعلقة بالحماية والتدخل
الاستباقي لمعلومات رصد و تقصي و وساطة في
عدد من حالات التوتر التي ترتبت عنها انتهاكات
لحقوق الإنسان، قدم رئيس المجلس توصيات
حول جعل الأحداث الاجتماعية التي عرفها
المغرب خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2011
إلى مثم شهر دجنبر 2013، مثل من خربة
وبوغرفة واسفي والقي الجامعي السويسي
والرباط والمدالمة وبني بوعياش وبنواري
الشليط والسجيسات بالعرالشي وبني مكاره
والسجن العتي بلسا وبنوجور والسمارة
والعيون ومعاربة محاكمة معتقلي أحداث الدالمة
ومحاكمة المتابعين في إطار أحداث التميم إزيه
أمام المحكمة العسكرية الدالمة بالرباط.

وسجل المجلس حسب إدريس اليزمي، في
عدد من هذه الحالات، أن غياب أو ضعف تواجد
السلطات العمومية بخصوص تدبير الأحداث،
تشكلا عاملا أساسيا في تطورها، خاصة انتشار
الاشاعات التي تداول فيها حالات وفيات غير
صحيفة أو غير مؤكدة، علاوة على مقتل عدم
التداس في استعمال القوة في أغلب الحالات
الملائمة، بالإضافة إلى حالات اعتقال مدافعين
ومدافعات عن حقوق الإنسان في سياق التظاهر
السلمي وغير العنيف.

وأعتبر المجلس الوطني هذه المعلومات بمثابة
مشاكل بنيوية تكمن بداية حلها في تحديد المبادئ
القانونية العامة لتدابير استعمال القوة من قبل

إعتراف رسمي مغربي بحدوث وفيات أثناء فض احتجاجات سلمية

اليزمي: الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة تسبب في المس بالحق في الحياة

محمود معروف

JUNE 17, 2014

الرباط - «القدس العربي»: أكد مسؤول مغربي كبير أن تدخلات أمنية لفض احتجاجات سلمية أدت إلى حدوث وفيات بين المحتجين، كما أن ضعف تواصل السلطات أدى إلى ارتفاع حدة الاحتقان لدى المحتجين في حالة تسرب اشاعات عن وفيات.

وأقر أدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي) أن بعض التدخلات الأمنية العنيفة في فض بعض الاحتجاجات أدت إلى حدوث وفيات. وقال إن رصد المجلس لبعض التظاهرات التي رافقت بعض الحركات الاحتجاجية أفضى إلى بعض الخلاصات الأولية، منها أن غياب أو ضعف التواصل لدى السلطات العمومية خلال الأحداث شكل أحد عوامل الاحتقان وسط صفوف المحتجين، خاصة «في حالة الإشاعات التي راحت أخبار عن حالات وفيات غير صحيحة، والتي نقلتها في بعض الأحيان، بعض وسائل إعلام الكترونية أو مواقع تواصل اجتماعية خاصة، دون التحقق من صدقيتها».

وقال اليزمي خلال عرضه أمام جلسة مشتركة لغرفتي البرلمان (مجلسي النواب والمستشارين) أن «الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة»، في إشارة إلى أحداث عرفتها مدينة آسفي / جنوب الدار البيضاء في أيار/مايو 2011 ومدينة آسا بجنوب البلاد في أيلول/ سبتمبر 2013. وأوضح أن هذه التدخلات «مست بالسلامة البدنية لبعض المحتجين، وخاصة في صفوف النساء والقاصرين إضافة إلى مدهمة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف».

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إشكالية «تدبير التعبيرات الجماعية في سياق بعض التظاهرات الاحتفالية والرياضية التي يرافقها في بعض الحالات استعمال العنف اللفظي والجسدي» و«قصور» الإطار القانوني الحالي (قانون التجمعات العمومية) عن استيعاب أشكال جديدة من التعبيرات والممارسات ذات علاقة بالحق في التظاهر السلمي والتي تزايد اللجوء إليها كالاتصامات واقتحام المرافق العمومية وتعطيلها وغير ذلك وأعلن عن إعداد المجلس دراسة حول الحق في التظاهر السلمي كمقترح أرضية لمناظرة وطنية تجمع كافة الأطراف المعنية.

إلا أن اليزمي أكد أن التجمعات والتظاهرات التي شهدتها مختلف جهات البلاد خلال الثلاثة سنوات الماضية، حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد «عنفًا إلا في حالات محدودة جدا» وقال أنه على الرغم من عدم استيفاء الأغلبية الساحقة لهذه التجمعات المنظمة فعليا، للشروط القانونية والمتعلقة بضرورة التصريح القبلي طبقا للقانون فإن هذا الأمر لم يمنع المواطنين والمواطنات من ممارسة حقهم في التظاهر في الشارع العام، مؤكدا أن هذه التجمعات «حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد عنفًا إلا في حالات محدودة جدا».

وقال إن المجلس قام، في إطار أجندة للنهوض بحقوق الإنسان بالمغرب، وفي سياق مهامه المتعلقة بالحماية والتدخل الاستباقي بعمليات رصد وتقصي ووساطة في عدد من حالات التوتر التي «ترتبت عنها انتهاكات لحقوق الإنسان».

وأكد اليزمي أن تحليل وضعية حقوق الإنسان بالمغرب لا يستقيم إلا باستحضار المسار الإصلاحية الذي دشنته المملكة على الأقل منذ 1999 والمكتسبات التي تحققت في إطاره وأن هذه المكتسبات تهم إدماج الحقوق الثقافية واللغوية في أجندة السياسات العمومية مع إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفتح ورش العدالة الانتقالية (إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة)، وتمكين المغرب عناصر سياسة تروم توسيع اللوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للفئات الهشة مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقرير الخمسينية وورش الجهوية.

وشدد اليزمي على أن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (2002 إلى 2005) شكلت علامة فارقة في مجال الانتقال والتثبيت الديمقراطي وترسيخ دولة القانون عبر اعتماد الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والسياسية لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، موضحا أن هذا النجاح لم يكن ممكنا بدون استناد التجربة إلى توافق وطني قوي.

وأوضح أن المغرب تمكن من تعويض 26 ألف و 63 شخصا من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي وذوي حقوقهم وذلك بغلاف مالي وصل إلى حوالي 200 مليون دولار إلى غاية 31 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

وقال إن عدد المستفيدين من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بلغ 1306 حالة، منها 828 حالة تم تنفيذها، و335 حالة في طور التنفيذ، و118 حالة تبين بعد دراسة ملفاتها أنها استطاعت الاندماج ذاتيا.

وذكر أن تفرّد التجربة المغربية هو ما جعلها مصدر إلهام للجميع بعد التطورات الأخيرة بالمنطقة، مؤكدا وجود رغبة كبيرة للاستفادة منها من طرف العديد من الدول، حيث استقبل المغرب أزيد من 22 وفدا من مختلف الدول العربية والإسلامية والإفريقية بغاية التعرف عن قرب على هذه التجربة وسبل الاستفادة منها. وأضاف أن السياقات المحيطة تتطلب التملك الجماعي الجيد والواعي بأهمية هذا المسار كمرجع تاريخي وضع العديد من الأسس الكفيلة بتطوير التجربة الديمقراطية الواعدة وتحسينها، واستثمارها بما يقوي حضور المغرب في المنتديات العالمية.

وأوضح الزمي أن عناصر قوة هذه التجربة تكمن في التقدم الملحوظ في استجلاء الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العلني بمسؤولية الدولة بخصوصها، وجعل الإصلاحات المؤسساتية التي أوصت بها الهيئة، مرجعاً أساسياً حيث تم تنفيذ أغلب توصيات الهيئة الإنصاف والمصالحة إلا أن بعض توصياتها المركزية المؤسساتية مازالت لم تعرف سبيلها إلى التفعيل كالانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالحكمة الجنائية الدولية وإلغاء عقوبة الإعدام والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب.

وطالب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإلغاء عقوبة الإعدام مؤكدا موقف المجلس «الداعي إلى انضمام المغرب للبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام»، مع «التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها». وأعلن وزير العدل والحريات مصطفى الرميد في منتصف آذار/ مارس أمام البرلمان انه «لا يوجد في الأدبيات الدولية ما يوجب إلغاء عقوبة الإعدام، باستثناء البروتوكول الاختياري الذي يقيي للدول حرية الانضمام إليه»، وذلك ردا على مطالبة نواب إلغاء هذه العقوبة ويؤلف هؤلاء النواب «شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام» التي ابصرت النور في بداية 2013.

<http://www.alquds.co.uk/?p=181598>

اليومي، دولة عربية تريد الاستفادة من تجربة الإنصاف والمصالحة مجلس حقوق الإنسان المغربي يدعو الحكومة إلى إلغاء عقوبة الإعدام

12986/8



الرئيس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال تقديم تقريره أمام البرلمان المغربي مساء أول من أمس (تصوير: مصطفى حبيش)

البرهان، اللجنة العروبي

دعا (رئيس اليزمي، رئيس مجلس حقوق الإنسان المغربي، الحكومة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وتحديد ما تبقى من ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومنها ملف الزعيم الاشتراكي الراحل المهدي بن بركة، الذي لم يتكشف من ظروف مقتله منذ عام 1965).

جاء ذلك خلال تقديم اليزمي، لشهادة الأولى، تقريراً مطولاً أمام البرلمان بمجلسيه النواب والمستشارين مساء أول من أمس، طبقاً لما ينص عليه الدستور الجديد، وذلك بحضور عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة، وعدد من الوزراء.

ويأتي تقديم هذا التقرير في ظل اهتمام غير مسبوق للمنظمات الدولية بأوضاع حقوق الإنسان في البلاد، وتطبيقاً لتسريع تنفيذ الإصلاحات في هذا المجال. وفي هذا السياق، قال اليزمي إنه جرى تنفيذ أغلب توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي أقرت على تصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إبان الرصاص: إلا أن بعض التوصيات المتعلقة مثل الانضمام إلى نظام الحماية الدولية، وإلغاء عقوبة الإعدام والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب من العقاب.

وكان مصطفى اليزمي، وزير العدل والحريات، قد أكد أن عقوبة الإعدام لن تلغى، بل سيجري تخفيض عدد الحالات التي سيتم فيها بالإعدام، على الرغم من أنها لا تنفذ في البلاد. ويبلغ عدد من ذوات البرقان والمجموعات الحقوقية من أجل إلغاء العقوبة. ويشان ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - دعا اليزمي إلى ضرورة مواصلة الجهود لاستكمال الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالإلغاء القسري، ومن أبرزها ملف المهدي بن بركة، وكان من رعاة الممارسات القسرية. قد انتهى في ظروف غامضة في باريس عام 1965، والمهات الممارسات القسرية والتجريبية بالمشروع في مقتله. بيد أن ملف لم يفتح في عهد أي حكومة، ونقل ملفاً حتى عندما تولي الاشتراكيون للوزارة وزارة العدل في حكومات سابقة.

ولم يوافق اليزمي، نائب كبير لإستراتيجية تعاونية ونهجهم بتسريع إنهاء الملفات العالقة وتصفية ما تبقى من ملفات هذا الأثر، كشف اليزمي أنه جرى توقيف 26 ألفاً و 43 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي وتولي حقوقهم، بمازلة قدرها 1.8 مليار درهم (260 مليون دولار).

إلى أن المجلس وقف على عدد من العوائق التي تحول دون الوصول إلى التقييم النهائي، من بينها ضعف ضمانات الوفاقية من التعذيب خلال فترة الحماية القسرية (الإمتثال الاحتياطي، وإيقاف ملفتي يازم اللجوء الكوري والمفوض إلى الخبرة الطبية في أي حالة ادعاء إلى المجلس.

ومطالبة سنة 2013، وأضاف أنه رغم تعذر استيفاء أغلب التجمعات للشروط القانونية، وفق إشارات وزارة الداخلية فإنها تماثلت على العموم، على ما فيها السلمي ولم تشهد عفا إلا في حالات محدودة جداً. كما تطرق اليزمي إلى قضايا ادعاءات التعرض للتعذيب، وتبع

وتوغو، ومالي، وكوت ديفوار، وبوركينا فاسو، والغابون، والبنين. ومختصون المظاهرات التي تنهها من المغرب. قال اليزمي إن سنة 2011 شهدت تنفيذ 23 ألفاً و 21 تجمعاً ومطالبة، ثم انخفض العدد إلى 29 ألفاً سنة 2012، وإلى 16 ألفاً و 95 تجمعاً

والمصالحة جعلها بعد فتنورات الأخيرة بالملف، في إشارة إلى التراجع العربي، مصدر إلهام للجميع. شكري إلى وجود رغبة كبيرة في الاستفادة من التجربة المغربية من طرف تونس، وليبيا، وموريتانيا، وعصر، والمغرب، واليمن، والسودان، ولبنان، وفلسطين، وسوريا، والعراق.

إلى غاية 21 ديسمبر لكانون الأول 2013، شتمهم الضحايا المحررين من الاتهام الجنوبية، والضحايا من المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف واحتجزوا لدى جهة الموليساريو، ويبلغ عددهم 217 شخصاً. وقال اليزمي إن نغرة التجربة المغربية في مجال الإنصاف

ناشطات مغربيات يستنفرن الجزائر والبوليساريو في ندوة بجنيف

محمد بلقاسم من جنيف
الأربعاء 18 يونيو 2014 - 09:50

حالة من الاستنفار القصوى عاشتها بعثة الجزائر، ومعها جبهة البوليساريو، في اليوم الثاني من الأسبوع الثاني للدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بمدينة جنيف السويسرية، وذلك على خلفية تنظيم المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية المعروف اختصاراً بـ"الكوركاس" لندوة حول دور النساء في الوساطة وحل النزاعات.

وحاولت العناصر المحسوبة على جبهة البوليساريو، والمنتمي بعضهم لانفصالي الداخلي، توجيه مسار الندوة عبر إقحامهم لمطلب الاستقلال وتوجيه الاتهام للسلطات المغربية، وهو ما اعتبره منشطو الجلسة تشويشاً مقصوداً على أشغالها خصوصاً في ظل التنسيق الكبير مع الجزائر، والذي بدا واضحاً منذ بداية الندوة. ماء العينين سعداني، عضو المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، أشارت في كلمة لها إلى "الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة الصحراوية في حل النزاع المفتعل على مغربية الصحراء"، مسجلة ما اعتبرتها "تقدماً تعيشه المرأة المغربية بشكل عام".

ومقابل ذلك نبهت الناشطة الصحراوية إلى مأساوية واقع المرأة في مخيمات تندوف، والتي مازالت حسبها تعيش "نوعاً من الاستعباد"، معتبرة خطوات النضال من أجل الكرامة تبدأ بإنقاذ النساء المنسيات في تندوف، الموجودات في منطقة نزاع، واللواتي يدفعن ضريبة باهظة، ويتحملن في صمت كل أشكال الحرمان".

الناشطة الصحراوية المرحلة سابقاً إلى كوبا، تناولت "معاناة النساء بالمخيمات والتي يجب أن تكون محل قلق دائم لدى المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم"، مشيرة أنه "ليس بمقدور المرأة، في منطقة اللاقانون القيام بأي دور من أدوار الدفاع عن حقوق الإنسان في ظل غياب أي اعتراف بالحريات، وفي مقدمتها حرية التعبير والحركة".

وعلاقة بمشاركة المغرب في هذا النقاش السنوي حول حقوق المرأة، أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شخص مسؤوليته الجهوية بمدينة الرشيدية، عراش فاطمة، أمام المنتظم الحقوقي إلى المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد، الذي اعتمده المغرب عام 2011، في مجال تعزيز مكانة وحقوق النساء والفتيات.

وأضافت عراش أن الدستور رسخ إرادة تطوير هذه الحقوق عن طريق رفع التحفظات ضد اتفاقية سيداو، والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها؛ مبرزة أن المجلس أطلق مسلسلًا للتفكير والتوعية والاقتراح، بهدف وضع الوسائل الكفيلة بتفعيل حقوق هذه الفئة.

وذكرت في هذا السياق بإصدار المجلس الوطني مذكرة تحدد تنظيم هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، وسندها المعيار وولايتها وتكوينها، مع التأكيد على أهمية استقلاليتها وتوطئتها الترابي، بالإضافة إلى معالجة الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة.

وأفادت عراش أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيق أن أعد دراسة حول "مكافحة العنف ضد المرأة"، والتي أوصى فيها بأن تستحضر الحكومة المرجعية الدولية والإقليمية في هذا المشروع، وتتخذ التدابير الوقائية والحماية المواتية والكفيلة بمحاربة العنف ضد المرأة.

<http://www.hespress.com/politique/233572.html>

الـCNDH: الطبّ الشرعي يعاني خصاصا فظيعا



هسبريس - محمد الراحي

الثلاثاء 17 يونيو 2014 - 15:12

"الطبّ الشرعي في المغرب يعاني من خصاص فظيع"، هذا ما كشفت عنه دراسة أعدّها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إبّان انطلاق الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

ويشمل "الخصاص الفظيع" الذي يعاني منه الطبّ الشرعي في المغرب، ضعف التكوين التكميلي في بعض مجالات الطبّ الشرعي، وتقدّم البنيات التحتية، ومعدّات العمل وضعف الحكامة.

هذه العوامل، حسب عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مصطفى العراقي، تعيق جودة عمل مختلف المتدخلين في النشاط الطبّي الشرعي، وتحوّل مساهمة القطاع، في أن يلعب دوره الطبيعي في ضمان المحاكمة العادلة.

وأكد العراقي خلال كلمة باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اليوم الدراسي حول التدخل الطبي على الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، أنّ الدراسة أفضت إلى إصدار توصيات منها التأكيد على ضرورة إحداث إطار مؤسساتي وطني لنشاط الطب الشرعي وعلى إحداث إطار قانوني وتنظيمي لأنشطة الطب الشرعي.

<http://www.hespress.com/societe/233542.html>



دعا إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها اليزمي يكشف أعطاب حقوق الإنسان ويدعو الحكومة إلى تجاوزها

■ الرباط - خالد مجدوب

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمام مجلسي البرلمان أول أمس الاثنين، إن «المغرب تمكن من تعويض 26.063 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي وذوي حقوقهم، سواء الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من هيئة التحكيم المستقلة للتعويض أو الذين

صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من هيئة الإنصاف والمصالحة.

واعتبر اليزمي خلال تقديمه لتقرير حول حصيلة عمل المجلس أن «أولى تحديات المجال الحقوقي تتعلق بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمنصفة ومكافحة التمييز، وهذا ما حدا بالمجلس إلى أن يخصص أولى مذكراته للإطار القانوني المخصص للهيئة المكلفة بالمنصفة ومكافحة كل أشكال

التمييز». كما دعا إلى حوار هادئ ورصين ومعتدل حول موضوع الإعدام، وإلى انضمام المغرب للبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام، وأن تعمل بلادنا على التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها.

التفاصيل ص 4



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

دعا إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها

اليزمي يكشف أعطاب حقوق الإنسان ويدعو الحكومة إلى تجاوزها

الرباط - خالد مجذوب

واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن «طبيعة العمل المنزلي، والشروط التي يتم فيها، على الأقل في السياق المغربي، هي من الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاوّل فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي بالمعنى المنصوص عليه في الاتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ولذا أوصى بأن يكون الحد الأدنى لسن الاستخدام في العمل المنزلي هو 18 سنة، علما أن غالبيتهم العظمى من الفتيات المنحدرات من الأوساط الفقيرة وهن ضحايا الهدر المدرسي وشبكات السماسرة التي تتاجر فيهن».

وقال اليزمي إن «المجلس يسجل الوضعية المقلقة لحجم انتشار العنف ضد النساء الذي يعتبر تمييزا في حد ذاته».

كما دعا إلى حوار هادئ ورضين ومعتقلين حول موضوع الإعدام، وإلى انضمام المغرب للبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام، وأن تعمل بلادنا على التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها.

وطالب اليزمي بالتسريع بوضع قانون إطار لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة وفقا للمقاربة الدامجة والنموذج الاجتماعي للإعاقة في إطار تشاركي والعمل على صياغة سياسات عمومية جهوية ومحلية؛ مما سيمكن بلادنا من كسب 2% من الدخل الوطني الخام، أي ما يعادل 9.2 مليارات درهم حسب مجموعة من الدراسات. والتعجيل بإصدار الإطار القانوني الجديد المنظم للمؤسسات الاستشفائية للأمراض العقلية والنفسية. واستثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية من أجل تطوير الإطار القانوني لحماية الأحداث خاصة منهم أولئك الذين هم في وضعية نزاع مع القانون.



قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمام مجلسي البرلمان أول أمس الاثنين، إن «المغرب تمكن من تعويض 26.063 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي ونبوي حقوقهم، سواء الذين صدرت لفأندتهم مقررات تحكيمية من هيئة التحكيم المستقلة للتعويض أو الذين صدرت لفأندتهم مقررات تحكيمية من هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك بغلاف مالي وصل إلى مليار و804 ملايين درهم إلى غاية 31 دجنبر 2013».

واعتبر اليزمي خلال تقديمه لتقرير حول حصيلة عمل المجلس أن «أولى تحديات المجال الحقوقي تتعلق بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمناصفة ومكافحة التمييز، وهذا ما حدا بالمجلس إلى أن يخصص أولى مذكراته للإطار القانوني المخصص للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز».

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن «ثاني التحديات هي تلك المتعلقة بمنظومة العدالة وهي تدور حول أربع رهانات أساسية، تكريس ضمانات المحاكمة العادلة بما في ذلك الولوج إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطوير المنظومة الجنائية، خاصة عبر ادماج العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو».

ويتمثل التحدي الثالث حسب اليزمي «في تكريس ضمانات الحريات العامة (الجمعيات والتظاهر السلمي والصحافة)». مضيفا أن «التحدي الرابع هو المتمثل في تقوية الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بضمان حقوق الفئات الهشة، خاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والمسنين والأجانب واللاجئين».



بالمِرصاد

خطة اليزمي

93811

قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، ولأول مرة، أول تقرير له أمام البرلمان، عرض فيه للخطة الوطنية من أجل تحسين الإطار القانوني لإرساء ديمقراطية تشاركية للنهوض بحقوق الإنسان. كما شدد إدريس اليزمي على التزام المجلس بتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، سبيلا إلى النهوض بحقوق الإنسان وإعمالها وفق برنامج وإستراتيجية مدروسة ومخطط لها. ومن هنا، اصطلح المجلس على مشروعه الجقوقي باصطلاح الخطة.

غير أن المجلس كما يقول إدريس اليزمي ليس سلطة تنفيذية لكي يقوم بتنفيذ توصيات حقوق الإنسان، بل هو مجلس مستقل يتولى تتبع عملية تنفيذ التوصيات من قبل الجهات الحكومية المعنية. كما ما جاء في تقرير اليزمي أنه ليس إعلانا للنوايا وصدقها، ولكنه مشروع مدروس وخطة محكمة، لها أهداف وظمومات على المدى القريب، كما المتوسط والبعيد.

هذا على مستوى المضامين، أما مستوى الشكل، فقد عرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره بشكل يحترم المقتضيات الدستورية، حين القاه باللغة العربية أمام أعضاء مجلس النواب، وموازة مع ذلك قدم ترجمة لهذا التقرير باللغة الأمازيغية، مكتوبة بحروف تيفناغ، إلى جانب ترجمة مكتوبة بخط «برايل» لفائدة الأشخاص المكفوفين، وهو ما يبقى عرضا حقوقيا وإنسانيا راقيا على مستوى الشكل، يتمتع بمضامين إنسانية عميقة.

الحملة التوافقية حول التوحد مناسبة لإذكاء الوعي بهذا النوع من الإعاقة وإثراء النقاش حولها (حقوقي)

Uãæ

17.06.2014

23h15

وجدة/17 يونيو 2014/ومع/ أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج، محمد العمري، أن الحملة التوافقية حول التوحد تشكل مناسبة لإذكاء الوعي بهذه الإعاقة وإثراء النقاش حولها في أفق النهوض بحقوق الأشخاص ذوي التوحد، والدفع بالدينامية المحلية والجهوية بخصوص هذا النوع من الإعاقة. واعتبر السيد العمري، بمناسبة اللقاء التوافقي حول التوحد المنظم مساء اليوم الثلاثاء بوجدة، أن ما ستقوم به اللجنة الجهوية في هذا الإطار، هو دور المنسق والمسهل للانخراط على الصعيد المحلي والجهوي في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم أسرهم في الولوج إلى الخدمات الضرورية التي تكفل كرامة هذه الفئة من حقها في التعليم الدامج والصحة والتكوين وكل ما من شأنه تسهيل إدماجها في محيطها الاجتماعي.

وأضاف أن اللجنة الجهوية ستعمل على مواكبة وتنفيذ التوصيات التي ستتوج ورشات عمل هذا اللقاء بتنسيق مع السلطات المحلية والجهوية المعنية، معربا عن أمله في أن يتم تأسيس آلية على المستوى الجهوي تتكلف بدور التتبع لتنفيذ هذه التوصيات، بما من شأنه النهوض فعليا وبشكل ملموس بحقوق وكرامة هذه الفئة ودعم أسرهم التي تعاني خاصة في ظل غياب سياسة عمومية واضحة وبرنامج وطني متكامل وذو منظورية.

من جهتها، أكدت سمية العمراني، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس تبنى هذه الحملة كمحطة أولى على أساس إعطاء المنظورية وتعبئة الرأي العام الوطني حول هذا النوع من الإعاقة، وكذا إثراء النقاش حولها، مشيرة إلى أن التشاور والتحاور حول هذا الموضوع يعتبر منطلقا من أجل برامج حقيقية وفعالة تكون منبثقة من الواقع وانشغالات الأشخاص المعنيين وأسرهم وكذا استجابتها لمعايير حقوق الإنسان والتزامات المغرب الوطنية والدولية. وأضافت أن من بين أهداف القوافل الجهوية حول هذه الإعاقة التفكير المشترك حول البرنامج الوطني للتوحد ومحاولة الوصول إلى آليات جهوية من أجل سياسات عمومية محلية تحترم حقوق الأشخاص ذوي التوحد بشكل خاص والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام. من جانبها، اعتبر محمد بوجا، مستشار في تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب، أن هذه الحملة التوافقية تأتي في سياق عام يتعلق بإذكاء الوعي والتفاعل من أجل المساواة والكرامة، وتقوية القدرات في مجال الخبرات والمعارف، وكذا تبني مقاربة حقوقية جديدة في التفاعل مع إعاقة التوحد. وقد عرف هذا اللقاء تنظيم ورشات عمل مع الفاعلين المحليين والشباب والأسر والجمعيات توحد الخرج بتوصيات ومقترحات عمل تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية للمساهمة في صياغة برنامج ترافعي وطني مندمج للنهوض بأوضاع هذه الفئة من الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم أسرهم.

ويندرج هذا اللقاء، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج، في إطار الحملة الوطنية التي أطلقتها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتعاون مع منظمة جاي سي بالرباط (الغرفة الفتية الدولية) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. وتستهدف هذه الحملة الوطنية التوافقية حول التوحد تعبئة الرأي العام والفاعلين المؤسساتيين الحكوميين وغير الحكوميين للاعتراف بالتوحد كقضية وطنية والنهوض بحقوق هذه الفئة وحمايتها عبر إدماجها كمكون من مكونات السياسات العمومية.

<http://www.menara.ma/ar/2014/06/17/1220984-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A8%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A.html>

دور العدالة في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل تحديا كبيرا

خلال مائدة مستديرة نظمت حول الولوج إلى العدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب

2014/8 صحيفة الناس



أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، أول أمس الاثنين بالرباط أن الدور المحوري للعدالة في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها في المغرب، لا يزال تحديا كبيرا يتطلب اعتماد إجراءات ضرورية تسمح بضمان سبل الإنصاف الفعالة.

وأبرز الصبار، في افتتاح مائدة مستديرة ينظمها المجلس واللجنة الدولية للحقوق حول الولوج إلى العدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب، أيضا أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أصبحت تشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للبلاد، مقارنة مع التقدم الكبير المسجل على مستوى الحقوق المدنية والسياسية التي قطع فيها المغرب شوطا كبيرا.

واعتبر أن الدراسة التي أعدها اللجنة الدولية للقانونيين حول الولوج للعدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب ستشكل لا محالة ورقة مرجعية للقائمين بتطوير هذه الحقوق، مضيفا أن هذه الأخيرة توجد في صلب اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والرأى حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل تعدي ورصين ومنفتح.

وأوضح، في هذا الصدد، أن المجلس ما فتئ يولي اهتماما خاصا لهذه الحقوق من خلال المذكرات والآراء الاستشارية التي يعدها والمبادرات التي اتخذتها في إطار تعزيز حقوق الإنسان والشعور بالظواهر التي تظلمها لإثراء الفكر والحوار وإشاعة قيم الديمقراطية وإعمال ملامحة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ووضح، في هذا الصدد، أن المجلس ما فتئ يولي اهتماما خاصا لهذه الحقوق من خلال المذكرات والآراء الاستشارية التي يعدها والمبادرات التي اتخذتها في إطار تعزيز حقوق الإنسان والشعور بالظواهر التي تظلمها لإثراء الفكر والحوار وإشاعة قيم الديمقراطية وإعمال ملامحة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

راجع إلى أن المغرب، انطلاقا من التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مطالب ببذل ما في وسعه لتوفير هذه الحقوق وضمان الولوج المنصف للعدالة. وأضاف أن ذلك يتطلب أيضا بلورة سياسات عمومية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة والثقافية وعدم التمييز وتمكينها من

توصيات الدراسة التي أصدرتها اللجنة الدولية لحقوق الإنسان سنة 2013 حول الموضوع شملت مجموعة من الدول من بينها المغرب. ويهدف اللقاء كذلك إلى تحديد التدابير المعموسة التي يجب أن يتم اتخاذها من قبل مختلف الفاعلين من أجل تعزيز الممارسات الفضلى ومعالجة المشاكل والتحديات التي تلتق عليها الدراسة، التي تم إعدادها بالتشاور مع عدد من الفاعلين المؤسساتيين وفعاليات المجتمع المدني بالمغرب

وتتمحور اشغال هذه المائدة المستديرة على مدى يومين حول أربعة محاور رئيسية تتمثل في «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والولوج إلى العدالة». تقديم عام للدراسة والمواضيع العرضية، و«مفهوم الفاعلين المؤسساتيين بالمغرب والولوج إلى العدالة»، و«الحماية الاجتماعية والعمل اللائق»، دور العدالة في النهوض بها وفعالية البات الانصاف في المغرب، والحق في مستوى معيشي مناسب والحق في التربة والولوج للعدالة. وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد أعد سابقا، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، دراسة تتناول الروابط القائمة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية تحمل عنوان «الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية». ويهتم الولوج للعدالة في هذا الشأن بالأساس في قدرة الأفراد والجماعات الذين يطالبون بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اللجوء لقضاء يتلاءم مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها احترام سلامة وكرامة والحياة الشخصية للضحايا والشعافية والمساواة أمام القانون وتوفر شروط المحاكمة العادلة، بما يحقق التقاضي المنصف الذي يضمن جبر الضرر بجميع أشكاله.

اليزمي يدعو إلى تصحيح اختلالات القوانين الانتخابية

دعا إلى تصحيح اختلالات وفوارق التمثيلية على مستوى تقطيع الدوائر الانتخابية المحلية

ليلى الهادي 2012

دعا إبراهيم الزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين، لإرساء مبدأ التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية.

وأكد الزمي، خلال تقديمه لتقرير أمام مجلسي البرلمان حول خضلة عمل المجلس على ضرورة تصحيح اختلالات وفوارق التمثيلية المسجلة على مستوى تقطيع الدوائر الانتخابية المحلية من أجل ضمان تمثيل متكافئ للسكان والمناطق والناخبين مع اعتبار التمييز الجغرافي الإيجابي للمناطق ضعيفة الكثافة السكانية أو صعوبة الوصول ضمن حد لا يتجاوز نسبة مئوية معلومة.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تضمين القوانين الانتخابية مقتضيات تنص على تعيين وكيل مالي لكل مرشح أو لائحة مرشحين، وفتح حساب بنكي خاص بمصاريف الحملة الانتخابية ومسح مساعدتي الحملة الانتخابية وضعية إجراء بعبود شغل محددة المدد والتنصيص في مقتضى قانوني صريح على كون التجمعات واشكال التعبير الداعية لعدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة.

وأرجع الزمي إلى التنصيص على البات تسهيل تصويت الأشخاص ذوي الحراك المحدود وسكان الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال والمغاربة المقيمين بالخارج والسكان السجينة غير الحكومة بعدم الأهلية الانتخابية، والاعلان في أنشطة القضاة تتعلق حراكا محالاً قويا والأشخاص في المؤسسات الاستشفائية والطبية المستقرين خارج دوائر إقامتهم الدائمة. وضمن نفس المنطق، وبالنظر للاستعمال الجد محدود لنظام التصويت بالوكالة، فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى استبدال آلية التصويت بالوكالة لفائدة



1289 طلبا وشكاية، فيما تمت إحالة 552 شكاية على مؤسسة الوسيط للاختصاص. وبلغ حجم الشكايات التي توصلت بها اللجان الجهوية في الفترة الممتدة من تاريخ تنصيبها إلى غاية متم سنة 2013 ما مجموعه 12.206 شكاية. وفي هذا الإطار توصلت اللجان الجهوية الثلاث بالإقليم الجنوبية للمملكة بـ 933 شكاية خلال هذه الفترة وهو ما يمثل 2.23 % من المجموع الإجمالي للشكايات المتوصل بها وطنيا خلال هذه الفترة.

والمس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحقوق الانتخابية والاجتماعية والبيئية. وشهدت هذه الشكايات، حسب الزمي، تركة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفضاء والسجون والحقوق الأساسية، إذ تمثل لوحدها أزيد من 65% من مجموع الشكايات والطلبات، حيث بلغ عدد الطلبات والشكايات المتعلقة ببيئة الإنصاف والمصالحة 13.311 طلبا، والعناية 7802 طلبا وشكاية، والسجون 5005 طلبا وشكاية. وأدعاء انتهاك الحقوق الأساسية

في قرارات اللجنة الخاصة للاعتماد. وأضاف الزمي قائلا توصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية إلى غاية 31 ديسمبر 2013 بما مجموعه 41.704 شكاية وطلب، هُتَمَت الجوانب التالية: سير العدالة وحقوق المتقاضين وحقوق السجناء، يليها حقوق المرتفقين في علاقتهم بالإدارات العمومية. كما تبنين أيضا أن جزءا من الشكايات والتي يتعقد معها اختصاص المجلس، تهم بالدرجة الأولى، وبنسبة أقل الشطوط في استعمال السلطة

المغاربة المقيمين بالخارج باليات أخرى كالتصويت بالبرسالة أو التصويت الإلكتروني. ودعا الزمي إلى تعديل القانون 30.11 للحد من شروط وتكفيقات الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات، ووضع نظام خاص بهيئة مرافقي الملاحقين الدوليين (المترجمون) وإلغاء شروط التسجيل في اللوائح الانتخابية عنبرط للترشح للاعتماد. ومنح ممثلي السلطات الحكومية داخل اللجنة الخاصة للاعتماد وضع استثنائي. والتنصيص على إمكانية الطعن القضائي



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

صحيفة
الناس

قدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين أمام مجلسي البرلمان، تقريراً حول وضعية الإنسان في المغرب، ورسم صورة قاتمة لأوضاع السجناء وتشغيل الأطفال، في الوقت الذي طالب بتنفيذ كل توصيات الإنصاف والمصالحة وإصلاح منظومة الطب الشرعي.

تقرير: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرسم صورة قاتمة للمؤسسات السجنية

سجل ضعف دور الطب الشرعي في التحقق من ادعاءات التعذيب

2016/06
توفيق ناديري

ذكر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب تمكن من تعويض 26 ألفاً و63 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي ونزوي حقوقهم، سواء الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من هيئة التحكيم المستقلة للتعويض أو الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من هيئة الإنصاف والمصالحة، بغلاف مالي وصل إلى 1.804.702.899,80 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2013، ضمنهم 5 آلاف و27 من الضحايا المتحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة بمبلغ مالي إجمالي مقدّر بـ 618.529.270,00 درهم. كما جرى تعويض الضحايا المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف وأحتجزوا لدى البوليساريو، ويبلغ عددهم 217 شخصاً، بمبلغ مالي إجمالي مقدّر بـ 85.234.375,00 درهم. واعتبر اليزمي أن عناصر قوة هذه التجربة تكمن في التقدم الملحوظ في استجلاء الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العلني بمسؤولية الدولة بخصوصها، وأشار إلى الضرورة الملحة لمواصلة الجهد لكشف الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري ضماناً لحق العائلات ونزويهم في معرفة الحقيقة كحق غير قابل للتقادم. كما دعا إلى جعل الإصلاحات المؤسساتية التي أوصت بها الهيئة مرجعاً أساسياً توجت بتأكيد العرض الدستوري الوارد في الخطاب الملكي لـ9 مارس 2011 على ضرورة دسترة التوصيات الوجيهة منها، وهو ما تحقق في الدستور الحالي. ونوه المجلس بالتسريع بإعمال التوصيات المتعلقة بجبر الأضرار الفردية مباشرة بعد الإعلان العمومي عن التقرير الختامي للهيئة وتكليف مؤسسة وطنية قارة (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك) لتتبع تنفيذ التوصيات.

18/06/2014

Conseil national des droits de
l'Homme

www.cndh.org.ma



لكل نزيل و 13.49 مقرا مربعا لكل نزيل.

وجدير بالذكر أن المعدل الوطني يقل عن المعيار الدولي الذي حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي هو 3.4 أمتار مربع لكل تيريل بحوالي النصف. وإذا جرى إعمال هذا المعيار الدولي في احتساب الاكتظاظ السجني في بلادنا فإن نسبة مء مؤسساتنا السجنية تبلغ 202 في المائة، بفاض سائكة سجنية بلمء 36 الفا و482 نزلاء.

إن هذه المعطيات الإحصائية المقلقة، والتي لا تحتاج إلى تعليق، حسب البرمي، تؤكد أكثر من أي وقت مضى استعجالية إصدار الإطار القانوني للعقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو وبما يتلاءم مع التوجهات الأساسية الواردة في ميثاق إصلاح

منظومة العدالة. ومن منظور المجلس فإن الاستعجالية هي من الحدة والخطورة التي تقتضي إصدار هذين الإطارين القانونيين دون ربط ذلك بإيقاع المسار الحالي لمراجعة المسطرة الجنائية والقانون الجنائي.

وفي مجال الوقاية من التعذيب ومكافحةه أوصى المجلس أن تتخذ السلطة التنفيذية على تكتين الشخص الموقوف الموضوع رهن الحراسة النظرية من الاتصال فوراً بمحام والتسجيل الرسمي بالصري لاستنطاقات، وأوصى بتبني المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانة الجوهية في إطار القانون الجديد اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. ودعا إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم للوسائط السجنية، خاصة في ما يتعلق بتقوية الضمانات التأديبية لفائدة السجناء.

الحق في التظاهر

السياسي، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب الزمعي، في إطار مهامه المتعلقة بالحماية والتدخل الاستباقي بعلاقات مراد وتقتوي ووساطة في عدد من حالات التوقيف التي ترتبت عنها انتهاكات لحقوق الإنسان، ويتفق على إصدار أبحاث خريكية (مارس 2011) وعرفية (مارس-ماي 2011) وأسفي (ماي 2011) والدخيلة (شتنبر 2011) وبوعياش (السبتمبر، فبراير 2011 إلى شباط 2012) والحي الجامعي البوادية (10 إلى 13 ماي 2012) ودواي التطلعات والسياسات والسياسات (14 يونيو 2012) بني مكادة (منطقة، 2 و 3 أكتوبر 2012) السجن المحلي بـسلا (16 و 17 ماي 2011) بوجور (مارس 2013) التسمارة والعيون (أبريل-ماي 2013) وكذا أحداث ألس شنتير (2013) والعيون (20-19 أكتوبر 2013)... كما تابع المجلس محاكمة معقليات أحداث الدخلة في محكمة الاستئناف بالعيون (شنتير 2012) ومحاكمة المتابعين في إطار أحداث أكديم إزيك أمام المحكمة العسكرية الدائمة بأطراش (فبراير 2013).

وأضاف الزحني أن المجلس أصدر مذكرة رئيسية حول القانون التنظيمي بحماية نظام أساسي للتنظيم، تضمنت مقترحات تخص وتؤيد القضاء ونقل جميع الاختصاصات المتعلقة بتوطيطه إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومقترحات تتعلق بحقوق القضاء وأبحاثها، وأخرى تتعلق بتدبير مساره المهني، بما في ذلك الكفايات الجديدة للتيمنين والمسؤولين، وأجرة استقلال أعضاء النيابة العامة إلى السلطة التنفيذية، وشروط وكفايات إعمال السياسة الجنائية من لدن النيابة العامة والكفايات المقترحة مراقبة عملها.

أوضاع الساكنة السجنية

أشار تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الارتفاع المزمع للسكان السجينة، حيث تفوقت من 57 ألفا 763 سنة 2009 إلى 72 ألفا 816 سنة 2013، حسب الإحصائيات الرسمية. و 42 في المائة من السجينة هي في حالة اعتقال احتياطي، و 40,45 في المائة لها لا تجاوز مدة العقوبة الحكوم عليهم بها سنة واحدة. وسبب الاحتجاز واستقرار الاعتمادات المخصصة، فقد تراجعت الحصة الغذائية لكل سجين إلى 11 درهما يوميا سنة 2013.

ولعل من المؤشرات الإحصائية الدالة الأخرى على حجم الاكتظاظ في السجون هو مؤشر المساحة المخصصة لكل نزيل مؤسسة سجنية، حيث يبلغ النزيل الوطني، حسب إحصائيات الجنوب العامة للسجون وإعادة الإماج 1.68 متر مربع لكل نزيل. لكن مع تفاوتات هامة حسب المؤسسات السجنية تتراوح بين 0.70 سيقف مربع

المسطرة التأديبية المنصوص عليها في القانون المنظم للمؤسسات السجنية، والتي يؤدي في عدد من الحالات إلى حرمان السجناء من حقوقهم الأساسية خاصة تلك المتعلقة بالتطبيب.

إصلاح منظومة القضاء

من أجل المساهمة في الحوار الوطني والفتايش العمومي حول إصلاح منظومة العدالة، الذي يستتوج ضمان استقلال السلطة القضائية وحماية حقوق المتقاضين ويسر الوصول إلى العدالة، أكد الزبيدي أن المجلس نشر 11 إصداراً، إضافة إلى التقارير الموضوعاتية وأراء استشارية هفت مختلف بحالات العدالة.

وبإصدار المجلس، حسب التقرير، إلى إصدار مذكرة وتبينة تتعلق بالقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ضمن مقترحات لضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا ضمان تمحيصية نصفية للنشأة القضائية. كما طرقت لمذكرات حقوق وأجاء أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، هيكلية اختصاصات المجلس حول وظائف أساسية ومقترحات أداء الصلاحيات الخاصة بتقييم ادعاء القضاء، وكذا نقل اختصاصات النيابة القضائية إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وأصدر المجلس مذكرة تكميلية في الموضوع نفسه تتعلق أساساً بتدقيق أقاليم التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل ضماناً لاستقلال السلطة القضائية. فاعلاماً مع مسودة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي قررتها وزارة العدل والحرية.

ضعف التكوين، تقادم البنيات التحتية ومعدات العمل، إضافة إلى اختلالات مرتبطة بحكامة القطاع.

محاربة التعذيب

في ما يخص ادعاءات التعذيب، ذكر الزمي أن المجلس منع والتخلّى في حالات ادعاءات التعذيب، ومن بين هذه الحالات واقعة وفاة كمال عماري في اسفي 2 يونيو 2011) وحالة باسني المحلي في اسفي، بوشني شارف في السجن المحلي ويلي عراس في للسجن المحلي «سلا 1». وقد تمكّن المجلس من الوقوف على عدد من العوائق الجنوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب إعلاما للفصل 22ا من الدستور.

وأشار الزمي إلى أنه يمكن تحديد هذه العوائق بناء على دراسة هذه الحالات والشكايات المتصلة بها ونتائج تقارير زيارات أماكن سبل الحراسة، في ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية و ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب في فترة الاعتقال الاحتياطي بسبب ضعف البات التفنيس والمراقبة.

وسجل المجلس عدم وجود
مفتش يلزم الجوء الفوري
لمقتضى إلى الخبرة الطبية في
أي حالة لإعلاء الغرض للتعبير
امتناع قضاة النيابة العامة
قضاة التحقيق في بعض الحالات
من الأمر بإجراء الخبرة الطبية
لموقوفين الذين يدعون تعرضهم
للتعبير. كما سجل ضعف دور
الطب الشرعي في التحقق من
دعاءات التعذيب، بالانظر إلى
اختلالات المشار إليها في الدراسة

المنجزة من قبل المجلس بهذا
لخصوص. وسجل المجلس المخاطر
لعملية الملاحظة والمتعلقة بتحريف

إلى الفئات الهشة، وهي عناصر
عشرها المجلس في تقريره،
لصار بتاريخ 30 أكتوبر 2012
عنوان «أزمة السجون»، والتي
عنها المجلس مسؤولة مشتركة
مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين
العنيين بتدبير المؤسسة السجنية.
وتتمثل هذه العناصر، حسب
الليزي، في حالات سوء المعاملة
ووجود حالات التمييز والاختلالات
في تطبيق بعض المساطر، مثل
الشرطة التأديبية للسجناء.

تشغيل الأطفال

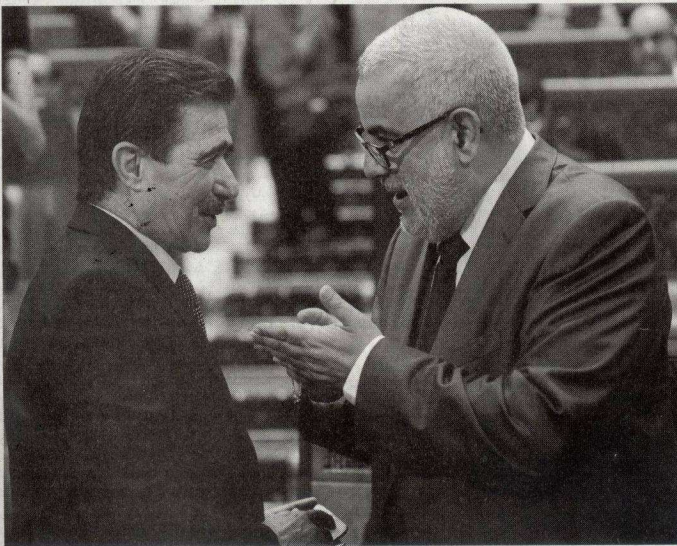
إعمالاً لمقتضيات الفصول 32 وال33 من الدستور،
إحاطة تلك المتعقلة بالحق في
الطفل وحقوق الطفل ومعالجة
الأوضاع الهشة لبعض الفئات،
إمام المجلس الوطني لحقوق
الإنسان، بناء على طلب رئيس
المجلس الاستشاريين، وهو الأول من
نوعه، بإصدار رأي استشاري حول
شروع قانون 19 12- الذي يحدد
بنيروقات الطفل والتشغيل المتعلقة
بالعمال المنزليين.

وقد أوصى المجلس حسب
الزماني في هذا الرأي بالمصادقة
على اتفاقية العمل اللائقي للعامل
الفرانزيين (رقم 189) منظمة العمل
الدولية كما اعتبر المجلس أن
ختم المشرع تنظيم «شروط
العمل والتشغيل المتعلقة بالعمل
الفرانزيين الذين تربطه علاقة عمل
خاص صاحب بيت باقانون خاص»
هو اختيار يرتبط بممارسة السلطة
التشريعية، لكنه لا ينبغي بأي
حال من الأحوال أن يحد من نطاق
الصلاحيات القانونية الممنوحة لهذه
الهيئة من العمل.

وأعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن طبيعة العمل المنزلي والشروط التي يتم فيها، على الأقل في السياق المغربي، هي في الغالب الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي بالمعنى المخصوص عليه في الاتفاقية 182 لنظمية العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال العمل للأطفال، ولذا وفي ما يكون لحد الأدنى، لسن الاستخدام في العمل المنزلي هو 18 سنة، علماً أن غالبيةهم العظمى من الفتيات المتحدرات من الأوساط الفقيرة هن مصابات الهدر المدرسي وشبكات تسامرية تقاتر فنهن.

أوضاع السجناء

قَدَّمَ المجلس عدداً من المذكرات
الآراء الاستشارية، هي خلاصة
تحليله لتقاريره ودراساته في مجال
الحماية لحقوق الإنسان في السياقات
المختلفة المرتبطة بمنظومة العدالة.
وتضمن المجلس، من خلال زيارته
لمؤسسات السجينة ومراقبة
أحوال السجناء ومعاملتهم، من
تحديد عدد من العناصر البنوية
لشخص، والتي تشكل مخاطر
على ضمان الحقوق الأساسية
للسجاء، خاصة التمييز من





مشاكل الانتخابات

أوصى المجلس بتوصيات ذات أولوية تتعلق بالإطار القانوني المنظم للعمليات الانتخابية، وبإرساء مبدأ التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية عند الحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو التصريح لدى القنصلية. وأوصى بتصحيح اختلالات وفوارق التمثيلية المسجلة على مستوى تقطيع الدوائر الانتخابية المحلية من أجل ضمان تمثيل متكافئ للسكان وللناخبين والناخبات، مع اعتبار التمييز الجغرافي الإيجابي للمناطق ضعيفة الكثافة السكانية أو صعبة الولوج ضمن حد لا يتجاوز نسبة مئوية معقولة. ودعا إلى تضمين القوانين الانتخابية مقتضيات تنص على تعيين وكيل مالي لكل مرشح أو لائحة مرشحين وفتح حساب بنكي خاص بمصاريف الحملة الانتخابية ومنح مساعدي الحملة الانتخابية وضعية إجراء بعقود شغل محددة المدة.

وأوصى المجلس بالتنصيص، بمقتضى قانوني صريح، على كون التجمعات وأشكال التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت تخضع لأحكام قانون الحريات العامة، مع التنصيص على آليات تسهل تصويت الأشخاص ذوي الحراك المحدود وسكان الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال والمغاربة المقيمين بالخارج والسكان السخينة غير المحكومة بعدم الأهلية الانتخابية والعاملين في أنشطة اقتصادية تتطلب حراكا مجاليا قويا والأشخاص في المؤسسات الاستشفائية والطلبة المستقرين خارج دوائر إقامتهم الدائمة.

وضمن المنطق نفسه، وبالنظر إلى الاستعمال المحدود جدا لنظام التصويت بالوكالة، فقد ظهرت، حسب اليزمي، الحاجة الماسة إلى استبدال آلية التصويت بالوكالة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج باليات أخرى، مثل التصويت بالمراسلة أو التصويت الإلكتروني..

وسجل المجلس بناء على ما توصل به من معطيات من وزارة الداخلية، أن سنة 2011 شهدت تنظيم 23 ألفا و121 تجمعا ومظاهرة (ضمنها 1683 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، أي 7.27%) و20 ألفا و40 تجمعا ومظاهرة سنة 2012 (ضمنها 935 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، أي 4.66%) و16 ألفا و96 تجمعا ومظاهرة سنة 2013 (ضمنها 825 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، أي 5.12%) غطت كل التراب الوطني... وعلى الرغم من عدم استيفاء الأغلبية الساحقة لهذه التجمعات المنظمة فعليا للشروط القانونية، والمتعلقة بضرورة التصريح القبلي، طبقا لمقتضيات الفصل 111 من ظهير 15 نونبر 1958، فإن هذا الأمر لم يمنع، حسب التقرير ذاته، المواطنين والمواطنات من ممارسة حقهم في التظاهر في الشارع العام. كما سجل المجلس أن المظاهرات قد حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد عنفا إلا في حالات محدودة جدا، غير أن بعض المظاهرات التي رافقت بعض الحركات الاحتجاجية، وخاصة في سنة 2011، والتي أتاحت للمجلس إمكانية رصدتها ومواكبتها، سواء بالتقرير عنها أو تحريك محاولات الوساطة بشأنها، أفضت إلى بعض الخلافات، من بينها أنه من المفيد الوقوف عند غياب أو ضعف التواصل لدى السلطات العمومية إبان الأحداث شكل أحد عوامل الاحتقان، خاصة في حالة الإشاعات التي راجت عن حالات وفيات غير صحيحة، نقلتها، في بعض الأحيان، وسائل إعلام إلكترونية أو مواقع تواصل اجتماعية خاصة، دون التحقق من صحتها.

كما طالب المجلس بالوقوف أمام الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا، ما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (أسفي وأسا) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين، وخاصة في صفوف النساء والقاصرين، ومداومة بعض المنازل خارج القانون. كما سجل التقرير تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف، وضعف عمل بعض آليات الوساطة الجماعية، مثل اللجن الإقليمية لحل النزاعات الجماعية للشغل والتفاعل المتباين مع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات المتعاملين مع الإدارة من قبل المفتشيات العامة للوزارات.

العدل والإحسان واليُزْمِي

قالت جماعة العدل والإحسان إن "الدولة اعترفت أخيراً، وإن بشكل محتشم وغير مباشر، بمسؤولية أجهزتها الأمنية عن قتل كمال عماري عضو جماعة العدل والإحسان بأسفي"، الذي وفاته المنية يوم 2 يونيو من عام 2011 خلال مشاركته في مسيرة نظمته حركة 20 فبراير. وأضافت الجماعة في مقال نشرته على موقعها الرسمي أمس، أن "الاعتراف المحتشم" جاء على لسان إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي قدم تقريراً أمام مجلسي البرلمان (الاثنين) الماضي، والذي رصد خلاصة عمل المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 وحتى نهاية عام 2013.

اليزمي: تقارير المجلس ليست مجرد ترف فكري أو نزوع نحو التفرد ■ أكد على اعتماد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

الرباط: خاص

A black and white photograph of a middle-aged man with short, light-colored hair, wearing a dark suit, white shirt, and patterned tie. He is standing behind a podium, speaking into two microphones. The background is a dark, textured wall with horizontal lines.

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الرباط: خاص

[illegible]

وتشدّيزي في معرض تقديمه للمعرض على أن مبادئ الإعلان، تعتبر الوثيقة الدولية الوحيدة في مأسسة العلاقة بين المبادئ الوطنية والمحاسن، وقال الوثيقة المعنية بالحقوق والحريات، أنه من المفيد الوقوف على أهم ما جاءت به هذه الوثيقة، حيث نصت على وجه الخصوص، على الالتزامات المشتركة للطرفين، منها ضرورة أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتطوير علاقة مع المجتمع وقواعد اللجنة الثابتة المخصصة في مجال حقوق الإنسان، من أجل تعزيز تبادل المعلومات وتحديد مجالات التعاون الممكنة في مجال حماية حقوق الإنسان. وأن يطال هذا التعاون باقي الأجزاء في القضايا ذات الأهمية المشتركة.

• علاقة المجلس بالمؤسسات
وأشار الرزيمي إلى أن المجلس يعتمد على عدد من
تقارير 2011 إلى غاية صيف عام 2013، شهدت
تقارير علاقة المجلس الوطني لحقوق
الإنسان بالمؤسسات التشريعية على أكثر
من مستوى، متمثلة في حرص المجلس
على الساهمة في الحفاظ على الدراسة
والقوانين التي خلقت، سواء بمبادرة من
المجلس أو بالقرارات التي تفضلها المستثمرين، بما
في ذلك مبادرات الفرق البرلمانية وبعض
الجاناء والأيام الدائمة، وقد بلغ مجموع
البيانات والأيام الدراسية التي شهدت
مشاركة كل المجلس ما مجموعه 33
عاماً، كما رأينا، كان أبرز مشاعر الدراسة
في الغالبات المنقطة بمسابقة تخليد
المرامم الغريبي للمؤتمر الخامس، لإدانة
والقوة والنزاهة المنظمة بهذه المناسبة في
2013 تمديد 2013

كما أوضح اليزمي، أن تزايد عدد الوفود البرلمانية الأجنبية التي استقبلت في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي وصل عددها إلى ما مجموعه 58 وفداً



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

على كون التجمعات وأشكال التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت وتخضع لأحكام قانون الحريات العامة، والتنصيب على البات تسهل تصويت الأشخاص ذوي الحراك المحدود وسكان الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال والمغاربة المقيمين في الخارج و "السكانة السجنية" غير المحكومة بعدم الأهلية الانتخابية، والعاملين في أنشطة اقتصادية تتطلب حراكا مجاليا قويا، والأشخاص في المؤسسات الاستشفائية والطلبة المستقرين خارج دوائر إقامتهم الدائمة. وضمن المنطق نفسه، وبالنظر إلى الاستعمال جد المحدود لنظام التصويت بالوكالة، فظهرت الحاجة الملحة إلى استبدال آلية التصويت بالوكالة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج بالبات أخرى كالتصويت بالمراسلة أو التصويت الإلكتروني.

• حقوق الإنسان في الصحراء
أكد اليزمي، أن حالة حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية للمملكة تخطى باهتمام خاص، ويؤشر على ذلك الجهود المتواصل لحل ما تبقى من ملفات جبر الأضرار لفائدة الضحايا السابقين أو ذويهم في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث تم في هذا السياق تنفيذ تلك التوصيات لفائدة 5027 مستفيدا ومستفيدة. وفي السياق نفسه أولى المجلس أهمية خاصة لحفظ ذاكرة المنطقة كأحد مكونات المصالحة ضمن تجربة العدالة الانتقالية عبر إطلاق دينامية خلق متحف الصحراء بالداخلية وما رافق ذلك من اهتمام ملح بالثقافة الحسانية وإحداث مركز الدراسات الصحراوية والمساهمة في إدماج الحسانية في المنهاج المدرسي.

وفي إطار تتبع تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أماكن سلب الحرية أو في إطار معالجة شكايات العائلات، قامت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية بـ 6 زيارات تتبع للمؤسسات السجنية، و3 زيارات إلى المستشفيات، و3 زيارات إلى دور الأيتام ومراكز حماية الطفولة.

وعلى إثر بعض الأحداث التي عرفت بها بعض المدن بهذه المناطق، عمل المجلس على إيفاء 6 لجان للتحقيق، وملاحظة محاكمات متابعين على خلفيتها، بما فيها حالات ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة.

وقال اليزمي، إن آراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومذكراته الاقتراحية وتقاريره الموضوعاتية ودراساته، ليست مجرد ترف فكري أو نزوع نحو التفرد وسعي إلى الحلول محل الفاعلين الآخرين، بل هو نابع من وعي عميق بالمسؤولية الوطنية. الملقاة على عاتق المؤسسة واستشعارها لضرورة الاضطلاع بدورها مؤسسة دستورية في انسجام وتعاون وتكامل وتنسيق مع باقي مكونات النسيج المؤسساتي للبلاد ومختلف الفاعلين المعنيين بتوطيد الخيار الديمقراطي ببلادنا.

أكد اليزمي، أن المجلس يعتبر أن الآلية المركزية في هذا الإطار هي الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقال إن هذه الوثيقة هي محصلة لعمل تشاركي، ساهمت فيه قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجامعية ومنظمات غير حكومية، مشيراً إلى أن إعدادها استغرق سنتين من العمل، كما كانت جاهزة للاعتماد في شهر غشت 2011، وتم تقديمها في اجتماع تحت رئاسة رئيس الحكومة السابق في شهر سبتمبر من العام نفسه.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تغطية اليوم الأول من المعركة الوطنية الممركزة بالرباط

18 يونيو 2014 في أخبار المغرب العربي, أخبار سياسية

أخى قبل قليل مناصلو ومناضلات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب اعتصامهم شبه المفتوح أمام وزارة العدل والحريات ، وذلك انسجاما والبرنامج النضالي الذي تقرر في آخر مجلس وطني ترتبي منعقد بالرباط الأحد الماضي، ليكون بذلك يوم الثلاثاء 17 يونيو شاهدا على محاكمة نضالية للسياسات العمومية القائمة بالبلد والتي تتسم بالطبقية والاستبداد تجاه عموم الجماهير الشعبية التواقفة إلى الحرية والكرامة والعيش الكريم في ظل بقاء مستنقع الفساد كما هو متوغلا في التضييق وتكريس معطيات انسداد الأفق أمام الشعب مقابل انتفاع كمشة قليلة وانتهازية.

المعركة التي اتخذ لها شعار " نضال مستمر ومتواصل من أجل إسقاط السياسات اللاوطنية اللاديموقراطية اللاشعبية في ميدان التشغيل"، أدانت في شعاراتها وتفاعلات مناضلي الجمعية وكلمة المكتب التنفيذي السياسات الطبقية التي تحرم الجماهير الشعبية من حقوقها الأساسية. كما أدانت القمع والحصار والزج بخبرة شباب الوطن في السجون بتهم ملفقة وجاهزة ، وطالبت أيضا بالكشف الفوري عن قبر الشهيد الحمزاوي مصطفى ومعاقبة الجناة وبتمكين الجمعية الوطنية من حقها في التنظيم في ظل المراسلات العديدة المرفوعة من قبل أجهزة الإطار إلى "المؤسسات المعنية" وفي مقدمتها وزارة العدل والحريات **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**. وإبان الاعتصام شبه المفتوح تقاطرت إلى بوابة الوزارة أصناف من أجهزة النظام التبعية بين السرية والقمعية وطوقت محيط البوابة، في الوقت الذي كان في مناضلو الجمعية يصدحون بشعارات قوية شخّصت الوضع الحاصل وكشفت عوراته المكشوفة أصلا، وعرجت على معطيات البؤس السياسي الذي يعرفه التسيير العمومي المنكب على إتهاك كاهل الشعب ليس بالزيادات والإقصاءات فحسب وإنما أيضا بالاعتقالات والقمع والتسويات والمضايقات. وبينما كانت الشعارات متعالية بلغ إلى علم كافة المناضلين أن شباب حركة 20 الستة المعتقلين من داخل مسيرة 06 أبريل النقابية قد أطلق سراحهم مؤقتا في انتظار أن يحبك النظام وأذبانه سيناريوهات المكشوفة وخططه المتعنف تجاه شباب زلزلوا ثقتهم المفقودة أصلا فقط بالسلمية والكلمة القوية الراضية للاستبداد. وقد كشف تصريح عضو المكتب الوطني عزيز كطوف للجنة الإعلام الوطنية عن دواعي الاعتصام الذي تم تنفيذه أمام الوزارة وعن آفاق النضال المستمر من داخل الإطار العتيد الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، خاصة وأن الجمعية تعد دائما حلقة في مسارات النضال الوطني الشعبي ضد سياسات النظام التبعية التي عاشت أجيال سابقة وما تزال أخرى تعيش ويلات. نفس الشيء عرجت عليه كلمة رئيس المكتب التنفيذي للجمعية الفريق عماد كابو الذي لم يخف امتعاض هياكل الجمعية إن وطنيا أو محليا داخل فروعها من السياسات اللاشعبية اللاوطنية اللاديموقراطية التي ينتهجها النظام وأتباعه، محذرا من تبعات الاستمرار في إتهاك كاهل الشعب بسياساته المعتفنة، مؤكدا كما هو الخط النضالي للجمعية دائما على أن لا سبيل نحو تحقيق مطالب الشعب دون اتحاد واع ينخرط فيه الجميع كون ما يقع يستهدف مصير بلد بأكمله خاصة مع التراجعات الخطيرة المسجلة بعد دستور 2011 الممنوح والممل في تفاصيل تكريس السلط في يد النظام وترسيخها. معركة الاعتصام أمام وزارة العدل دامت لما يزيد عن ثلاث ساعات ابتداء من الحادية عشر صباحا قبل أن تتحول إلى مسيرة قصيرة في الشارع نحو ساحة باب الأحد حيث ضرب المعطلون موعدا جديدا يوم غد الأربعاء أمام وزارة التربية الوطنية.

<http://www.el-khabar.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7/>

مناقشة حقوق الإنسان في المغرب

سهام علي من الرباط لمغاربة - 2014/06/17

لأول مرة في المغرب أشادت غرفة البرلمان معاً بالتقرير المفصل لوضع حقوق الإنسان. وكشف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي في التقرير الذي عرضه على أعضاء البرلمان يوم الإثنين 16 يونيو عن إحراز تقدم ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، لكنه أكد في نفس الوقت أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به. وأشار إلى الصعوبات الهيكلية التي تعيق الجهود المبذولة للحماية من تعذيب المجرمين المحبوسين. كما أشار إلى غياب نصوص قانونية تتطلب إجراء خبر طبية فورا إثر توجيه اتهامات بسوء المعاملة.

كما أوضح أن عقوبات السجن والغرامات التي تفرض على الصحفيين تضر بحرية الصحافة وحرية التعبير.

وأضاف أن التحديات التي يجب مواجهتها تشمل أيضا زواج القاصرين وتشغيل الأطفال.

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه لتحقيق نظام وطني متكامل لحماية حقوق الإنسان، يتعين على المغرب بذل جهود أكبر من تعزيز الإطار القانوني وتوفير ضمانات دستورية.

وأردف يقول إنه يتعين أيضا وضع آليات وطنية لمنع التعذيب وإصلاح الإجراءات التأديبية في السجون وتنويع بدائل الحجز الاحتياطي.

علاوة على ذلك، ينبغي اعتماد عقوبات بديلة في المسطرة الجنائية وتعزيز مراقبة وتفتيش مراكز الاعتقال.

كما طالب اليازمي بإصلاح نظام العفو ووضع أدوات مؤسسية للديمقراطية التشاركية وشبه المباشرة، خاصة على مستوى السلطات المحلية.

ودعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان كذلك إلى إدماج القيم الأساسية لحقوق الإنسان في النظام التعليمي والإعلام والفنون.

من جهتهم أكد أعضاء البرلمان على الدور المحوري الذي تمارسه هذه المنظمة التي تحمي حقوق الإنسان وتراقب الوضع عن كثب من أجل تقديم التوصيات في هذا الصدد.

في هذا السياق، أكدت جميلة الموصلي من حزب العدالة والتنمية على ضرورة تعزيز نشاط المجلس حتى يتمكن من دعم التغيير في المغرب وتحقيق النتائج المرجوة في مجال حقوق الإنسان.

بدوره قال الباحث الاجتماعي منصف أشامي في لقاء مع مغاربة إن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجب أن تشكل خارطة طريق مصحوبة بإجراءات ملموسة لتحسين وضع حقوق الإنسان في المغرب.

وقال أيضا "علينا أن نضمن الامتثال للقانون من قبل المواطنين والمؤسسات والجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون. لقد تحسن الوضع كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية، لكن لا يزال أمامنا طريق طويل".

وأكد أيضا على أهمية إدماج ثقافة حقوق الإنسان في النظام التعليمي حتى يتمكن الناس من تعلم قيم المواطنة وسيادة القانون.

ويأمل الكثيرون أن يتغير الوضع باتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

سهام الشجري، أستاذة، ترى أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن المغرب حقق تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان. لكن لا تزال هناك انتهاكات مثل استخدام القوة لتفريق المظاهرات وسوء استخدام السلطة.

وقالت أيضا "يجب تطبيق القانون. فقد شدد السيد اليازمي على ضرورة إعادة هيكلة الإطار القانوني، لكن لا جدوى من وجود قوانين إذا لم تُحترم".

<http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2014/06/17/feature-03>

La traite des êtres humains
au cœur des débats
de la 26ème session du Conseil
des droits de l'Homme

Enfin un rapport favorable sur le Maroc !

3/2016

DNES à Genève
Hakim Bahechar

Conformément à son programme de travail annuel, le Conseil des droits de l'Homme tient du 10 au 27 juin 2014 sa vingt-sixième session à l'Office des Nations Unies à Genève. Cette session a eu la particularité de soulever un grand nombre de questions, notamment la situation en Syrie et dans d'autres pays, le mariage précoce et forcé, les enfants soldats ainsi que plusieurs thématiques présentées par des experts nommés du Conseil. Elle est également marquée par la présentation du rapport de la rapporteuse spéciale Joy Ngozi Ezile sur la traite des êtres humains sur lequel s'est particulièrement penchée la délégation interministérielle aux droits de l'Homme tout en

accordant par la même occasion une attention particulière aux femmes et aux enfants sahraouis dans les camps. En présentant son rapport, Mme Ezile s'est réjouie de voir le Maroc s'engager dans un processus de réforme législative et institutionnelle dans le domaine de lutte contre la traite. En interaction, et à l'issue de la présentation du rapport, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Essabar, a recommandé, entre autres, l'adoption de réformes législatives et institutionnelles en phase avec les normes internationales, l'organisation de mesures de sensibilisation et le renforcement des capacités des acteurs concernés. Le Conseil, a-t-il noté, se penche sur le projet de loi relatif à la lutte contre la traite



Mahjoub El Haiba
Député interministériel
aux droits de l'Homme

des personnes du point de vue des droits de l'Homme, en s'inspirant des standards internationaux en la matière. Dans le même sillage, Mahjoub El Haiba, député interministériel aux droits de l'Homme, a rappelé dans son intervention que toutes les recommandations contenues dans ledit rapport s'inscrivent dans le cadre du processus global et structurel de réformes déjà endenché par le Maroc en matière des droits de l'Homme. Et afin de corroborer cette donnée, le député a rappelé les efforts consentis du Royaume en la matière.

« Dans l'optique de poursuivre les efforts du Maroc fondés sur une approche éminemment humaniste, SM le Roi Mohammed VI a lancé en septembre dernier, à la lumière du rapport du Conseil national des droits de l'Homme, une nouvelle politique migratoire globale, intégrée et fondée sur les engagements internationaux du pays et des partenariats renoués », a affirmé M. El Haiba soulignant les diverses mesures prises en vue de la prévention de la traite des personnes, notamment la reconnaissance de 537 réfugiés

par la représentation du HCR ainsi que la régularisation exceptionnelle des étrangers en situation administrative irrégulière. Les deux derniers jours de sa session, les 27 et 28 juin, le Conseil se prononcera sur les projets de décision et de résolution qui lui seront soumis sur les questions examinées et procédera à la nomination d'experts titulaires de mandats au titre de ses procédures spéciales.

El Yazami devant le Parlement La parité, une priorité dans l'agenda du CNDH



O. ALM-CHAIK

L'égalité, la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Ces principes, entre autres, sont prioritaires chez le CNDH qui se penche actuellement sur l'élaboration de propositions sur la création d'une Autorité de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination et l'élaboration du cadre juridique régissant la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des petites filles.

Voir page 6

El Yazami devant le Parlement La parité, une priorité dans l'agenda du CNDH

Salima Guisser
sguissier@aujourd'hui.ma



L'égalité, la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Ces principes, entre autres, sont prioritaires chez le CNDH qui se penche actuellement sur l'élaboration de propositions sur la création d'une Autorité de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination et l'élaboration du cadre juridique régissant la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des petites filles. Ces priorités ont été exprimées, lundi, par Driss El Yazami qui s'adressait aux deux Chambres du Parlement, pour présenter le rapport d'activités de son institution pour la période étalée entre mars 2011 et décembre 2013.

Il ressort également de ce rapport, premier du genre depuis la mise en place du Conseil, que la «formation en matière des droits de l'Homme ainsi que la mise en place de centres et d'instituts spécialisés dans ce domaine permettant de renforcer les compétences et d'adopter des principes d'équité, d'égalité des chances et de parité dans la sphère publique». Le passage du président du CNDH était une occasion pour mettre

l'accent sur l'abolition de la peine de mort. «Le Conseil appelle à un dialogue raisonnable et réitère sa position quant à l'adhésion de notre pays au protocole 2 relatif au Pacte international relatif aux droits civils et politiques, visant à abolir la peine de mort», a-t-il avancé.

Des propos qui ont suscité des applaudissements dans la salle. Aussi, le président du Conseil a apporté des éclaircissements sur l'ensemble des événements sociaux que le pays a connus sur la période allant du 1er mars 2011 au 31 décembre 2013, dont ceux de Khouribga, Safi et Bni Bouayach. «La solution passe par la définition des principes légaux d'usage de la force par les agents chargés d'appliquer la loi. Elle passe également par le renforcement du cadre juridique pour la protection des défenseurs des droits de l'Homme, conformément aux normes internationales. La violation de domiciles et l'atteinte à l'intégrité physique des manifestants sont parmi les violations auxquelles il faut mettre un terme», a-t-il détaillé. Concernant les allégations de torture, le président

du CNDH a relevé plusieurs difficultés structurelles qui entravent l'éradication définitive de la pratique de la torture, tel que le déficit de garanties de prévention de la torture durant la garde à vue et la détention préventive et la faiblesse du rôle de la médecine légale dans les enquêtes sur les allégations de torture. Toutes ces données confirment, selon M. El Yazami, «l'urgence de mettre en place un cadre juridique établissant les peines alternatives et révisant le cadre juridique de la grâce». En matière de libertés d'association, le CNDH est intervenu pour résoudre le problème d'obtention du récépissé de dépôt de la déclaration de constitution pour 22 associations. Parallèlement 37 associations avaient eu recours à la justice.

Concernant les plaintes et requêtes parvenues au Conseil à fin décembre 2013, le président a souligné que le CNDH a reçu 41.704 plaintes et requêtes portant sur la conduite de la justice, les droits des justiciables et les droits des détenus, suivies des droits des citoyens dans leur relation aux administrations publiques.



Rapport du président de Conseil national des droits de l'Homme Un tableau complet sur l'avancée des droits humains au Maroc

Le président du CNDH ^{13000/123}

- renouvelle son appel pour l'abolition de la peine de mort au Maroc,
- se félicite des rapports de travail entre le CNDH et le gouvernement et entre le CNDH et le parlement,
- souligne avec regret l'élaboration de nombre de projets de loi sans avis du CNDH...

Tout saisissant parfaitement l'ampleur et les réactions divergentes que suscite tout appel à l'abolition de la peine capitale au Maroc, le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami a tenu à réitérer dans son rapport (mars 2011-déc 2013) présenté, lundi devant les deux chambres du parlement, la position du CNDH qui conteste l'efficacité d'une telle peine qu'il convient plutôt d'abolir. Le CNDH, a-t-il dit, est conscient que la question de l'abolition de la peine de mort demeure au cœur du débat sociétal et fait l'objet de divergences, surtout à l'égard des crimes atroces. Il n'a pas manqué de rappeler la position du conseil favorable à l'adhésion du Royaume au Protocole II du Pacte international relatif aux droits civils et politiques visant à abolir la

peine capitale. «Notre pays est appelé à voter favorablement sur la décision de l'Assemblée générale des Nations unies portant sur un moratoire sur l'application de cette peine dans la perspective de son abolition», a-t-il affirmé. Selon le CNDH, le maintien de la peine de mort est en contradiction avec le droit à la vie reconnu par la nouvelle Constitution marocaine. La peine de mort est toujours considérée comme une sanction pénale principale, selon l'article 16 du Code pénal marocain de 1962. Son application s'étend bien au-delà des seuls crimes de sang. En fait, depuis 1993, aucune exécution n'a été enregistrée au Maroc, où l'on assiste à une suspension d'une telle peine, depuis l'exécution du commissaire Tabit pour ses crimes abjects.



(Ph.: Redouane Moussa)

(Voir en P.3)

Rapport du président de Conseil national des droits de l'Homme

Un tableau complet sur l'avancée des droits humains au Maroc

(Suite de la page 1)

Evokant la relation du CNDH avec le gouvernement, El Yazami a souligné que le conseil avait adressé, au lendemain de son investiture, un mémorandum au chef du gouvernement contenant les priorités de la politique publique dans le domaine des droits de l'Homme. Cette démarche a été suivie d'une première séance de travail avec le chef du gouvernement début 2012 au cours de laquelle le conseil a exposé sa vision et ses programmes d'action, suite à quoi il a été convenu de poursuivre la mise en œuvre des engagements communs, en premier lieu les dossiers de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Il s'est dans ce sens félicité de la collaboration positive du chef du gouvernement pour le règlement des dossiers en suspens en lien avec la réparation des préjudices individuels. De même, il a loué l'initiative d'inviter le conseil à prendre part au processus de dialogue sur la réforme du système judiciaire, le conseil consultatif des jeunes, l'action associative et les nouvelles missions constitutionnelles de la société civile.

Le président du CNDH a rendu hommage à l'esprit de coopération dont font preuve certains départements en veillant à lui présenter, pour avis, sept textes législatifs et un projet de circulaire, saluant au passage la démarche du gouvernement visant à dynamiser les attributions stipulées dans les articles 14, 15, 21, 22 et 23 du Dahir portant création du conseil.

Se concerter avec le CNDH

Il a toutefois noté que nombre de projets de loi en rapport avec les droits de l'Homme n'ont pas été soumis au CNDH, à savoir le projet de loi sur les conditions d'emploi des travailleurs domestiques, le projet de loi sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes, le projet de loi organique de la Cour constitutionnelle et la loi-cadre sur les droits des personnes en situation de handicap.

L'analyse de la situation des droits de l'Homme au Maroc requiert la prise en compte du processus de réformes entreprises par le Royaume, notamment depuis 1999, et des acquis réalisés dans ce cadre, a affirmé le président du CNDH qui a souligné que ces acquis ont permis de placer les droits culturels et linguistiques au centre de l'agenda des politiques publiques, à travers la création de l'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM), d'ouvrir le chantier de la justice transitionnelle, à travers la création de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), de doter le Maroc d'une politique visant à élargir l'accès aux droits économiques et sociaux, notamment pour les catégories défavorisées avec le lancement de l'initiative nationale pour le développement humain (INDH), de réfléchir de manière collective sur le modèle de développement à travers le Rapport du Cinquenaire sur le développement humain ou encore la révision profonde du mode de gouvernance territoriale avec le chantier de la régionalisation. Le président du CNDH, dont la mission participe de l'agenda des réformes entreprises au Maroc, a mis en relief l'amendement et l'approbation de plusieurs textes allant dans le sens de l'élargissement du champ des droits et des libertés, citant notamment le Code de la famille (2004), l'amendement du Code de la nationalité (2007), la révision des lois sur les libertés publiques (2002), la mise en place du code du travail (2004), l'amélioration progressive de la loi de la procédure pénale (2003, 2006) et du code pénal, à travers la criminalisation de la torture (2006) et du harcèlement sexuel (2003), ainsi que l'abrogation de la Cour spéciale de justice (2004). El Yazami a également rappelé l'élaboration du plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme conformément aux recommandations de la déclaration et du plan d'action de la Conférence de Vienne sur les droits de l'Homme, tenue en 1993, en vue de doter le Maroc d'un cadre harmonieux et intégré des politiques publiques. Ces acquis, a relevé le président du CNDH, ont permis au Maroc d'inaugurer une nouvelle dynamique à partir de 2011 avec la création de l'institution du médiateur et de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

El Yazami a en outre évoqué la ratification par le Royaume de la convention internationale des droits des personnes handicapées et de son protocole facultatif (2009), la convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées (2013), le protocole facultatif à la Convention contre la torture (2013) et la décision de la levée des réserves à la Convention sur l'élimination de toutes les discriminations à l'égard des femmes.

Le président du CNDH a, de même, mis en avant l'expérience de l'IER dans la consolidation du processus démocratique et la consécration de l'Etat de droit, à travers l'adoption de réformes institutionnelles, législatives et politiques pour que les violations passées des droits de l'Homme ne se reproduisent plus, notant que ce succès n'a été possible que grâce à un consensus national fort.

Victimes des violations des droits de l'homme indemnisées

Victimes des violations des droits de l'homme indemnisées

Driss El Yazami a rappelé dans ce contexte le discours royal du 07 janvier 2004 à l'occasion de l'installation de l'IER, dont l'action s'est soldée par l'indemnisation de milliers de victimes. Il a, à cet égard, rappelé l'indemnisation de 26.063 victimes des violations passées des droits de l'Homme ou de leurs ayants droit, pour une enveloppe estimée au 31 décembre 2013 à 1.804.702.899.80 DH. Il s'agit, a précisé M. El Yazami, de 5027 victimes originaires des provinces du sud du Royaume, indemnisées pour un montant global de 618.529.270.00 DH, les civils ayant été victimes d'enlèvements et de détention par le polissario, et qui sont au nombre de 217, pour une enveloppe globale de 85.234.375.00 DH.

Il s'agit aussi des victimes ayant bénéficié d'une réinsertion sociale (1306 cas dont 335 en cours d'exécution) et de régularisation de la situation administrative et financière (540 cas, dont 366 ont été réglés et le reste en cours). Pour ce qui est de la couverture médicale des victimes, le président du CNDH a indiqué que quelque 7271 cartes ont été délivrées par la CNOPS au 31 décembre 2013 et que le nombre des bénéficiaires parmi leur famille a atteint 15 690 personnes, prises en charge par le budget général de l'Etat avec une enveloppe de 11,833 millions DH en 2012 et 13,295 millions DH en 2013.

Concernant la réparation collective du préjudice, El Yazami a noté que le Conseil a supervisé le suivi de l'exécution de 149 projets au niveau de 13 provinces qui ont porté sur le renforcement des capacités des acteurs locaux, la sauvegarde de la mémoire, l'amélioration des conditions de vie de la population et la promotion de la situation des femmes et des enfants, ajoutant qu'un montant de 159.799.892,00 DH a été mobilisé à cet effet. Le président du CNDH a également mis en avant le travail accompli par le Conseil en matière d'archive, d'histoire et de la sauvegarde de la mémoire.

Selon El Yazami, l'expérience marocaine singulière est devenue une source d'inspiration pour tous, notamment après les récents changements intervenus dans la région. Il a rappelé que le Maroc a accueilli plus de 22 délégations de pays arabes, islamiques et africains venues s'informer sur l'expérience marocaine en vue de la mettre à profit dans leurs pays respectifs.

Evoquant le message royal adressé aux participants au colloque international à Al Hoceima sur «le patrimoine culturel du Rif: Quelle muséographie», le président du CNDH a indiqué que le Souverain a notamment insisté sur le rôle du Conseil à poursuivre la mise en oeuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, avec leurs multiples ramifications, notamment celles liées à la réparation du préjudice collectif, à l'Histoire et à la sauvegarde de la mémoire, et qui revêtent une importance capitale dans la consolidation du modèle marocain singulier.

M. El Yazami a d'autre part salué l'engagement du gouvernement en la personne du Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, à mobiliser les moyens pour achever le règlement des dossiers de réparation du préjudice individuel avant la fin de cette année.

La démocratie participative, un «défi fondamental»

Driss El Yazami a par ailleurs affirmé que les modalités d'encouragement de la participation citoyenne aux mécanismes de la démocratie représentative et participative et de la promotion du rôle de la société civile et du système éducatif en tant que levier de la citoyenneté et de la culture des droits de l'homme, représentent un défi fondamental qui transcende tous les autres défis.

Dans le rapport présenté devant les deux chambres du parlement, il a indiqué que le premier défi réside dans la réalisation de l'égalité homme-femme, la parité et la lutte contre la discrimination, rappelant que le Conseil a consacré son premier mémorandum au cadre juridique relatif à l'instance de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination, tout en accordant un intérêt particulier à l'élaboration du cadre juridique régissant la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des petites filles et à celui des travailleurs domestiques.

Le deuxième défi, a-t-il poursuivi, se rapporte au système judiciaire, lequel s'articule autour de la consécration des garanties d'un procès équitable, dont l'accès à la justice, l'indépendance du pouvoir judiciaire, la lutte et la prévention contre la torture, la garantie des droits des personnes privées de liberté, l'amélioration du système pénal, particulièrement à travers l'intégration des peines alternatives, la révision du cadre juridique de la grâce, notant que le CNDH a consacré à tous ces défis plusieurs mémorandums et rapports.

Le troisième défi a trait, selon le président du CNDH, à la consécration des garanties des libertés publiques (associations, manifestations pacifiques et presse), ajoutant que le Conseil a adopté un mémorandum sur la liberté des associations et penche actuellement sur la publication d'une étude sur la liberté de manifester pacifiquement. Le CNDH a aussi accordé une importance à la promotion du cadre juridique de la presse et de l'édition, a-t-il poursuivi.

Quant au quatrième défi, il consiste en la consolidation du cadre juridique et des libertés publiques relatives à la garantie des droits des catégories en situation de précarité, notamment les handicapés, les enfants, les personnes âgées, les étrangers et les réfugiés.

Il a ajouté que ces défis s'inscrivent dans la vision du CNDH, de ses objectifs stratégiques et de son agenda, ainsi que ses propositions que ce soit sur le plan normatif que celui des politiques publiques.

Aussi, le Conseil considère-t-il que la priorité des priorités réside dans la publication de la loi créant l'instance de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination et la loi de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le cadre juridique des

conditions du travail des travailleurs domestiques. Pour relever une bonne partie de ces défis, particulièrement ceux relatifs au domaine de la protection, il faut doter le système juridique marocain des mécanismes de protection contre la torture, recevoir les doléances des enfants victimes de violation de leurs droits et la lutte contre la discrimination, dans une action complémentaire avec le travail l'instance de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination et la protection des droits des handicapés.

Concernant les priorités, El Yazami a indiqué que le Conseil est conscient que la consécration durable de la citoyenneté et la promotion de la culture des droits de l'homme requièrent une planification à long terme. Le Conseil pourrait néanmoins définir des priorités à court et moyen termes.

Ces priorités, a expliqué le président du CNDH, s'articulent autour de trois points consistant en l'amélioration du cadre juridique régissant les opérations électorales, la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles portant sur la démocratie participative, la consécration du trôle stratégique du système éducatif en matière de promotion de la culture des droits de l'homme.

Pour ce qui est de l'instance de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination, a-t-il rappelé, le Conseil a publié un mémorandum basé sur les résultats d'une étude scientifique réalisé par le CNDH comportant de nombreuses propositions concernant le statut de l'instance, ses missions, ses fonctions, sa composition et sa structure.

Le Conseil considère que dans la perspective de l'adoption de la loi portant création de cette instance, il est nécessaire d'inscrire les définitions relatives à l'égalité, à la parité et la discrimination contre les femmes parmi les dispositions de ladite loi.

Le Conseil a publié, s'agissant du cadre juridique de la violence contre les femmes, un mémorandum axé sur le cadre normatif qui devrait être adopté lors de l'élaboration de la loi, la définition précise de la violence et ses formes, ainsi qu'une série de dispositions ayant trait aux aspects de protection, de répression, de réparation du préjudice subi par les victimes, ainsi que d'autres dispositions relatives aux aspects éducatifs et de l'enseignement pour changer les mentalités et celles relatives aux médias tendant à combattre les clichés à propos des femmes.

Le Conseil a de même rendu un avis consultatif sur le projet de loi 12-19 définissant les conditions de travail et de l'emploi relatif aux travailleurs domestiques, recommandant à cet égard l'adoption de la convention du travail décent des domestiques de l'OIT. Le Conseil a également recommandé, vu le préjudice que provoque le travail domestique à la santé des enfants et à leur sécurité, à ce que l'âge minimum du travail domestique soit porté à 18 ans. El Yazami a rappelé de même les recommandations urgentes émises par le CNDH en matière d'égalité, de parité et de lutte contre la discrimination.

S'agissant de la réforme de la justice, le Conseil s'est arrêté sur nombre d'écueils structurels entravant l'élimination définitive de la torture prévue par l'article 22 de la Constitution, précisant que ces obstacles résident essentiellement dans la faiblesse des garanties de prévention contre la torture lors de la garde à vue, de la détention préventive en raison de la faiblesse des mécanismes d'inspection et de contrôle. Parmi ces entraves, El Yazami a cité aussi le refus des magistrats du parquet général et des juges d'instruction d'ordonner, dans certains cas, une expertise médicale des personnes arrêtées et prétendant être victimes de torture, ainsi que la faiblesse du rôle de la médecine légale. Le président du CNDH a indiqué qu'en ce qui concerne sa contribution au dialogue national et au débat public autour de la réforme de la justice, le Conseil a édité 11 publications, en plus des rapports thématiques, des avis consultatifs intéressant les différents domaines de la justice et publié un mémorandum relatif au statut du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire comportant des propositions sur la garantie de l'indépendance dudit conseil et d'une représentation équitable des femmes magistrats.

Importance particulière pour les provinces du Sud

Le Président du CNDH a souligné à Rabat qu'une importance particulière est accordée au dossier des droits de l'Homme dans les provinces du Sud du Maroc, notant que le dossier des droits de l'Homme dans les trois régions du Sud bénéficie d'une importance particulière. Il a fait savoir, à cet égard, que 5.027 victimes des violations graves des droits de l'Homme commises dans le passé et leurs ayant droit issus des provinces du Sud du Royaume ont reçu des indemnités matérielles totales de l'ordre de 618.529.270 DH. Ces personnes issues des provinces du Sud ayant été indemnisées, a poursuivi El Yazami, font partie des 26.063 victimes ayant fait l'objet de décisions arbitrales de l'Instance indépendante d'arbitrage pour indemnisation et celles ayant fait l'objet de décisions arbitrales de l'IER, ajoutant que le montant total des indemnités s'élève à 1.804.702.899,80 DH au 31 décembre 2013.

Le président du CNDH a fait savoir, en outre, que des indemnités de l'ordre de 85.234.375 DH ont été destinées à 217 victimes civiles ayant été séquestrées et détenues par le Polisario. Il a souligné que le Conseil, dont l'action s'inscrit dans le cadre d'un agenda de réformes visant la promotion des droits de l'Homme au Maroc, a accordé une importance particulière également à la sauvegarde de la mémoire du sud du Maroc, comme l'une des composantes de la réconciliation dans le cadre de l'expérience de la justice transitionnelle et ce, à travers le lancement de la dynamique de création d'un musée du Sahara à Dakhla avec tout l'intérêt que cela a suscité pour la culture hassanie, la création d'un centre des études sahariennes et la contribution à l'intégration de la langue hassanie dans le cursus scolaire.

M. El Yazami a relevé que le CNDH a veillé à traiter, suivant ses attributions et sa méthode de travail, les plaintes et doléances des citoyens reçues par les trois commissions régionales des droits de l'Homme dans les provinces du Sud, dans le cadre de l'accomplissement de sa mission en tant que mécanisme national indépendant de protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du territoire national. Et de préciser que l'examen de 393 plaintes montre qu'une grande partie d'elles portent sur les comportements de certains agents d'autorité, la situation des prisons ou des réclamations d'accès aux droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux.

Il a rappelé, en outre, que les commissions régionales des droits de l'Homme des provinces du Sud ont effectué six visites de suivi à des établissements pénitentiaires, trois visites à des hôpitaux et trois autres à des orphelinats et des centres de protection de l'enfance, dans le cadre du suivi des rapports du CNDH sur les lieux de privation de liberté et le traitement des plaintes des familles.

Suite à des incidents survenus dans certaines villes des provinces du Sud, a poursuivi M. El Yazami, le Conseil a dépêché six commissions d'enquête et missions d'observation des procès des personnes poursuivies pour ces actes, y compris au sujet de cas présumés de torture et de mauvais traitements, ajoutant que le CNDH a accordé une importance particulière aux droits des catégories vulnérables.

Ces efforts ont été couronnés, a-t-il souligné, par la réalisation, en collaboration avec les commissions régionales des droits de l'Homme dans les provinces du Sud, d'une étude inédite sur la situation d'handicap dans les trois régions.

El Yazami a exposé, par ailleurs, une partie des efforts déployés par le Conseil dans le cadre de la promotion de la culture des droits de l'Homme et de la citoyenneté et du renforcement des capacités des différents acteurs concernés, précisant que 41 conférences et ateliers et 12 sessions de formation ont été organisés au profit des agents chargés de l'application de la loi (juges, gendarmes, agents de police), outre 44 sessions de travail avec des délégations internationales.

Le Conseil a participé également au Moussem de Tan-Tan et collaboré à son organisation, tout en veillant à sensibiliser à l'importance de la préservation des sites des gravures rupestres situés dans les provinces du Sud (Smara, Tan-Tan) et de la protection des droits environnementaux notamment à Dakhla, sachant que le Conseil est en train d'élaborer une étude sur ces droits dans la région.

Le souci du CNDH et ses commissions régionales de s'imposer comme des mécanismes indépendants et impartiaux en faveur d'une équité active et de la protection des droits de l'Homme entre dans le cadre de la mise en pratique de leurs missions et émane et de leur forte conviction des choix stratégiques liés à ces droits, tels que définis par SM le Roi Mohammed VI dans l'objectif de permettre aux citoyens des différentes régions du Royaume, dont les provinces du Sud, l'accès à leurs droits et leurs libertés fondamentales sur le même pied d'égalité et sans discrimination, a-t-il conclu.

«Cas limités de violence» lors de manifestations

Les rassemblements et manifestations organisés dans les différentes régions du Royaume durant les trois dernières années (2011, 2012 et 2013) ont conservé en général leur caractère pacifique et «n'ont enregistré des actes de violence que dans des cas très limités», a affirmé le président du CNDH. Il a indiqué qu'en dépit du fait que la plupart des manifestations ne remplissaient pas la totalité des critères légaux, à savoir une autorisation préalable conformément à l'article 11 du dahir du 15 novembre 1958, les citoyens ont pu jouir pleinement de leur droit de manifester sur la voie publique. Dans le cadre de sa mission de protection et d'intervention préalable, qui s'inscrit dans le cadre d'un agenda de réforme, le CNDH a initié des opérations de surveillance, d'enquête et de médiation dans les situations ayant enregistré des violations des droits de l'Homme, de même qu'il a assuré un suivi du procès des personnes poursuivies devant la cour d'appel de Laâyoune dans le cadre des événements de Dakhla et celui des mis en cause dans les événements de Gdeim Izik et poursuivis devant le tribunal militaire permanent à Rabat (février 2013).

Le suivi assuré par le Conseil durant certaines manifestations, particulièrement en 2011, a permis au président du CNDH, lui a permis de tirer des premières conclusions, à savoir que «l'absence ou le manque de communication des autorités publiques concernant la gestion de ces événements ont été parmi les principaux facteurs de leur dégradation et de regain de tension, notamment la propagation des rumeurs faisant état de décès fictifs ou non vérifiés, colportées essentiellement par des sites électroniques et des réseaux sociaux».

De même, a-t-il ajouté, le Conseil a relevé certains cas d'usage disproportionné de la force ayant porté atteinte au droit à la vie ou à l'intégrité physique de manifestants, outre la faiblesse des mécanismes de médiation, telles les commissions régionales, le traitement inéquitable de la part des inspections générales des ministères des plaintes des citoyens ainsi que les lacunes dans les textes régissant les rassemblements et leur incapacité de statuer sur les nouvelles pratiques de protestation ayant trait aux manifestations à carac-

rière pacifique. Dans ce contexte, et dans le but d'approfondir le débat autour du droit à manifester pacifiquement, le CNDH a élaboré une étude sur le droit de manifestation qui pourrait servir de plate-forme pour un symposium national regroupant l'ensemble des parties concernées. Par ailleurs, en matière de libertés associatives, le président du CNDH a affirmé qu'«elles constituent l'un des principaux acquis du Maroc qui a été parmi les premiers pays à offrir un cadre juridique garantissant l'exercice de ce droit sans restrictions». Il a toutefois relevé certaines contraintes qui entravent le développement du tissu associatif marocain, notamment le manque d'encadrement associatif des citoyens (140 associations pour 100.000 citoyens), et les disparités enregistrées au niveau des adhésions (57,3 % des associations ont moins de 100 adhérents) et à celui de la répartition sur le territoire national (30 % du tissu associatif national sont concentrés dans les régions de Rabat-Salé-Zemmour-Zaïers et Souss-Massa-Draa). Outre la faiblesse de l'encadrement, El Yazami a fait état «de contraintes, notamment matérielles, et de pratiques administratives contraires à la loi qui empêchent les associations de jouer leur rôle dans le soutien, l'encadrement, l'orientation et la représentation des plaignants». Concernant la liberté de la presse, le CNDH a relevé qu'en dépit de l'acquis de taille, à savoir l'article 28 de la Constitution, «la liberté de la presse et d'expression a connu une certaine atteinte consistant en la poursuite de journalistes dans le cadre du code pénal, des peines de prison ou des amendes». «Le nombre d'affaires relatives à la presse présentées devant la justice se chiffre à 119, dont 81 examinées par différents tribunaux en 2011, contre 106 en 2012 parmi lesquelles 51 ont été jugées», a-t-il rappelé, notant que le Conseil estime que «cette situation est la résultante de dysfonctionnements et de lacunes au niveau du code de la presse en vigueur auxquels il faut impérativement remédier dans le texte en cours d'élaboration».

Pour le Conseil, a-t-il dit, un exercice serein de la liberté d'expression et d'opinion requiert une révision urgente et globale des textes régissant le secteur de la presse et de l'édition (notamment la presse écrite) et des peines pénales relatives à la liberté d'expression, conformément à la constitution et au code de droit international des droits de l'Homme».

Sur un autre registre, et en vue d'intégrer positivement avec les défis inhérents à la mise en place d'un cadre législatif et de politiques publiques en faveur des catégories en situation de précarité (personnes en situation de handicap, pensionnaires des établissements de maladies mentales et psychiatriques, les enfants des centres de protection de l'enfance et les immigrés), le Conseil a accordé un intérêt particulier à leurs affaires et droits, a indiqué El Yazami, faisant savoir que le CNDH a appelé à l'activation de l'élaboration d'une loi-cadre pour protéger les personnes en situation de handicap selon une approche intégrée et participative, la promulgation du nouveau cadre législatif régissant les établissements hospitaliers pour maladies mentales et psychiatriques, la mise à profit de la révision du code de la procédure pénale pour développer le cadre juridique relatif aux mineurs, notamment en situation de conflit avec la loi.

D'autre part, le Conseil, soucieux de préserver l'esprit de respect des droits de l'Homme de la nouvelle politique migratoire du pays, a appelé à l'accélération de la cadence d'adoption de la loi sur les immigrés et les réfugiés, et de la loi sur la traite humaine, outre l'élaboration de loi sur la migration et les textes y afférant, en associant les organisations de la société civile. El Yazami a, par ailleurs, évoqué les plaintes adressées au CNDH et ses commissions régionales dans le cadre de ses prérogatives de protection des droits de l'Homme, précisant qu'elles ont atteint jusqu'à fin décembre 2013, le nombre de 41.704 plaintes portant sur la conduite de la justice, les droits des justiciables et les droits des détenus, suivis par les droits des citoyens dans leur relation avec les administrations publiques. Il s'avère, a-t-il dit, au regard du volume des plaintes et requêtes adressées au Conseil que ce dernier «est devenu un outil de justice et d'équité facile d'accès, même si la plupart de ces plaintes ne relèvent pas de ses compétences».

Le président du CNDH a évoqué également nombre d'initiatives auxquelles a contribué l'institution dans le cadre de ses efforts visant la consécration des valeurs de citoyenneté et de la diffusion et l'éducation à la culture des droits de l'Homme, ainsi que les avis, recommandations et rapports qui ont été publiés par le Conseil concernant plusieurs questions, y compris les opérations électorales et législatives afférentes, et le projet de loi relatif au droit d'accès à l'information.

Il a en outre souligné que la promotion de la protection des droits de l'Homme nécessite la fédération des efforts de tous les pouvoirs constitutionnels et leur coopération avec les différentes parties prenantes, ainsi que la construction d'une alliance sociale élargie soutenant ce processus et le renforcement de la coordination et de la convergence entre les politiques publiques et les interventions des divers acteurs.

Excellente coopération entre CNDH, gouvernement et parlement

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami s'est félicité aussi de l'excellence des relations de coopération qu'entretiennent le CNDH avec le gouvernement et l'institution législative. El Yazami s'est réjoui de l'élan positif de coopération dont fait montre la présidence du gouvernement en vue de hâter le règlement des dossiers en suspens en matière de réparation du préjudice subi. La période allant de novembre 2011 à fin 2013 a été marquée par une nouvelle impulsion apportée aux liens entre le conseil, dont la mission participe de l'agenda des réformes entreprises au Maroc, et l'institution parlementaire, a-t-il dit. Il a à cet égard expliqué que les deux décisions du conseil (N° 924 du 22 août 2013 et N° 929 du 19 novembre 2013) au sujet de la conformité du règlement intérieur de la Chambre des représentants aux dispositions de la Constitution, ont représenté un moment décisif dans la relation du parlement avec les institutions nationales œuvrant dans le domaine des droits et des libertés. Ce règlement intérieur, a-t-il précisé, contient sept articles à même d'asseoir les bases d'une relation équilibrée entre l'institution parlementaire et les institutions nationales.

Il a, dans ce contexte, souligné que les nouvelles dispositions des règlements intérieurs des deux chambres du parlement permettront de mettre en valeur la contribution des institutions nationales à l'élaboration de législations de qualité, de favoriser leur harmonisation avec les conventions internationales et de promouvoir le rôle du parlement dans l'évaluation des politiques publiques. Dans l'ensemble, a rappelé le président du CNDH, les propositions présentées par les institutions nationales au président de la Chambre des représentants, au sujet du règlement intérieur, ont été prises en compte après avoir fait leur examen avec les différentes composantes du parlement. C'est ainsi que le Maroc se positionne comme l'un des pays pionniers en matière de concrétisation des «Principes de Belgrade» relatifs à la relation entre les parlements nationaux et les institutions nationales des droits de l'Homme (INDH), a-t-il relevé, affirmant que cette avancée s'est encore illustrée en mars dernier à Genève lors de la session du Comité international de coordination des INDH.

Le CNDH a, d'autre part, émis un avis consultatif sur le projet de loi 01-12 relatif aux garanties fondamentales accordées aux militaires, notamment son article 7, ainsi qu'au sujet du projet de loi 12-19 fixant les conditions d'emploi des travailleurs domestiques (septembre 2013). El Yazami a salué l'initiative de plusieurs groupes parlementaires d'organiser des journées d'étude et d'y inviter le conseil pour mettre en évidence l'approche des droits de l'Homme dans le traitement de certaines questions et dans l'interaction avec les rapports thématiques émanant du CNDH, mais aussi les questions d'intérêt commun pour les deux institutions.

Il a cité les conditions des détenus, les enfants placés dans des centres de protection, les droits de l'Homme et la santé mentale et psychique, les libertés syndicales, les droits des femmes et des immigrés et la gestion du pluralisme culturel et linguistique.

Sur le même registre, il a indiqué que l'intérêt grandissant des parlementaires pour les droits de l'Homme s'illustre à travers le nombre et la qualité des questions des parlementaires adressées au gouvernement. L'année 2013 a ainsi vu la présentation de 253 questions au gouvernement, 162 orales et 91 écrites, dans quatre domaines d'activité à savoir la justice, l'intérieur, le développement social et les relations avec le parlement.

Bureau de Rabat : Al Bayane avec MAP



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
OUEIC (CNDH) (MOR.) (F.H.F.)
Conseil national des droits de l'Homme

El Yazami réclame l'abolition de la peine de mort devant les parlementaires

2014/1-3



Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a exhorté, lundi dernier, le Maroc à abolir la peine de mort, mais le PJD continue de vailler à s'opposer à cette demande qui ne date pas d'aujourd'hui.

El Yazami a souligné, lors de la présentation d'un rapport devant le Parlement, la "nécessité de mettre en œuvre l'abolition de la peine de mort".

Ce dernier a fait valoir que la mesure figurait parmi "les principales recommandations institutionnelles de l'Instance équité et réconciliation", instaurée en 2004 afin de se pencher sur les violations des droits de l'Homme lors des décennies précédentes.

Mehdi Ouassat

Suite page 3

El Yazami réclame l'abolition de la peine de mort devant les parlementaires

Suite de la première page

Une prise de position qui intervient peu de temps après celle, contraire, exprimée par le ministre de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid. "J'affirme qu'il n'y a rien dans les lois internationales qui impose l'abolition de la peine de mort", a-t-il déclaré à la mi-mai devant le Parlement. "Aux 200 parlementaires qui veulent l'abolir, je vous dis «vous êtes libres de le faire» mais nous, au gouvernement, nous avons une autre opinion, c'est de réduire le nombre de crimes passibles de la peine de mort", avait-il ajouté.

Le ministre pjdiste se référait au "Réseau des parlementaires contre la peine de mort", créé début 2013 et qui compterait quelque 210 membres. En plus de ses actions au niveau du Parlement, le réseau se dit déterminé à agir sur tous les plans pour

amener le Maroc à ratifier le deuxième protocole facultatif relatif à l'abolition de cette peine ainsi qu'au statut de la Cour pénale. A cela s'ajoute la nécessité de l'adoption du projet de résolution portant sur l'instauration d'un moratoire universel sur les exécutions de la peine de mort.

Il convient, par ailleurs, de préciser que Driss El Yazami a également réaffirmé, lundi devant le Parlement, la nécessité de faire "toute la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées, dont celui de Mehdi Ben Barka", dont le sort n'a jamais été élucidé. La persistance d'un "usage disproportionné de la force" et "l'arrestation abusive de militants des droits de l'Homme lors de manifestations pacifiques" ont aussi figuré parmi les points soulevés par le président du CNDH.

Mehdi Ouassat

Parlement: Premier oral pour El Yazami

• Le président du CNDH a présenté son rapport d'activité

• 1,8 milliard de DH pour indemniser les victimes des années de plomb

• Le Conseil prépare des propositions sur la création de l'Autorité de parité

APRÈS la Cour des comptes, c'était au tour du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) de présenter son rapport d'activité devant les deux Chambres du Parlement réunies, conformément à l'article 62 de la Constitution. Driss El Yazami a passé son premier oral, à la demande des présidents des deux Chambres, lundi dernier. D'emblée, il a rappelé que cette présentation met le Maroc en conformité avec les principes de Belgrade, relatifs à la relation entre les institutions nationales des droits de l'homme et le Parlement. D'ailleurs, le président du CNDH a souligné le renforcement des interactions entre cette instance et les deux Chambres du Parlement, notamment en termes de demandes d'avis sur des textes législatifs. D'ailleurs, la Chambre des représentants avait sollicité son avis sur le projet de loi relatif aux garanties accordées aux militaires, tandis que la 2e Chambre avait demandé une étude du Conseil sur le projet de loi relatif aux travailleurs domestiques.

Pour sa première sortie devant les parlementaires réunis en séance plénière, El Yazami a dressé le bilan de l'exécution des recommandations de l'IER, notamment en termes de règlement des dossiers relatifs aux



Driss El Yazami, président du CNDH, a mis l'accent sur «le renforcement des interactions entre le Conseil et le Parlement, notamment en termes de demandes d'avis sur certains textes juridiques, comme les projets de loi sur les garanties accordées aux militaires et sur les travailleurs domestiques» (Ph. Bzinaat)

«de poursuivre les efforts pour mettre la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées, comme celui de Mehdi Ben Barka».

Pour le président du CNDH, le Maroc fait face à trois grands défis en termes de protection des droits humains. Il s'agit d'abord du renforcement de la parité et de la lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Sur ce point, El Yazami a indiqué que «le Conseil se penche actuellement sur deux dossiers, à savoir l'élaboration de propositions sur la création d'une Autorité de la parité, et la préparation d'un cadre juridique régissant la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des petites filles. Cela est d'une «importance capitale», selon lui. Surtout que «l'étude du HCP montre que le taux de prolifération de la violence psychologique a atteint 48% en 2011, et celle physique a dépassé 15%». Parallèlement, le nombre des mariages des mineurs est passé de 28.341

«devra prendre en considération de nouvelles formes de contestation, comme les sit-in et l'occupation de bâtiments publics». Pour le CNDH, «le débat autour de ces défis requiert l'organisation d'un colloque national, qui devra aboutir à un dialogue regroupant l'ensemble des parties concernées». Néanmoins, El Yazami a tenu à rappeler l'ouverture du Maroc en termes de liberté de manifestation. Car, «même si la quasi-totalité des marches organisées n'ont pas respecté les dispositions légales en termes d'autorisation, elles ont pu se dérouler dans un contexte pacifique», a-t-il noté.

Au niveau de la liberté d'association, El Yazami a pointé certains dysfonctionnements comme «l'exigence par les autorités locales aux associations de fournir des documents non stipulés par l'article 5 de la procédure légale, en plus du retard dans la remise du récépissé provisoire jusqu'à la fin de l'enquête».

Mohamed Ali MRABI

Pour réagir à cet article:
courrier@leconomiste.com

Peines alternatives

La réforme du système judiciaire constitue le troisième grand chantier considéré par le CNDH comme une priorité. D'emblée, Driss El Yazami a relevé «des difficultés structurelles qui entravent l'éradication définitive de la torture, à cause du déficit des garanties de prévention durant la garde à vue et la détention préventive». Il a également pointé le problème du surpeuplement dans les prisons, surtout que 42% de la population carcérale est en détention préventive, et 40% encourrent des peines de moins d'une année. D'où l'urgence, selon lui, «de mettre en place un cadre juridique établissant des peines alternatives, et de réviser la réglementation relative à la grâce».

violations des droits de l'homme. Il a tenu à préciser que «le CNDH n'est pas chargé de l'exécution de ces recommandations, mais plutôt d'effectuer le suivi de leur mise en œuvre». Globalement, il a fait savoir que 26.063 victimes des violations des droits de l'homme, ou leurs ayants droit, ont été indemnisées, avec un budget qui s'élève à plus de 1,8 milliard de DH, à fin 2013. Aujourd'hui, il est important, selon El Yazami,

en 2004 à 35.152 en 2013.

L'autre dossier urgent pour le CNDH est lié à la protection des libertés, notamment de manifestation et d'association, qui connaissent encore certaines restrictions, de l'avis d'El Yazami. En effet, il a expliqué que «le manque de communication des autorités publiques sur la gestion des manifestations publiques était parmi les principaux facteurs de leur aggravation. Ceci,

Mercredi 18

**Driss El Yazami présente
devant le Parlement
un rapport sur les droits
de l'Homme**

**Le CNDH plaide
pour un débat
sur l'abolition
de la peine de mort**

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a présenté, lundi à Rabat, un rapport devant les deux chambres du Parlement couvrant la période de mars 2011 jusqu'à fin 2013.

M. El Yazami est revenu sur la question de la peine de mort proposant aux différentes composantes politiques un «débat constructif et responsable» sur son abolition. Il a exprimé ainsi une position implicite du conseil en faveur de l'abolition de cette peine.

Selon le résumé de son intervention, Driss El Yazami a notamment fait valoir que la mesure figurait parmi «les principales recommandations institutionnelles de l'Instance équité et réconciliation» (IER), instaurée en 2004 afin de se pencher sur les violations des droits de l'Homme lors des décennies précédentes.

Cette prise de position intervient quelques semaines après celle, contraire, exprimée par le ministre de la Justice, le Pjdiste Mustapha Ramid.

«J'affirme qu'il n'y a rien dans les lois internationales qui impose l'abolition de la peine de mort», a-t-il déclaré mi-mai devant le Parlement.

» Page 2

**Driss El Yazami présente devant le Parlement
un rapport sur les droits de l'Homme**

**Le CNDH plaide pour un débat
sur l'abolition de la peine de mort**

» Suite

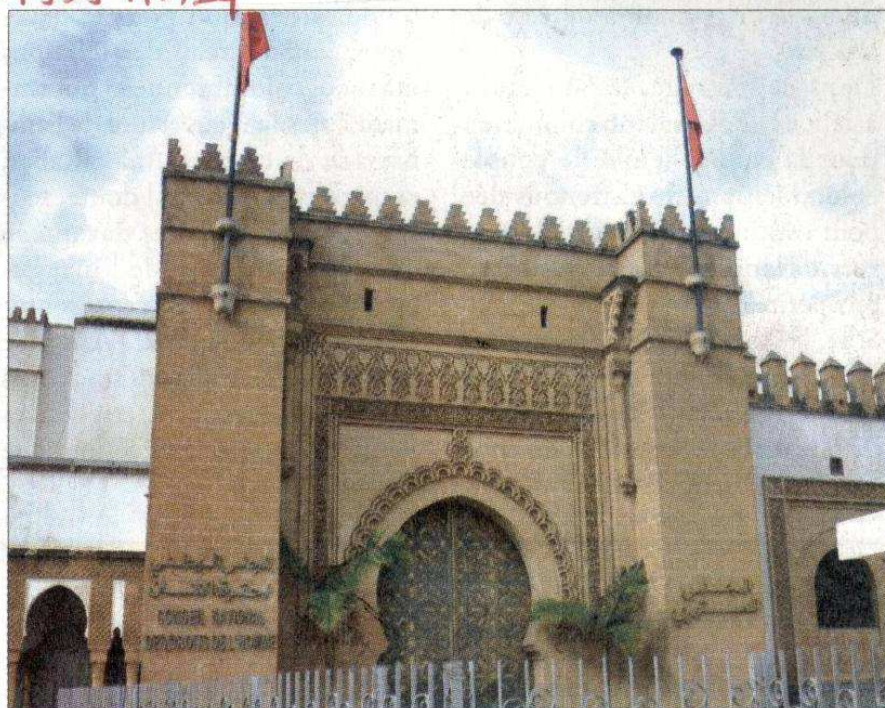
«Aux 200 parlementaires qui veulent l'abolir, je vous dis "vous êtes libres de le faire" mais nous, au gouvernement, nous avons une autre opinion, c'est de réduire le nombre de crimes passibles de la peine de mort», avait-il ajouté.

La position du CNDH sur l'abolition de la peine de mort a été applaudie par

les deux Chambres du Parlement réunies. Outre des ONG, une vingtaine de représentants d'ambassades ont assisté à la présentation du président du CNDH.

Driss El Yazami a par ailleurs réaffirmé la nécessité de faire toute la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées.

Droits de l'Homme **L'ouverture du Maroc sur les mécanismes internationaux est irréversible**



Le Maroc a fait un choix irréversible, celui de s'ouvrir sur les mécanismes internationaux des droits de l'Homme. L'affirmation est du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami qui s'adressait aux parlementaires marocains réunis le 16 juin en séance plénière.

M. El Yazami, qui exposait le résumé d'un rapport établi par le CNDH, a souligné que ce choix

émanait d'une volonté souveraine et supposait le monitoring des droits de l'Homme au niveau de toutes les régions du Royaume ainsi que le renforcement de la confiance des citoyens en leurs institutions, dans l'optique de garantir la construction démocratique dans laquelle s'est engagé le Maroc et de consolider ainsi sa place au sein de la communauté internationale.

P. 4

Le président du CNDH devant le Parlement

«L'ouverture du Maroc sur les mécanismes internationaux des droits de l'Homme est irréversible»

Conformément aux dispositions de la Constitution de 2011, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'est adressé aux parlementaires lors d'une séance plénière. Driss El Yazami a exposé le bilan des réalisations accomplies en matière des droits de l'Homme sur la période allant du 1^{er} mars 2011 au 31 décembre 2013. Il a évoqué aussi les insuffisances marquant les politiques publiques dans ce domaine.

Le Maroc a fait un choix irréversible, celui de s'ouvrir sur les mécanismes internationaux des droits de l'Homme. L'affirmation est du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami qui s'adressait aux parlementaires marocains réunis le 16 juin en séance plénière. M. El Yazami qui exposait le résumé d'un rapport établi par le CNDH a souligné que ce choix émanait d'une volonté souveraine et supposait le monitoring des droits de l'Homme au niveau de toutes les régions du Royaume ainsi que le renforcement de la confiance des citoyens en leurs institutions, dans l'optique de garantir la construction démocratique dans laquelle s'est engagé le Maroc et de consolider ainsi sa place au sein de la communauté internationale. Au début de son intervention, M. El Yazami a mis en avant le rôle central joué par l'Instance équité et réconciliation (IER) dans la consolidation du processus démocratique. Cette expérience pionnière dans le monde arabe continue d'inspirer plusieurs autres pays de la région qui ont opté pour la même approche, selon

M. El Yazami. À ce propos, le responsable précise que suite aux différentes recommandations de l'Instance, il a été procédé à l'indemnisation de 26.063 victimes des violations passées des droits de l'Homme ou leurs ayants droit, pour une enveloppe financière estimée au 31 décembre 2013 à 1,8 milliards de DH. Toujours en rapport avec les recommandations de l'IER, M. El Yazami a souligné la nécessité de poursuivre les efforts pour mettre toute la lumière sur les cas en suspens relatifs aux disparitions forcées, dont celui de Mehdi Ben Barka, et de mettre en œuvre les principales recommandations institutionnelles de l'IER telles l'adhésion au Statut de Rome de la Cour pénale internationale, l'abolition de la peine de mort, ainsi que les recommandations relatives à la stratégie nationale de lutte contre l'impunité et la rationalisation de la gouvernance sécuritaire. S'agissant des différents événements sociaux qu'ont connus certaines régions du Maroc sur la période allant du 1^{er} mars 2011 au 31 décembre 2013, le président du CNDH a tenté d'apporter certains éclaircissements notamment par

rapport aux événements de Khoribga, Safi, la cité universitaire Souissi à Rabat... Il a également abordé le sujet du procès des personnes arrêtées dans le cadre des événements de Dakhla ainsi que celui des condamnés dans les événements de Gdim Izik, poursuivis et jugés par le tribunal militaire à Rabat. Concernant ces événements, le CNDH a relevé dans son rapport que la faiblesse et le manque de communication des autorités publiques sur la gestion de ces dossiers étaient, souvent, parmi les principaux facteurs de leur aggravation, notamment la propagation de rumeurs à propos de décès fictifs ou non vérifiés. Le rapport souligne aussi l'usage disproportionné de la force enregistré dans la plupart des cas observés. Revenant sur les allégations de torture, le président du CNDH a relevé plusieurs difficultés structurelles qui entravent l'éradication définitive de la pratique de la torture. Le responsable cite notamment le déficit de garanties de prévention de la torture durant la garde à vue et la détention préventive, l'absence de dispositions stipulant le recours immédiat et systématique à l'expertise médicale en cas d'allégation de torture, la faiblesse du rôle de la médecine légale dans les enquêtes sur les allégations de torture, les risques inhérents au détournement de la procédure pénale telle que stipulée dans la loi organique relative aux établissements pénitentiaires, et qui peut aboutir dans certains cas à priver les détenus de leurs



M. El Yazami a souligné la nécessité de poursuivre les efforts pour mettre toute la lumière sur les cas en suspens relatifs aux disparitions forcées.

droits fondamentaux, notamment ceux relatifs aux soins médicaux. Selon M. El Yazami, toutes ces

données confirment l'urgence de mettre en place un cadre juridique établissant les peines alternatives

et le lancement d'une révision du cadre juridique et de la grâce. ■ A. Lahrahe

Le Maroc compte quelque 44.771 associations

En matière de libertés d'association, Driss El Yazami souligne que le CNDH est intervenu pour résoudre le problème d'obtention du récépissé de dépôt de la déclaration de constitution pour 22 associations. Parallèlement, 37 associations avaient eu recours à la justice. Selon les données du ministère de l'Intérieur, la moyenne annuelle des

déclarations de constitution ou de renouvellement des structures associatives s'établit à 5.000 pour la période couverte par l'exposé (mars 2011- décembre 2013). D'autre part une étude du Haut Commissariat au plan (HCP), publiée en décembre 2011, affirme que le Maroc compte quelque 44.771 associations, tous jours selon M. El Yazami. À cet

égard, le Conseil a relevé l'existence de dysfonctionnements relatifs à l'exigence faite par les autorités administratives locales aux associations de fournir des documents non stipulés par l'article 5 de la procédure de constitution d'associations, ou encore de fournir un nombre de copies des documents dépassant celui défini par le même article.

Grand oral d'El Yazami devant les deux chambres

● Le président du CNDH a attiré l'attention sur la situation de la population carcérale et l'importance de passer aux peines alternatives. Il a appelé à un débat national sur les manifestations pacifiques.

Sortie approximative de Driss El Yazami, lundi dernier, devant les deux chambres réunies du Parlement. C'est pratiquement un rapport d'activité mars 2011-décembre 2013 que le président du CNDH a lu devant le chef du gouvernement, plusieurs ministres et des députés et conseillers rattrapés par l'ennui. Un baptême de feu assez chaud pour un Yazami perdu dans les chiffres, les conventions, les séminaires et les demandes de consultations...etc. Il faut reconnaître que cette bonne pratique de rassemblement des députés et conseillers, en respect de l'article 160 de la Constitution, a besoin aussi d'un temps de rodage pour devenir attrayante dans le fond comme dans la forme. Cela n'enlève rien à la qualité du



travail du Conseil, devenu en si peu de temps une institution incontournable, que ce soit pour les demandes d'avis, les grands débats nationaux sur les sujets liés aux droits de l'homme ou encore la formation à ses principes. Le conseil, annonce El Yazami, rendra pu-

blique incessamment une étude sur les manifestations pacifiques. Il appelle à un débat national autour du sujet, mais il attire aussi l'attention sur la faiblesse des garanties de prévention contre la torture et de celle de la médecine légale dans ce domaine. Le responsable

n'a pas manqué de pointer du doigt l'augmentation du nombre de détenus, passant de 57.000 en 2009 à 72.316 en 2013, dont 42% sont en détention provisoire. En 2013, l'alimentation de chaque prisonnier ne dépassait pas 11 DH par jour alors que la superficie leur étant allouée était de 1,68 m2. El Yazami appelle donc à l'adoption de peines alternatives. Requête qui rejoint l'esprit de l'avant-projet de Code pénal en débat actuellement. Il a souligné, par ailleurs, que le dossier des droits de l'homme dans les régions du sud bénéficie d'une importance particulière. Il a mis en exergue les efforts fournis pour régler le reste des dossiers de réparation du préjudice au profit des victimes ou de leurs proches, dans le cadre de la poursuite de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER). À ce propos, il a fait savoir que 5.027 victimes des violations graves des droits de l'homme commises dans le passé et leurs ayants droit issus des provinces du sud ont reçu des indemnités matérielles totales de l'ordre de 618,5 MDH.

PAR MOSTAFA BENTAK
 m.bentak@leseco.ma

Driss El Yazami appelle à l'abolition de la peine de mort

Diffusé le mardi, 17 juin 2014

Écrit par [Sara Rami](#)

Le président du conseil national des droits de l'Homme a appelé ce lundi à abolir la peine de mort. Ça s'est passé au parlement au moment de sa présentation d'un rapport sur les droits de l'homme dans les provinces sud du Royaume.

El Yazami a parlé de nécessité d'abolition.

Ce point de vue nous fait penser à celui du ministre de la justice actuel. Mustapha Ramid, issu du PJD, qui est contre l'abolition de la peine de mort.

Le président du CNDH a par ailleurs réaffirmé la nécessité de faire "toute la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées, dont celui de Mehdi Ben Barka", opposant enlevé le 29 octobre 1965 à Paris et dont le sort n'a jamais été élucidé.

////////////////////

Droits de l'homme dans le sud : le CNDH présente son rapport.

Les droits de l'homme et le Sahara, l'un ne va plus sans l'autre en ce moment que ce soit en interne ou à l'international. Driss El Yazami a présenté, devant le parlement, le rapport du conseil national des droits de l'homme de mars 2011 à fin 2013. Selon lui, une importance particulière est accordée à ce dossier et la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation est primordiale. Selon les chiffres d'El Yazami, plus 5.000 victimes de violations graves des droits de l'Homme commises dans le passé et leurs ayant droit issus des provinces du Sud du Royaume ont reçu des indemnités matérielles totales de plus de 618.000.000 DH.

Des indemnités de plus de 85.000.000 DH ont été destinées à 217 victimes civiles ayant été séquestrées et détenues par le Polisario.

Rappelons au passage que le CNDH table sur la création d'un musée du Sahara à Dakhla et d'un centre des études sahariennes.

En faisant son bilan, El Yazami assure que les bavures et dépassements font l'objet de commissions d'enquêtes.

<http://www.luxeradio.ma/luxe-radio/actualites/a-la-une/item/1316-driss-el-yazami-appelle-%C3%A0-l%E2%80%99abolition-de-la-peine-de-mort.html>

Torture au Maroc : Driss El Yazami exige une enquête

Farida Aarrass, la soeur d'**Ali Aarrass**, ce citoyen belgo-marocain arrêté en 2008 en Espagne et remis par le gouvernement du « socialiste » **José Luis Rodriguez Zapatero** aux autorités marocaines qui l'ont reçu comme il se doit, c'est-à-dire en le passant par la **Gégène** (appareil de torture), au centre de Témara, vient de révéler sur sa page **Facebook** une information pour le moins surprenante.

Selon Mme Aarrass, le président du **Conseil national des droits de l'homme** (CNDH), la boutique *droitlhomme* du Makhzen, **Driss El Yazami**, aura tapé sur la table lors d'une rencontre avec des membres du gouvernement marocain et exigé une « *les allégations de torture sur Ali Aarrass* ».



Farida Aarrass

EXTRAORDINAIRE !!!

Chers amis,

Hier dans une émission télévisée au Maroc, Driss El Yazami, président du CNDH Conseil National des Droits Humains, a pris la parole lors d'une Assemblée, devant le gouvernement marocain.

Si j'ai bien compris, il faisait part de son rapport annuel à l'ensemble de parlementaires et ministres.

Et voilà qu'il demande à l'ensemble qu'une enquête sur les allégations de torture sur Ali Aarrass ait lieu !!!!!!!!!!!!!

UNE PREMIÈRE !!!!!

J'ignore si cela aboutira ou pas, mais on peut le constater, le Maroc prend au sérieux A LA BONNE HEURE les multiples requêtes formulées, exigées, ordonnées par les Nations Unies.

Ce qui par contre me dépasse toujours, c'est l'attitude de l'état belge qui n'agit toujours pas. La Belgique nous aura plus que jamais prouvé qu'il ne s'agit pas que de racisme institutionnel, mais bien plus que ça du mépris à l'égard d'un citoyen belge nommé Ali.

Mon indignation est à vif !

Si cette information se confirme, cela signifierait que les graves affaires de torture au Maroc qui se répètent et se ressemblent en dépit des péroraisons téléguidées du gouvernement d'Abdelilah Benkirane sont entrain de porter atteinte à notre sacro-sainte image à l'extérieur de ce royaume heureux.

Mais s'il y a enquête, celui qui risque de perdre des plumes c'est le ministre de l'injustice et du peu de libertés, **El Mostafa Ramid**. Ce barbu jure contre toute évidence qu'il n'y a pas de torture institutionnalisée au Maroc.

Pas institutionnalisée, certes, mais systématiquement utilisée par nos forces du désordre. Comme l'assurait il y a quelques années un certain militant des droits de l'homme appelé Ramid El Mostafa.

<http://www.demainonline.com/2014/06/17/torture-au-maroc-driss-el-yazami-exige-une-enquete/>

Le Grand Oral de Driss El Yazami en 6 points

17/06/2014

**Gouvernance sécuritaire, torture, liberté de presse et d'association, droits des femmes...
Driss El Yazami a livré un compte-rendu critique devant les parlementaires.**

Driss El Yazami, président du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme), s'est présenté lundi 16 juin devant les deux chambres du parlement pour un exposé sur la situation des droits de l'Homme. TelQuel a relevé les 6 points essentiels de son grand oral.

1- Une police qui ne communique pas

D'emblée, le CNDH ne manque pas de relever le manque de communication des autorités publiques, dont notamment les forces de l'ordre. Cette carence en information induit la propagation de rumeurs concernant des décès « fictifs ou non vérifiés », ce qui a tendance à aggraver les événements, selon Driss El Yazami. Et de citer des exemples : Bni Bouayach, Bni Makada, la prison locale de Salé, Boujdour Smara et Laâyoune, ou encore Gdim Izik.

2- On arrête des militants pacifiques

Sans citer de noms et de cas concrets, Driss El Yazami se contente de noter qu'il y a eu des arrestations de militants des droits de l'Homme lors de manifestations pacifiques et non-violentes. Dans son discours en face des députés, le président du CNDH a également noté une utilisation disproportionnée de la force lors des dispersions des manifestations. Pour cela, l'instance conseille d'engager « un dialogue public responsable » qui commencera par l'organisation d'un colloque national. Les cas de torture sont également mentionnés. Le conseil fait remarquer qu'il y a « une absence de dispositions stipulant le recours immédiat et systématique à l'expertise médicale ».

3- Des associations qui ne sont toujours pas reconnues

C'est l'une des principales revendications de la société civile : la facilitation des procédures d'octroi du récépissé pour la reconnaissance légale des associations. Cette complication ou ce retard volontaire de l'administration est considéré par les observateurs comme étant la chape de plomb qui permet de tenir en laisse les associations. Driss El Yazami rappelle que « plus de 22 associations ont connu ce problème ». Parallèlement, 37 associations ont eu recours à la justice, précise-t-il. Il note également l'exigence faite par les autorités administratives locales aux associations de fournir des documents non stipulés par l'article 5 de la procédure d'associations.

4- Les journalistes poursuivis dans le cadre du code pénal

Voilà qui déplaira au ministère de la Communication, qui affirme que moins de poursuites sont engagées contre les journalistes marocains. Driss El Yazami a rappelé les chiffres communiqués par le ministère de la Justice et des libertés sur les poursuites engagées contre les médias. Ainsi, 119 affaires relatives à la presse ont été présentées devant la justice, dont 81 examinées par différents tribunaux en 2011, contre 106 en 2012 parmi lesquels 51 ont été jugées. Le CNDH préconise une révision urgente et globale des textes régissant le secteur de la presse et de l'édition.

De plus, le président du CNDH regrette « la poursuite de journalistes dans le cadre du code pénal, avec des peines de prison ou des amendes a constitué une atteinte à la liberté de presse et d'expression ».

5- Les femmes encore laissées pour compte

La violence à l'égard de la femme soulève l'inquiétude du CNDH. Driss El Yazami rappelle que 15,2 % des femmes sont victimes de violences physiques, 8,7 % subissent des relations sexuelles imposées et 48 % sont victimes de violence psychologique (chiffres HCP).

Le Conseil se dit également inquiet des derniers chiffres concernant les mariages des mineurs de moins de 18 ans, qui sont passés de 18 341 cas en 2004 à 35 152 cas en 2013.

6- Ce qu'il reste à faire

Selon le Conseil national des droits de l'Homme, les principaux chantiers à entamer seraient tout d'abord une introduction des peines alternatives au sein de la législation pénale. Mais également une réforme du cadre juridique de la grâce, une référence (implicite) au débat qui a suivi la libération du pédophile espagnol Daniel Galvan.

Le CNDH incite également les autorités à « poursuivre les efforts » dans les dossiers de disparition forcées tels que celui de Mehdi Ben Barka. Enfin, le Conseil présidé par Driss El Yazami encourage à abolir la peine de mort. Pour rappel, le gouvernement s'était déjà exprimé à ce sujet il y a quelques semaines, avançant que la peine de mort n'allait pas être abolie et qu'il préférerait plutôt réduire le nombre de crimes passibles de peines de mort.

http://telquel.ma/2014/06/17/driss-el-yazami-grand-oral-cndh-6-points_139248

Protection et promotion des droits de l'Homme: Un accord entre le CNDH et l'ambassade de France

Dernière mise à jour : 17/06/2014 à 12:00

Le CNDH et l'ambassade de France au Maroc signeront ce mercredi un accord-cadre de collaboration et d'échange dans les domaines de la protection et de la promotion des droits de l'Homme. /DR

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'ambassade de France à Rabat signeront ce mercredi un accord-cadre de collaboration et d'échange dans les domaines de la protection et de la promotion des droits de l'Homme.

Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, et l'ambassadeur de France, Charles Fries, prononceront une allocution à cette occasion.

“La France salue et soutient les efforts engagés depuis de nombreuses années par le Maroc sur le terrain de la protection des droits de l'Homme, et notamment l'action du Conseil national des droits de l'Homme”, précise un communiqué du CNDH parvenu mardi à notre rédaction. Le texte fait savoir que la France “prévoit de doubler, à partir de cette année, le volume de ses activités en soutien à cette institution”.

L'accord-cadre qui sera signé vise à formaliser la coopération des autorités françaises avec le CNDH, en se concentrant notamment sur le renforcement des capacités et des connaissances en matière de droits de l'Homme au Maroc, l'appui institutionnel au Conseil et l'organisation d'événements conjoints, à en croire le CNDH.

Une série d'actions concrètes est d'ores et déjà prévue pour 2014 dans ces trois domaines, notamment l'appui à la mise en place par le CNDH d'un dispositif national de formation et de développement des capacités dans le domaine des droits de l'Homme, l'élaboration de supports et guides sur les référentiels normatifs en matière de droits de l'Homme, et l'organisation au Maroc de séminaires et de cycles de formation sur la protection internationale des droits de l'Homme, en lien avec des institutions françaises spécialisées dans ce domaine.

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2014/6/17/un-accord-entre-le-cndh-et-lambassade-de-france_220250.html#.U6FhpPkhAbM

Le Festival gnaoua d'Essaouira encourage le dialogue

Par Hassan Benmehdi à Casablanca pour Magharebia – 17/06/2014

A chaque édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde, la ville marocaine d'Essaouira se métamorphose en un carrefour des cultures et des civilisations du monde.

La 17ème édition de l'évènement a connu la participation de musiciens et artistes de tous horizons, des passeurs de culture, des ambassadeurs du patrimoine de leurs pays.

Un public multinational, toujours aussi nombreux, s'est rendu à Essaouira pour assister à ce rendez-vous. Jeunes et moins jeunes ont vibré durant les quatre jours du festival, qui s'est achevé dimanche 15 juin.

[Venus de Casablanca, le jeune Faïcel Ladibi et son ami Zouhir Belmaâti ont expliqué à Magharebia que le festival d'Essaouira leur donnait la chance de rencontrer des personnes de cultures différentes.

"Le festival gnaoui nous permet de vivre de purs moments de partage et de découverte des civilisations des autres... C'est vraiment cool", ont-ils déclaré.

Pour Morad Badouz, ce festival est une occasion tant attendue, après les examens du baccalauréat, de se distraire en compagnie de ses amis.

"Moi et mes amis, on a eu notre dose de musique gnaouie, accompagnée d'autres styles comme le jazz ou encore le blues", raconte Badouz.

Tandia M'bay, une touriste sénégalaise, résume sa joie par ces mots : "Dans ce festival, je me sens chez moi".

Pour cette édition 2014, les organisateurs ont mis l'accent sur la culture subsaharienne et sur son rôle en matière de rapprochement, de partage et de paix dans cette région victime du terrorisme représenté par al-Qaïda au Maghreb islamique.

"A travers cette édition, nous avons essayé de démontrer que la culture reste un vecteur de rapprochement entre les peuples africains et un outil efficace de promotion auprès des jeunes, pour combattre la violence et les pensées rétrogrades", indique Neila Tazi, la directrice du festival.

Le festival d'Essaouira s'est refermé dimanche, sur la scène Moulay Hassan, sur un concert de fusion orchestré par le Maâlem gnaoui Hamid El Kasri.

Accompagné du Malien Bassékou Kouyaté, virtuose du n'goni (un instrument de musique traditionnel africain), El Kasri a offert des morceaux qui ont enchanté le public.

Lors d'une rencontre avec la presse, le grand bassiste Marcus Miller a souligné avoir découvert un style de musique mélodique qui, fusionné avec un autre genre musical, "ne procure que du bonheur et de l'harmonie".

La fusion a constitué la principale attraction de l'édition de cette année.

En tête d'affiche, on a pu découvrir le métissage musical entre Maâlem Hassan Boussou, authentique gnaoui avec une grande expérience de la fusion, Didier Lockwood, musicien français, et Foulane, joueur de rhab de la ville d'Agadir, ont apporté une touche amazighe à cette messe gnaouie.

Lors d'un forum organisé samedi en marge du festival, les participants ont regretté le manque d'intérêt dont pâtit la culture en Afrique.

Une situation qui, selon eux, doit faire l'objet d'une profonde remise en cause, "car la culture permet l'ouverture des canaux de dialogue et la résolution des conflits qui déchirent et divisent ce continent".

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, a dit à ce propos que "la réflexion doit se tourner vers la réconciliation".

L'ambassadeur des Etats-Unis à Rabat, Dwight L. Bush, qui a assisté à une partie de ce forum, s'est dit surpris par la diversité culturelle d'une ville et d'un festival qu'il ne connaissait que peu.

Pour le Maâlam Abdselam Alikane, directeur artistique du festival, "cette dix-septième édition n'a pas programmé des gros concerts à l'image des festivals précédents, mais l'événement a rempli sa mission, celle de rassurer les fans en offrant des fusions de qualité et surtout en faisant rayonner la culture gnaouie".

Intervenant lors de la cérémonie d'ouverture, jeudi, le ministre de la Culture Mohamed Amine Sbihi a souligné l'engagement de son ministère pour soutenir cette ville côtière dans son rôle de carrefour des civilisations du monde.

<http://magharebia.com/fr/articles/awi/features/2014/06/17/feature-04>

Le Maroc débat des droits de l'Homme

Par Siham Ali à Rabat pour Magharebia – 17/06/2014

Pour la première fois au Maroc, les deux chambres du parlement ont pu entendre un compte rendu détaillé de la situation des droits de l'Homme dans le pays.

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a présenté son rapport aux législateurs. Si des progrès considérables ont été réalisés au cours de ces dernières années, le travail à mener reste toutefois très important.

Il a ainsi cité les difficultés structurelles entravant l'éradication définitive de la pratique de la torture contre les criminels placés en détention. Il a également noté l'absence de dispositions légales stipulant le recours immédiat et systématique à l'expertise médicale en cas d'allégation d'abus.

Les condamnations de journalistes à des peines de prisons ou à des amendes constituent également une atteinte à la liberté de presse et d'expression, a-t-il indiqué.

D'autres défis restent à relever, comme le mariage des mineures et le travail des enfants, a-t-il ajouté.

Pour permettre l'édification d'un système national intégré de défense des droits de l'Homme, le Maroc doit aller au-delà du simple renforcement du cadre juridique permettant d'apporter les garanties constitutionnelles aux droits et aux libertés, a expliqué le président du CNDH.

Des mécanismes nationaux de prévention de la torture, la révision de la procédure disciplinaire dans les établissements pénitentiaires et la diversification des alternatives à la détention préventive devront également être mis en œuvre, a-t-il ajouté.

De plus, des peines alternatives dans la procédure pénale devront être introduites, et les mécanismes de contrôle et d'inspection des lieux de détention devront être renforcés, a-t-il indiqué.

El Yazami a également réclamé la révision de la procédure de grâce et l'institutionnalisation des outils de démocratie participative et semi-directe, notamment au niveau des collectivités territoriales.

Le président du CNDH a appelé à ce que les valeurs fondatrices des droits de l'Homme soient incorporées dans le système de l'éducation, dans les médias et dans les arts.

Les parlementaires ont souligné le rôle central que joue le CNDH pour veiller à la protection des droits de l'Homme et suivre la situation de près afin de présenter des recommandations.

L'action du conseil doit être renforcée afin qu'il soit en mesure d'accompagner les évolutions au Maroc et d'atteindre ainsi la situation escomptée en matière des droits de l'Homme, a expliqué Jamila Moussalli, députée du Parti pour la Justice et le Développement (PJD).

Le sociologue Moncef Achami a indiqué à Magharebia que les propositions présentées par le CNDH doivent constituer une feuille de route, avec des actions concrètes visant à améliorer le statut des droits de l'Homme au Maroc.

"Il faut veiller à respecter la loi, tant de la part des citoyens que des institutions et les forces de l'ordre. La situation s'est beaucoup améliorée au cours des dernières années. Mais il reste encore un long chemin à parcourir", affirme-t-il.

Il souligne par ailleurs l'importance de l'intégration de la culture des droits de l'Homme dans l'enseignement afin d'éduquer les citoyens aux valeurs de la citoyenneté et de l'Etat de droit. Dans les rues marocaines, nombreux sont ceux qui nourrissent l'espoir de voir la situation changer grâce à des mesures concrètes.

Personne ne peut nier que le Maroc a connu une amélioration notable en matière des droits de l'Homme, reconnaît Siham Chajri, une enseignante. Mais des dépassements sont encore enregistrés de part et d'autre, notamment l'utilisation de la force lors de la dispersion des manifestations ainsi que l'abus de pouvoir.

"Il faut veiller à l'application de la loi. M. El Yazami a souligné la nécessité de la révision du cadre juridique. Mais il ne sert à rien d'avoir des lois si elles ne sont pas respectées", a-t-elle conclu.

<http://magharebia.com/fr/articles/awi/features/2014/06/17/feature-03>

Maroc : liberté provisoire pour les "détenus du 6 avril"

MARDI 17 JUIN 2014 / PAR FOUÂD HARIT



Ayoub Boudad, un des "prisonniers du 6 avril", à sa sortie de la prison de Oukacha à Casablanca (DR)

La Cour d'appel de Casablanca a accordé la liberté provisoire aux neuf « détenus du 6 avril ».

Le juge de la Cour d'appel de Casablanca a accordé, ce mardi, au cours d'une seconde audience, la liberté provisoire aux neuf « détenus du 6 avril ». Ces derniers avaient été condamnés, le 22 mai, en première instance, pour « participation à une manifestation non autorisée » le 6 avril dernier et « insultes et violences sur forces de l'ordre », rapporte *H24info.ma*.

Sur un total de 11 militants arrêtés, 2 étaient poursuivis en état de liberté et avaient été condamnés à deux mois de prison avec sursis. Quant aux 9 autres militants, affiliés au Mouvement du 20 février, 5 ont écopé d'un an ferme et 4 autres de six mois de prison ferme. La troisième audience du procès en appel a été fixée au 19 juin prochain, selon l'avocat de la défense, Me Mohamed Sadkou.

« Usage disproportionné de la force »

La décision de la Cour d'appel de redonner la liberté provisoire aux 9 accusés intervient au lendemain d'un rapport présenté au Parlement par Driss el Yazami, président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Le CNDH dénonce un « usage disproportionné de la force » et « l'arrestation abusive de militants des droits de l'Homme, lors de manifestations pacifiques ».

<http://www.afrik.com/maroc-liberte-provisoire-pour-les-detenus-du-6-avril>

LA SORTIE D'EL YAZAMI AU PARLEMENT DÉCRYPTÉE

Par [Fatima Moho \(Twitter\)](#) le 18/06/2014 à 00h34

Driss El Yazami, président du CNDH, a présenté, lundi, devant le Parlement le bilan des actions entreprises par le conseil qu'il chapeaute et fait le point sur la situation des droits de l'homme au Maroc. Le rapport présenté, lundi dernier, devant le Parlement par le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) fait la Une de tous les quotidiens datés de ce mercredi 18 juin. Al Massae estime que Driss El Yazami a lâché une bombe à l'hémicycle en affirmant que "l'abus de pouvoir des forces publiques a été derrière des atteintes au droit à la vie dans deux cas à Assa et Safi". Le président du CNDH, ajoute le quotidien, a également évoqué "l'atteinte à l'intégrité physique des manifestants notamment parmi les femmes et les mineurs ainsi que la violation de domiciles". Selon toujours le journal, El Yazami a relevé la violence commise par certains citoyens contre des éléments des forces de l'ordre.

Al Massae signale aussi que le suivi de certains cas de torture a permis de découvrir le manque de garanties de prévention durant la garde à vue et la détention préventive à cause de l'insuffisance des mécanismes de surveillance et de contrôle. Akhbar Al Yaoum met l'accent sur les "accusations d'El Yazami contre les forces de l'ordre en ce qui concerne l'usage disproportionné de la force. Le quotidien s'intéresse aussi à l'appel lancé par le CNDH pour l'instauration de l'inscription automatique sur les listes électorales, dès l'obtention de la carte d'identité nationale.

Bayane Al Yaoum s'arrête sur l'appel à l'abolition de la peine de mort lancé par le CNDH. Ceci alors que le quotidien Ittihad Al Ichtiraki donne beaucoup d'importance à l'égalité, la lutte contre la discrimination, la prévention de la torture, l'indépendance de la justice, les conditions du procès équitable et la transparence des élections. Le journal ne manque pas d'observer que le rapport du CNDH a été publié en arabe, amazigh et en braille. Une première dans les annales des organismes publics. La présentation du rapport, au ton critique, du CNDH devant les élus des deux Chambres dans une séance plénière est un fait inédit, une preuve que le Maroc s'est engagé sur la voie de la consolidation de l'Etat de droit et la promotion de la culture des droits de l'homme dans le cadre du choix démocratique que la Constitution de 2011 est venue consacrer.

<http://www.le360.ma/fr/politique/la-sortie-del-yazami-au-parlement-decryptee-16891>

Liberté provisoire en appel pour les "détenus du 6 avril"

 Commentez cet article

Le juge de la Cour d'appel a accordé la liberté provisoire aux "détenus du 6 avril", condamnés à des peines de 6 mois à 1 an de prison après avoir participé à une manif syndicale à Casablanca.

Très bonne nouvelle pour les familles, amis et camarades des "détenus du 6 avril". Au cours de la [seconde audience en appel](#), ce mardi 17 juin, le juge a accepté la demande de la défense: les 9 militants emprisonnés bénéficieront de la liberté provisoire. Une information confirmée par Mohamed Sadkou, un des avocats [des 11 militants du 20 Février arrêtés lors de la manifestation syndicale autorisée du 6 avril](#).

Coincidence: le président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss el Yazami, qui présentait hier lundi un rapport au Parlement, [a tacle le ministère de l'Intérieur en dénonçant la persistance d'un "usage disproportionné de la force" et "l'arrestation abusive de militants des droits de l'Homme lors de manifestations pacifiques"](#). Une allusion, sans nulle doute, à l'arrestation et à la condamnation des "détenus du 6 avril".

Poursuivis pour "participation à une manifestation non autorisée", et "insultes et violences sur forces de l'ordre", [ces derniers ont été reconnus coupables](#) par le tribunal de première instance d'Aïn Sebaa, le 22 mai dernier. Deux d'entre eux, poursuivis en état de liberté provisoire, ont écopé de 2 mois de prison avec sursis. Sur les 9 militants poursuivis en état d'arrestation, cinq ont écopé d'un an ferme et quatre autres de six mois de prison ferme, sur la base des mêmes charges.

La 3e audience du procès en appel a été fixée au 19 juin prochain, nous apprend encore Maître Mohamed Sadkou.

<http://www.h24info.ma/maroc/liberte-provisoire-en-appel-pour-les-detenus-du-6-avril/24307>

Driss El Yazami appelle le Maroc à abolir la peine de mort

Amine Harmach

Publié dans Aujourd'hui le Maroc le 17 - 06 - 2014

"Notre pays est appelé à voter favorablement sur la décision de l'Assemblée générale des Nations unies portant sur un moratoire sur l'application de cette peine dans la perspective de son abolition". C'est en ces termes que Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a exorté lundi 16 juin 2014 le Maroc à abolir la peine capitale.

Lors de la présentation devant le Parlement lundi d'un rapport couvrant la période de mars 2011 jusqu'à fin 2013, le président du CNDH a rappelé la position du conseil favorable à l'adhésion du Royaume au Protocole II du Pacte international relatif aux droits civils et politiques visant à abolir la peine capitale.

« Le CNDH, a-t-il dit, est conscient que la question de l'abolition de la peine de mort demeure au cœur du débat sociétal et fait l'objet de divergences surtout vis-à-vis des crimes atroces ».

A noter que l'abolition de la peine de mort est une décision à laquelle s'oppose le gouvernement emmené par les islamistes du parti Justice et développement (PJD).

<http://www.maghress.com/fr/aujourd'hui/110725>

المغرب : تقديم حصيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان

الثلاثاء 17 يونيو 2014 - 10:32



قدم إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقريراً حول حصيلة عمل المجلس أمام البرلمان بغرفتيه.

اليزمي أشاد بعلاقات التعاون الجيدة التي تربط المجلس بكل من الحكومة والمؤسسات التشريعية للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب، كما نوه بمبادرات الفرق النيابة بإشرافه في القضايا التي تندرج ضمن الاهتمام المشترك للمؤسستين مثل أوضاع السجناء، ومراكز حماية الطفولة، وحقوق الإنسان والصحة النفسية والعقلية، والحريات النقابية، وحقوق النساء، وحقوق المهاجرين وتدابير التعدد الثقافي واللغوي، كما ثمن اليزمي دعوة المجلس للمشاركة في الحوارات العمومية المرتبطة بإصلاح منظومة العدالة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي والأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني.

"مديتيقي" استضافت محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للحديث حول أهم ما جاء في التقرير، وكذا العلاقات بين المجلس والحكومة و المؤسسات التشريعية.

<http://www.medi1tv.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-25231>

Le CNDH très critique sur la situation des droits de l'homme au Maroc

Par Amine Belghazi

Mardi 17 juin 2014 à 14h33

 Réagir  Classer  PDF  Imprimer

Réparations des victimes des années de plomb, l'affaire Ben Barka, détention de militants, etc. Driss El Yazami a présenté lundi 16 juin le bilan du Conseil national des droits de l'homme, pour la première fois depuis sa création devant les deux chambres du parlement.

Médias 24 vous livre les points forts de l'intervention du président du CNDH.

Plus de **1,8 milliard de dirhams**. C'est le montant des indemnités versées au 31 décembre 2013 aux **26.063 victimes** des violations passées des droits de l'homme, poursuivant le règlement des dossiers légués par l'Instance équité et réconciliation (IER).

Parmi ces victimes, 5.027 sont originaires des provinces du Sud, auxquels s'ajoutent 217 autres victimes d'enlèvement et de détention par le Polisario.

Les efforts ne se limitent pas aux simples réparations. Il faudrait, selon M. El Yazami, « poursuivre les efforts pour mettre toute la lumière sur les cas en suspens relatifs aux disparitions forcées, dont celui de **Mehdi Ben Barka**, et de mettre en œuvre les principales recommandations institutionnelles de l'IER, telles l'adhésion au Statut de Rome de la **Cour pénale internationale**, l'abolition de la **peine de mort**, ainsi que les recommandations relatives à la stratégie nationale de **lutte contre l'impunité** et la rationalisation de la gouvernance sécuritaire. »

D'un doigt accusateur, le président du CNDH n'hésite pas à parler d' "**arrestations abusives**" de militants des droits de l'homme lors de manifestations pacifiques, en plus de l'usage disproportionné de la force par les agents de l'ordre.

Plus grave encore, l'usage de la **torture**. C'est une pratique dont l'éradication définitive s'avère difficile, compte tenu du fait qu'il n'existe pas suffisamment de garanties pour prévenir l'exercice de la torture durant la garde à vue ou en période de détention préventive. En effet, le président du CNDH note l'absence de dispositions stipulant le recours immédiat à l'expertise médicale en cas d'allégations de torture.

Par ailleurs, la **liberté de la presse** a été passée au crible lors de l'intervention de M. El Yazami. En effet, « la poursuite de journalistes dans le cadre du code pénal, avec des peines de prisons ou des amendes a constitué une atteinte à la liberté de presse et d'expression. » En 2011, 119 affaires relatives à la presse ont été présentées devant la justice, 81 d'entre elles ont été examinées. Une année plus tard, 106 plaintes ont fait l'objet de poursuites, parmi lesquelles 51 seulement ont été jugées.

C'est une première pour un document public.

Une version entièrement en caractères tifinagh du rapport du CNDH a été présentée. C'est ce document que Médias 24 publie ci dessous.



(Cliquer sur l'image pour lire les slides et les feuilleter.)

Autre engagement du CNDH en faveur de la promotion des droits de l'homme : la lutte contre les formes de **discriminations**. Le Conseil se fixe deux priorités : l'élaboration de propositions sur la création d'une autorité de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination et l'élaboration du cadre juridique régissant la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des petites filles.

Ces mesures sont dictées par l'urgence d'une réforme fondamentale. En effet, le nombre de cas de mariages de mineurs de moins de 18 ans augmente. On en dénombre plus de 35.000 cas au Maroc en 2013, contre 18.000 cas de mariage de mineurs en 2004.

Une autre forme de discrimination inquiète le président du CNDH. Il s'agit du **travail des enfants** âgés de 7 à 15. Le chiffre est alarmant : « en 2010, ils étaient 147.000, soit 3% des enfants Marocains de cette catégorie d'âge » a souligné Driss El Yazami.

Le bilan pas très reluisant dressé par Driss El Yazami a le mérite de ne pas verser dans la complaisance. La balle est actuellement dans le camp des politiques. Seront-ils à la hauteur des attentes de leurs électeurs ?

<http://www.medias24.com/SOCIETE/12402-Le-CNDH-tres-critique-sur-la-situation-des-droits-de-l-homme-au-Maroc.html>

Rapport du CNDH: El Yazami s'inquiète pour les mineurs

Driss El Yazami, le président du Conseil national des droits de l'homme a présenté son rapport hier lundi devant le parlement. Dans ce rapport, le président du CNDH fait son bilan d'activité pour la période allant de mars 2011 à fin 2013, devant les deux chambres du parlement, El Yazami a indiqué que le premier défi réside dans la réalisation de l'égalité homme/femme, la parité et la lutte contre la discrimination, rappelant que le Conseil a consacré son premier mémorandum au cadre juridique relatif à l'instance de parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination, tout en accordant un intérêt particulier à l'élaboration du cadre juridique régissant la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des petites-filles et à celui des travailleurs domestiques.

Le deuxième défi, a-t-il poursuivi, se rapporte au système judiciaire, lequel s'articule autour de la consécration de garanties d'un procès équitable, dont l'accès à la justice, l'indépendance du pouvoir judiciaire, la lutte et la prévention contre la torture, la garantie des droits des personnes privées de liberté, l'amélioration du système pénal, particulièrement à travers l'intégration des peines alternatives, la révision du cadre juridique de la grâce, notant que le CNDH a consacré à tous ces défis plusieurs mémorandums et rapports.

Le troisième défi a trait, selon le président du CNDH, à la consécration des garanties des libertés publiques (associations, manifestations pacifiques et presse), ajoutant que le Conseil a adopté un mémorandum sur la liberté des associations et penche actuellement sur la publication d'une étude sur la liberté de manifester pacifiquement. Le CNDH a aussi accordé une importance à la promotion du cadre juridique de la presse et de l'édition, a-t-il poursuivi.

Quant au quatrième défi, il consiste en la consolidation du cadre juridique et des libertés publiques relatives à la garantie des droits des catégories en situation de précarité, notamment les handicapés, les enfants, les personnes âgées, les étrangers et les réfugiés. Il a souligné la contribution du Conseil à toutes ces thématiques. Le Conseil a également relevé avec inquiétude la courbe ascendante des mariages des mineurs de moins de 18 ans. Ces mariages sont passés de 18.341 en 2004 à 35.152 en 2013, ce qui représente pour le CNDH un défi relatif aux droits des enfants à la scolarisation, et aux engagements internationaux du Maroc et aux dispositions de l'article 28 de la convention des droits de l'enfant, qu'il a ratifiée en 1993. De même, le Conseil relève la présence limitée des femmes sur le marché national de l'emploi, en ce sens que les femmes actives entre 15 et 59 ans ne dépassent pas les 20,93% selon les chiffres du HCP pour le troisième trimestre 2013.

QC

http://newz.ma/article/2846/rapport_du_cndh_el_yazami_sinquiète_pour_les_mineurs

Le Conseil des droits de l'homme du Maroc réclame l'abolition de la peine de mort

Posted by: Kevin SAVIGNAC | June 17, 2014 | 0

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), un organisme officiel marocain, a présenté lundi devant le Parlement un rapport sur la situation des droits de l'Homme dans le royaume. À l'occasion de cette présentation, le président du CNDH, Driss el-Yazami, a évoqué plusieurs points abordés dans le rapport, tels que le règlement de la question des disparitions suspectes, qui reste en suspens, ou les nombreux cas d'arrestations abusives de personnes dans le cadre de manifestations pour les droits de l'Homme. Le sujet le plus notable abordé par el-Yazami reste toutefois celui de la peine de mort : il a affirmé la « *nécessité* » de « *mettre en œuvre [...] l'abolition de la peine de mort* », appelant de ses vœux la disparition officielle des textes de loi la peine de mort, en soulignant que cette mesure figure parmi « *les principales recommandations institutionnelles de l'Instance équité et réconciliation* », un ensemble de recommandations émises il y a une dizaine d'années afin d'examiner les violations des droits de l'Homme commises au cours des années précédentes et d'améliorer la situation.

L'appel de Driss el-Yazami à abolir la peine de mort a rencontré l'opposition du parti majoritaire à l'assemblée, le Parti de la Justice et du Développement (PJD), pour qui il est impensable d'abolir la peine de mort. Le parti est toutefois partisan d'une réduction du nombre de crimes qui seraient punissables par la peine capitale. Le PJD, parti qui dispose du plus grand nombre de sièges à la chambre des représentants (107 sur 395), est toutefois mis en minorité sur ce sujet par un certain nombre de députés : 210 d'entre eux avaient créé début 2013 le Réseau des parlementaires contre la peine de mort.

Si la peine capitale existe toujours dans les textes de loi marocains, un moratoire sur la question est en vigueur depuis 2013, année depuis laquelle aucun condamné à mort n'a été exécuté dans le pays. Depuis la création du Réseau des parlementaires contre la peine de mort, deux projets de loi ont été déposés afin d'abolir cette peine. La première, déposée par le groupe socialiste, a été retirée début juin par eux afin qu'ils puissent se rallier au projet déposé par le Réseau. Le Maroc est perçu comme l'un des pays arabes qui est le plus proche de l'abolition de la peine de mort, du fait du moratoire imposé depuis plus de 20 ans et des positions tenues par son parlement.

Kévin SAVIGNAC

<http://www.mena-post.com/2014/06/17/le-conseil-des-droits-de-lhomme-du-maroc-reclame-labolition-de-la-peine-de-mort/>

La sortie d'El Yazami au Parlement décryptée

le 18 juin 2014

Le rapport présenté, lundi dernier, devant le Parlement par le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) fait la Une de tous les quotidiens datés de ce mercredi 18 juin. Al Massae estime que Driss El Yazami a lâché une bombe à l'hémicycle en affirmant que « l'abus de pouvoir des forces publiques a été derrière des atteintes au droit à la vie dans deux cas à Assa et Safi ». Le président du CNDH, ajoute le quotidien, a également évoqué « l'atteinte à l'intégrité physique des manifestants notamment parmi les femmes et les mineurs ainsi que la violation de domiciles ». Selon toujours le journal, El Yazami a relevé la violence commise par certains citoyens contre des éléments des forces de l'ordre.

Al Massae signale aussi que le suivi de certains cas de torture a permis de découvrir le manque de garanties de prévention durant la garde à vue et la détention préventive à cause de l'insuffisance des mécanismes de surveillance et de contrôle. Akhbar Al Yaoum met l'accent sur les « accusations d'El Yazami contre les forces de l'ordre en ce qui concerne l'usage disproportionné de la force. Le quotidien s'intéresse aussi à l'appel lancé par le CNDH pour l'instauration de l'inscription automatique sur les listes électorales, dès l'obtention de la carte d'identité nationale.

Bayane Al Yaoum s'arrête sur l'appel à l'abolition de la peine de mort lancé par le CNDH. Ceci alors que le quotidien Ittihad Al Ichtiraki donne beaucoup d'importance à l'égalité, la lutte contre la discrimination, la prévention de la torture, l'indépendance de la justice, les conditions du procès équitable et la transparence des élections. Le journal ne manque pas d'observer que le rapport du CNDH a été publié en arabe, amazigh et en braille. Une première dans les annales des organismes publics. La présentation du rapport, au ton critique, du CNDH devant les élus des deux Chambres dans une séance plénière est un fait inédit, une preuve que le Maroc s'est engagé sur la voie de la consolidation de l'Etat de droit et la promotion de la culture des droits de l'homme dans le cadre du choix démocratique que la Constitution de 2011 est venue consacrer.

<http://www.yanass.org/la-sortie-del-yazami-au-parlement-decryptee/>

Maroc : débat autour de la peine de mort

juin 18, 2014

C'est un débat qui a été relancé il y a peu, notamment suite à l'appel de Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, le CNDH. Ce dernier demande au Maroc d'engager une réflexion autour du sujet.

Voilà désormais plus de 20 ans qu'aucune mise à mort n'a été engagée au Maroc, notamment suite à un moratoire plus ou moins officiel concernant le sujet. Il est vrai qu'il arrive que certaines personnes soient encore condamnées à la peine capitale mais pour l'heure il est très peu probable que la sanction soit effectuée un jour. C'est dans la perspective de son abolition pure et simple que Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, le CNDH a lancé un appel. Lors de la présentation d'un rapport en début de semaine, devant le Parlement marocain, il a insisté sur la nécessaire mise en œuvre de l'abolition de la peine de mort.

Pour ce faire, il a rappelé que le royaume chérifien était volontaire pour la ratification du Protocole II du pacte international concernant les droits civils et politiques, avec pour objectif la suppression de la peine capitale. « Notre pays est appelé à voter favorablement sur la décision de l'Assemblée générale des Nations unies portant sur un moratoire sur l'application de cette peine dans la perspective de son abolition » a insisté Driss El Yazami, pour qui cette décision serait salubre pour le Maroc.

Une question loin de faire l'unanimité

Comme dans tous les pays qui sont confrontés à cette question à un moment donné de leur histoire, le Maroc n'échappe pas au débat, qui est loin de faire consensus. Si les défenseurs des droits de l'Homme mettent en avant la nécessité de respecter les règles qu'ils considèrent comme fondamentales et universelles, certains politiques, à commencer par le PJD, parti au pouvoir, ne l'entendent pas ainsi. Le ministre de la Justice, Mustapha Ramid, s'est récemment exprimé sur le sujet et a fait savoir qu'il n'avait nullement l'intention d'aller dans ce sens. « J'affirme qu'il n'y a rien dans les lois internationales qui impose l'abolition de la peine de mort », a-t-il déclaré il y a un mois devant le Parlement, avant d'ajouter « aux 200 parlementaires qui veulent l'abolir, je vous dis : vous êtes libres de le faire, mais nous, au gouvernement, nous avons une autre opinion, c'est de réduire le nombre de crimes passibles de la peine de mort ». Des déclarations qui confirment malgré tout une volonté de la part du PJD de trouver une solution pour éviter une abolition qui sonnerait comme un échec de la part du gouvernement actuel. Du côté de l'opinion publique, là encore les marocains sont très divisés sur le sujet. Il n'en reste pas moins que dans la plupart des pays qui ont aboli la peine capitale, les citoyens étaient contre au départ, avant de l'adopter comme une évidence par la suite. Il y a tout de même certains cas de meurtres ou d'actes jugés abominables qui relancent régulièrement les débats. Le Maroc ne fera pas exception et si pour le moment l'abolition de la peine de mort n'est pas actée, le royaume se dirige inévitablement dans cette voie.

<http://afriqueinside.com/societe/maroc-debat-autour-peine-mort18062014/>

Un organisme officiel réclame l'abolition de la peine de mort au Maroc

Le président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH, officiel), Driss el Yazami, a exhorté lundi le Maroc à abolir la peine de mort, une décision à laquelle s'oppose le gouvernement emmené par les islamistes du parti Justice et développement (PJD).

Si des peines de mort continuent d'être prononcées au Maroc, un moratoire est appliqué de facto depuis 1993, et le royaume est perçu au sein de la communauté internationale et par des ONG comme l'un des pays arabes susceptibles de franchir le pas de l'abolition.

Lors de la présentation d'un rapport devant le Parlement lundi, le président du CNDH, un organisme officiel, a souligné la « nécessité » de « mettre en œuvre (...) l'abolition de la peine de mort ». Selon le résumé de son intervention, il a notamment fait valoir que la mesure figurait parmi « les principales recommandations institutionnelles de l'Instance équité et réconciliation » (IER), instaurée en 2004 afin de se pencher sur les violations des droits de l'Homme lors des décennies précédentes.

Cette prise de position intervient quelques semaines après celle, contraire, exprimée par le ministre de la Justice, Mustapha Ramid, issu du PJD.

« J'affirme qu'il n'y a rien dans les lois internationales qui impose l'abolition de la peine de mort », a-t-il déclaré mi-mai devant le Parlement.

« Aux 200 parlementaires qui veulent l'abolir, je vous dis +vous êtes libres de le faire+ mais nous, au gouvernement, nous avons une autre opinion, c'est de réduire le nombre de crimes passibles de la peine de mort », avait-il ajouté.

M. Ramid se référait au « Réseau des parlementaires contre la peine de mort », créé début 2013 et qui compterait quelque 210 membres.

Deux propositions de loi ont été déposées au Parlement, dont une par au moins 39 députés de l'Union socialiste des forces populaires (USFP, opposition). La chambre des Représentants compte 325 députés. Une nouvelle Constitution, adoptée en 2011, dans le tumulte du Printemps arabe, consacre notamment le « droit à la vie », mais sans prévoir explicitement l'abolition de la peine capitale.

Le président du CNDH a par ailleurs réaffirmé la nécessité de faire « toute la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées, dont celui de Mehdi Ben Barka », opposant enlevé le 29 octobre 1965 à Paris et dont le sort n'a jamais été élucidé.

Driss El Yazami a également évoqué la persistance d'un « usage disproportionné de la force » et « l'arrestation abusive de militants des droits de l'Homme lors de manifestations pacifiques ».

La « multiplication inquiétante » des violences contre les femmes ainsi que « la courbe ascendante des mariages des mineures » –qui ont doublé en 10 ans pour atteindre 35.000 cas en 2013– ont aussi figuré parmi les points soulevés.

<http://maliactu.net/un-organisme-officiel-reclame-labolition-de-la-peine-de-mort-au-maroc/>

M. El Yazami présente le rapport du Conseil National des droits de l' Homme devant les deux chambres du parlement

Le Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a souligné, lundi à Rabat, qu'une importance particulière est accordée au dossier des droits de l'Homme dans les provinces du Sud du Maroc.

M. El Yazami, qui présentait un rapport devant les deux chambres du Parlement couvrant la période de mars 2011 jusqu'à fin 2013, a précisé que le dossier des droits de l'Homme dans les trois régions du Sud bénéficie d'une importance particulière, relevant les efforts soutenus fournis pour régler le reste des dossiers de réparation du préjudice au profit des victimes ou leurs proches, dans le cadre de la poursuite de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Il a fait savoir, à cet égard, que 5.027 victimes des violations graves des droits de l'Homme commises dans le passé et leurs ayant droit issus des provinces du Sud du Royaume ont reçu des indemnisations matérielles totales de l'ordre de 618.529.270 DH.

Ces personnes issues des provinces du Sud ayant été indemnisées, a poursuivi M. El Yazami, font partie des 26.063 victimes ayant fait l'objet de décisions arbitrales de l'Instance indépendante d'Arbitrage pour indemnisation et celles ayant fait l'objet de décisions arbitrales de l'IER, ajoutant que le montant total des indemnisations s'élève à 1.804.702.899,80 DH au 31 décembre 2013.

Le président du CNDH a fait savoir, en outre, que des indemnisations de l'ordre de 85.234.375 DH ont été destinées à 217 victimes civiles ayant été séquestrées et détenues par le polsario.

Il a souligné que le Conseil, dont l'action s'inscrit dans le cadre d'un agenda de réformes visant la promotion des droits de l'Homme au Maroc, a accordé une importance particulière également à la sauvegarde de la mémoire du sud du Maroc, comme l'une des composantes de la réconciliation dans le cadre de l'expérience de justice transitionnelle et ce, à travers le lancement de la dynamique de création d'un musée du Sahara à Dakhla avec tout l'intérêt que cela a suscité pour la culture hassanie, la création d'un centre des études sahariennes et la contribution à l'intégration de la langue hassanie dans le cursus scolaire.

M. El Yazami a relevé que le CNDH a veillé à traiter, suivant ses attributions et sa méthode de travail, les plaintes et doléances des citoyens reçues par les trois commissions régionales des droits de l'Homme dans les provinces du Sud, dans le cadre de l'accomplissement de sa mission en tant que mécanisme national indépendant de protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du territoire national.

Les rassemblements et manifestations qu'a connus le Maroc ces trois dernières années ont conservé leur caractère pacifique

"Le nombre d'affaires relatives à la presse présentées devant la justice se chiffre à 119, dont 81 examinées par différents tribunaux en 2011, contre 106 en 2012 parmi lesquelles 51 ont été jugées", a-t-il rappelé, notant que le Conseil estime que "cette situation est la résultante de dysfonctionnements et de lacunes au niveau du code de la presse en vigueur auxquels il faut impérativement remédier dans le texte en cours d'élaboration".

Pour le Conseil, a-t-il dit, un exercice serein de la liberté d'expression et d'opinion "requiert une révision urgente et globale des textes régissant le secteur de la presse et de l'édition (notamment la presse écrite) et des peines pénales relatives à la liberté d'expression, conformément à la constitution et au code de droit international des droits de l'Homme".

Sur un autre registre, et en vue d'interagir positivement avec les défis inhérents à la mise en place d'un cadre législatif et de politiques publiques en faveur des catégories en situation de précarité (personnes en situation d'handicap, pensionnaires des établissements de maladies mentales et psychiatriques, les enfants des centres de protection de l'enfance et les immigrés), le Conseil a accordé un intérêt particulier à leurs affaires et droits, a indiqué M. El Yazami, faisant savoir que le CNDH a appelé à l'activation de l'élaboration d'une loi-cadre pour protéger les personnes en situation d'handicap selon une approche intégrée et participative, la promulgation du nouveau cadre législatif régissant les établissements hospitaliers pour maladies mentales et psychiatriques, la mise à profit de la révision du code de la procédure pénale pour développer le cadre juridique relatif aux mineurs, notamment en situation de conflit avec la loi.

D'autre part, le Conseil, soucieux de préserver l'esprit de respect des droits de l'Homme de la nouvelle politique migratoire du pays, a appelé à l'accélération de la cadence d'adoption de la loi sur les immigrés et les réfugiés, et de la loi sur la traite humaine, outre l'élaboration de loi sur la migration et les textes y afférant, en associant les organisations de la société civile.

M. El Yazami a, par ailleurs, évoqué les plaintes adressées au CNDH et ses commissions régionales dans le cadre de ses prérogatives de protection des droits de l'Homme, précisant qu'elles se sont chiffrées à fin décembre 2013, à 41.704 plaintes portant sur la conduite de la justice, les droits des justiciables et les droits des détenus, suivis par les droits des citoyens dans leur relation avec les administrations publiques.

Il s'avère, a-t-il dit, au volume des plaintes et requêtes adressées au Conseil que ce dernier "est devenu un outil de justice et d'équité facile d'accès, même si la plupart de ces plaintes ne relèvent pas de ses compétences.

Le président du CNDH a évoqué également nombre d'initiatives auxquelles a contribué l'institution dans le cadre de ses efforts visant la consécration des valeurs de citoyenneté et de la diffusion et l'éducation à la culture des droits de l'Homme, ainsi que les avis, recommandations et rapports qui ont été publiés par le Conseil concernant plusieurs questions, y compris les opérations électorales et législatives afférentes, et le projet de loi relatif au droit d'accès à l'information.

Il a en outre souligné que la promotion de la protection des droits de l'Homme nécessite la fédération des efforts de tous les pouvoirs constitutionnels et leur coopération avec les différentes parties prenantes, ainsi que la construction d'une alliance sociétale élargie soutenant ce processus et le renforcement de la coordination et de la convergence entre les politiques publiques et les interventions des divers acteurs.

L'analyse de la situation des droits de l'Homme au Maroc requiert la prise en compte du processus de réformes et des acquis réalisés dans le Royaume

Pour ce qui est de la couverture médicale des victimes, le président du CNDH a indiqué que quelque 7271 cartes ont été délivrées par la CNOPS au 31 décembre 2013 et que le nombre des bénéficiaires parmi leur famille a atteint 15 690 personnes, prises en charge par le budget général de l'Etat avec une enveloppe de 11,833 millions dhs en 2012 et 13,295 millions dhs en 2013.

Concernant la réparation collective du préjudice, M. El Yazami a noté que le Conseil a supervisé le suivi de l'exécution de 149 projets au niveau de 13 provinces qui ont porté sur le renforcement des capacités des acteurs locaux, la sauvegarde de la mémoire, l'amélioration des conditions de vie de la population et la promotion de la situation des femmes et des enfants, ajoutant qu'un montant de 159.799.892,00 dhs a été mobilisé à cet effet. Le président du CNDH a également mis en avant le travail accompli par le Conseil en matière d'archive, d'histoire et de la sauvegarde de la mémoire.

M. El Yazami a souligné que l'expérience marocaine singulière est devenue une source d'inspiration pour tous, notamment après les récents changements qu'a connus la région, rappelant dans ce sens que le Maroc a accueilli plus de 22 délégations de pays arabes, islamiques et africains venues s'informer sur l'expérience marocaine en vue de la mettre à profit dans leurs propres pays.

Le président du CNDH a rappelé la teneur du message royal adressé aux participants au colloque international à Al Hoceima sur "le patrimoine culturel du Rif: Quelle muséographie", dans lequel le Souverain a notamment insisté sur le rôle du Conseil à poursuivre la mise en oeuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, avec leurs multiples ramifications, notamment celles liées à la réparation du préjudice collectif, à l'Histoire et à la sauvegarde de la mémoire, et qui revêtent une importance capitale dans la consolidation du modèle marocain singulier.

M. El Yazami a d'autre part salué l'engagement du gouvernement en la personne du Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, à mobiliser les moyens pour achever le règlement des dossiers de réparation du préjudice individuel avant la fin de cette année.

<http://www.maroc.ma/fr/actualites/m-el-yazami-souligne-limportance-particuliere-accordee-au-dossier-des-droits-de-lhomme>